الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وتحقيق الأمن الإجتماعي "جائحة كورونا أنموذجا"

أمينة سعيد عبد الفتاح الصياد*
omneya.elsayad@gmail.com

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي في ظل جائحة كورونا . وقد ركزت الدراسة في هذا السياق على تحليل رؤية عينة من الخبراء والصحف اليومية . وفيما يتعلق بمنهجية الدراسة، تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح بشقه التحليلي، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة تحليل المضمون لعينة من مقالات الرأي بصحيفة الأهرام باستخدام الأسبوع الصناعي، وبلغ عدد المقالات **(٢١٣)** مقالا . كما إستخدمت الدراسة استمارة إستبيان بالتطبيق على عينة من الخبراء في المجتمع المصري ، وبلغ حجم العينة **(٨٠)** خبيراً ، للتعرف على نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ظل جائحة كورونا ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك اشكالية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وما شهدته هذه العلاقة من تطور وما أضفته هذه العلاقة المتداخلة من ضعف وهشاشة المجتمع المدني، الى جانب عدم الثقة بين الطرفين ومحدودية الحرية التي تمنحها الدولة للمجتمع المدني ، كما تبين من النتائج أنه في ظل جائحة كورونا ، أعطت الدولة مساحة أوسع وحركة أكثر لمنظمات المجتمع المدنى، وذلك باعتبار أنها الأكثر قدرة على تعبئة جهود الأفراد، وتحقيق معدلات مشاركة مجتمعية مرتفعة في مواجهة الأزمات والمخاطر، كما أشارت نتائج الدراسة الى أن هناك العديد من السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وكان من أهمها، سياسات داعمة لشراكة حقيقية ومؤسسية مع مؤسسات الدولة تقوم على المشاركة في صنع السياسات العامة ، وسياسات تتوجه الى بناء مجتمع مدني قادر على مواجهة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الدولة – المجتمع المدني – الأمن الاجتماعي – الشراكة.

* مدرس بقسم الاجتماع - كلية الدراسات الإنسانية- جامعة الأزهر (فرع البنات).

مقدمة.

تمثل جائحة فيروس كورونا المستجد **(كوفيد ١٩)** التي انتشرت بشكل موسع واجتاحت أغلب دول العالم ، أحد أهم التحديات وأخطرها التي تعرضت لها الشعوب والحكومات على حد سواء ، لما حملته من تحديات اجتماعية واقتصادية ومالية كبرى، ولما سببته في حدوث أضرار بالغة لمستويات النشاط الإقتصادي في الإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

ومنذ انتشار الجائحة شهد العالم تحولات اجتماعية وإقتصادية أصابت نواحي الحياة كلها . فلم تتوقف أعراض الجائحة ونتائجها على دولة معينة ، بل اجتازت كل الحدود الجغرافية ، لقد طرح هذا الفيروس الاقتصاد العالمي بقوة في موجات انكماشية عميقة في فترة زمنية قياسية غير مسبوقة.[١] حيث تعطلت حركة الاقتصاد العالمي استجابة لإجراءات التباعد الاجتماعي ، وإجراءات الحظر الجزئي أو الكلي ، فقد تضررت الصناعة العالمية ، وتوقفت خطوط الانتاج النقل البحري والجوي ، كما تأثرت السياحة ، وأسواق المال ، وتجارة السلع والخدمات، كما تسببت هذه الجائحة في حدوث اضطرابات اقتصادية كبيرة ، من خلال الصدمات المتزامنة تتمثل في هبوط الطلب المحلي والخارجي، وانخفاض التجارة، واضطراب الإنتاج، وتراجع ثقة المستهلكين.[٢]

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الدول مضطرة الى مضاعفة الموارد المالية للإنفاق على المتطلبات الصحية لمواجهة الوباء ، أو تعويض العمالة اليومية والأسر الفقيرة ، ومنحهم القدرة على الحياة ، وبناء عليه ، تراجع الانتاج العالمي ، وتدهورت مؤشرات النمو ، وأصبحت كثير من الدول معرضة للإنهيار الاقتصادي ، فضلا عن تفاقم الديون والعجز في الميزانيات العامة.[٣]

وكما ألقت الأزمة بأعباء على الاقتصاد في مختلف دول العالم ، تأثر الاقتصاد المصري بدوره بجائحة كورونا حيث أثرت سلباً على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وهذا الأمر كانت له إنعكاساته الوخيمة على القطاعات الإقتصادية الرسمية وغير الرسمية ؛

نتيجة للإجراءات الوقائية التي تطلبت إيقاف العمل في العديد من قطاعات الانتاج سواء في القطاعين العام أو الخاص .

وقد تسببت جائحة كورونا في نشوء ثلاث أزمات متزامنة مصاحبه لها ، حيث تتمثل **الأولى** في الأزمة الصحية ، والتي إنعكست في الإرتفاع المطرد لأعداد المصابين ، والتي كشفت عن ضعف استعدادات النظم الصحية في العديد من الدول ، بما في ذلك المتقدمة منها .بينما تتعلق الأزمة **الثانية** بالاقتصاد وعملية الانتاج ، والذي شهد توقف شاملًا في الكثير من أنشطته ، وتعطلا جزئياً لأنشطه أخرى . وتخص الأزمة **الثالثة** أسواق المال ، حيث التقلبات الحادة في مؤشراتها ، والتي يعكس بعضها إنخفاضا شديداً في أسعار السلع الأولية الرئيسية.(٤)

وقد كانت لتلك التداعيات تأثيراتها الواضحة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفقراء والفئات الدنيا فى الطبقة الوسطى بمعدلات متزايدة بالبلدان التي تندرج ضمن شريحتي الدخل المنخفض والمتوسط وكذلك البلدان الفقيرة؛ بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا. وعلى الرغم من صمود بعض الدول أمام تفشي الوباء السريع إلا أنها تعاني من نقص حاد في الإمكانيات المالية لاستكمال حربها الضروس ضد تأثيرته على القطاع الاقتصادي والاجتماعي ، وبدا التأثير الاقتصادي الفوري للجائحة واضح مما أسهم في وضع خطة طوارئ عالمية ، وتفعيل الإجراءات الاحترازية والتضامنية التي من شأنها حماية الاقتصادات من الأضرار المحتملة (٥).

وبهذ شكلت الجائحة تهديدات واسعة النطاق بتأثيرات تتفاوت حدتها بين الدول؛ وفقاً لمستوى قدرتها على احتواء الأزمة ، ومدى صلابة النظام الصحي العام بها، وكفاية مخزونها الإستراتيجي من الغذاء والأدوية ، إلى جانب الآثار الاقتصادية من حيث توقف عدد كبير من القطاعات عن العمل، وما ترتب عليه من ترك ملايين الناس لوظائفهم، وعليه فقد أدت هذه المتغيرات إلى إعادة ترتيب خريطة الأولويات بالنسبة للعديد من دول العالم؛ نظرًا لما سببته من مخرجات تهدد الأمن الاجتماعي بجميع ما يتضمنه من ركائز.(٦)

وقد فرضت جائحة كورونا أعباء عاجلة على الحكومات في مختلف الدول ؛ لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا والتي تمثلت في نقص الاحتياطي النقدي وتغطية العجز المفاجئ في حصيلة الإيرادات الحكومية العامة وبالتالي اختلال ميزان المدفوعات، فضلاً عن زيادة النفقات ؛ لتدبير التمويل اللازم للتعامل مع أزمة كورونا بجوانبها المتعددة. وفضلاً عن المسؤولية المباشرة التي تحملتها الحكومات والمؤسسات التنفيذية في كل الدول لمواجهة هذا المأزق المفاجئ، وجدت الحكومات أيضاً نفسها مطالبة بالمساهمة في تحمل جزء من الخسائر والأعباء التي فرضتها الأزمة على القطاع الخاص، وأصحاب الأعمال والأنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها،الأمر الذي فاقم مسؤوليات وأعباء حكومات الدول.(٧)

الأثر الثاني الذي فرضته أزمة كورونا على الحكومات والمؤسسات الرسمية ، هو الاستنزاف واسع النطاق لقدرات وإمكانات الدولة في الخدمات الأساسية، خصوصاً المنظومة الصحية. نتيجة الضغط الاستثنائي كماً ونوعاً على كل عناصر ومكونات تلك المنظومة (٨).

وترتيبا على ذلك ، فإن جائحة كورونا أدت الى التأثير بشكل مباشر في أهم قدرتين من قدرات الدولة ، وهما القدرة البشرية ، والقدرة الاقتصادية . فاذا تأثرت هذه القدرات انعكست بالسلب على منظومة الأمن ، ونظرا لأن الأمر يتعلق بأمن الإنسان ووجوده في الحياة، سواء أمن اجتماعي أو اقتصادي أو صحي أو فقد إتخذت الحكومات عدد من التدابير الاحترازية وعبر حزم من السياسات الاجتماعية والاقتصادية في سعيها لاحتواء تفشي الجائحة ، وفي ظل ذلك انتشرت مخاوف تعميق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في ظل التدابير الحكومية المتخذة لمواجهة تفشي الجائحة. تلك الأزمات التي ظهرت بوضوح في العديد من القطاعات والأسواق شديدة الحساسية لتطورات الجائحة.(٩)

ومن ثم فإنتشار الوباء شرقا وغربا على هذا النحو ، والأثار المترتبة عليه من حيث إغلاق المدن وفرض قيود على حركة المواطنين ، وتقليص النشاطات ذات الطبيعة

الاجتماعية ، ومنع التنقل بين الدول والمدن المختلفة ، ليس فقط شأنا طبيا ، لكنه في جانب كبير منه يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة ، سواء من حيث التصدي له ، أو معالجة الآثار الناجمة على المديين القصير والطويل.[١٠]

ويعول الكثيرون على دور المجتمع المدني في الاستجابة للتحديات العديدة التي طالت الجميع وفرضتها جائحة كورونا العابرة للحدود الجغرافية ، وقد شهد المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، نمواً كبيراً في العقود الأخيرة وتحول إلى أطراف فاعلة رئيسية في تنفيذ برامج وإجراءات تتراوح من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي. وبذلك، لم يعد ممكناً أن نتصور إمكانية تحقيق السياسات والبرامج وتنفيذها بقدر من الفعالية بدون مشاركة نشطة من المجتمع المدني.

وفي سياق الرؤي المثارة على ساحة التحليل السياسي والاجتماعي يتضح أن مستقبل علاقة الدولة بالمجتمع المدني تستحوذ على حيز كبير من المناقشات ، وإن كانت غالبية تلك الرؤي والمقولات التحليلية تتمحور حول فكرة مؤداها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غير متوازنة ، تميل الى هيمنة الدولة[١١]، الإ إن هناك مقولات أخرى تذهب الى أن هناك إمكانية إحداث التوازن وإجراء تغييرات جوهرية تؤدي الى مزيد من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني . فلا يمكن تصور وجود دولة قوية دون مساندة حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني .

مشكلة الدراسة .

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية منذ مطلع عام ٢٠٢٠ ، اعتبار فيروس " **كوفيد ١٩**" المعروف بإسم كورونا المستجد وباء عالميا ، باتت الدول أمام جائحة وبائية حادة وقاتلة وضاغطة في الوقت نفسه على إمكانيات بيئتها الصحية والمجتمعية من ناحية ، وضاغطة على إقتصاديتها من ناحية ثانية . وأصبحت الجائحة تمثل إختبار حقيقيا لمدى قدرة الدولة ، ومؤسسات المجتمع المدني، والمبادرات الاجتماعية على احتواء الأزمة وإستيعاب تداعياتها المجتمعية السلبية ، في إطار من التعاون المجتمعي الإنساني بين العمل الرسمي الذي تقدمه الدولة ، وبين العمل الأهلي الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني ، في إطار التفاعل بين مسار العمل بين الجانبين لتنفيذ إستراتيجية

الإحتواء التي أقرتها منظمة الصحة العالمية لمواجهة الجائحة وطالبت الدول بتطبيقها.(١٢).

وتشير بعض الدراسات الى أن هناك تباعد في مسارات التعافي الاقتصادي بين البلدان والقطاعات، مما يعكس التفاوت في الاضطرابات الناجمة عن الجائحة ومدى الدعم المقدم من السياسات لمواجهتها. ولا تعتمد الآفاق المرتقبة على نتيجة المعركة بين الفيروس واللقاحات فحسب. إنما ترتهن أيضا بمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة في ظل درجة عالية من عدم اليقين على الحد بصورة فعالة من الضرر الدائم المترتب على هذه الأزمة غير المسبوقة .(١٣)

ويرى تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي** أنه مع توقع استمرار الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة في الأجل المتوسط، يواجه التعافي الإقتصادي بمجموعة من التحديات لعل من أبرزها ضيق حيز السياسة لدعم الإنتعاش على المدى المتوسط، وضرورة الحفاظ على السياسة المالية ، والحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الحاجة لتخصيص فعال وسريع للموارد بين القطاعات الإقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي الديناميكي الذي فرضه انتشار الفيروس.(١٤)

كما أن التحدي الذي فرضه كوفيد ١٩ هو تصاعد الطلب على دور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسى القادر على التصدى للجائحة ، والقيام بإصلاحات جذرية للسياسات الاقتصادية لمواجهة المخاطر والتحديات التى جسدها مجتمع المخاطر العالمى.

وفي ظل عدم وضوح الرؤية بأي شكل من الأشكال حول المدى الزمني للأزمة وتوقعات بإنتهائها، يخيم عدم اليقين على كيفية التعامل مع هذه الأزمة. وتثار الشكوك حول مدى فاعلية ما اتبعته دول العالم، وبالتبعية الدول العربية من سياسات، وماهية السياسات المطلوبة في الفترة القادمة للخروج من الأزمة والتعامل الكفء مع تبعاتها

الاقتصادية.[١٥] وأصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الاستجابة الفعالة للجائحة تتطلب نهجاً يشمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني .

وقد ساعدت التطورات الأخيرة في جميع أنحاء العالم في إظهار كيفية تفاعل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مواجهة جائحة فيروس كورونا. فقد أصبحت البلدان تعتمد بشكل متزايد على الجهات الفاعلة من غير الدول ، وأي استجابة تشمل الدولة وحدها قد لا تكون كافية للتصدي للجائحة .

وهو ما يدفعنا الى القول بأن إستمرارية النجاح في استيعاب تداعيات جائحة كورونا المستجد باتت على المحك وباتت مرتهنة بأمرين : الأول ، مدى الوعي البشري في التعامل مع الأزمة باعتبارها أزمة لها تداعياتها طويلة الأمد . والثاني ، مدى قدرة قطاع الصحة ببنيته المنهكة على الاستمرار في سياسات الإستيعاب والاحتواء الصحي للوباء ، وبما أن حالات الأصابة بالفيروس أتسعت بشدة من حيث النطاق الجغرافي ، ومن حيث أعداد المصابين والوفيات ، فإن فرص النجاح ، باتت في أمس الحاجة الى تفعيل دور المسؤولية الجماعية بين ما هو رسمي وغير رسمي للوصول الى مرحلة " **الأمن الاجتماعي** " في مواجهة الوباء والتغلب عليه .[١٦]

ويعد انتشار فيروس كورونا أوما أصطلح على تسميته **(كوفيد ١٩)** نموذجا مهما لتحقيق الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بشقيها الرسمي وغير الرسمي في التصدي للأزمة . وإذا ما حاولنا توخي الطرق التي يتحقق من خلالها الأمن الاجتماعي الشامل ، فإننا نجد أن هذه الطرق متداخلة ومعقدة ، وتتأسس هذه الطرق في الحقيقة على شراكة حقيقية تقوم فيها الدولة بالدور الرئيسي ، ولكن هذا الدور الرئيسى للدولة لا يبلغ غايته الا بتعاون وثيق بين الدولة ، والمجتمع المدني .

لكن دعم قدرة المجتمع المدني على مواجهة الأزمات عموما ، ومواجهة أزمة وباء كورونا على وجه الخصوص ، يتطلب بل يفرض حتمية حل الاشكاليات الناجمة عن الجدل بشأن مدى إرتباط مؤسسات المجتمع المدني بالدولة من ناحية ، ومعالجة

التحديات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بغياب الشفافية والمساءلة التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني نفسها من ناحية ثانية.(١٧)

والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تواجهه تحديات مختلفة، حيث أن التوقع بشأنه محدود ، ويصعب رصد تأثيراته منذ البداية بدقة ، كما أن أبعاده غير معروفة ، والإستعداد له ليس دائما كافيا . **ومن هنا تبلورت مشكلة البحث في تساؤل مؤداه :** ما دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي ؟

أهمية الدراسة .

الأهمية النظرية :

(١) – محاولة تقديم إسهام نظري يثري الدراسات السوسيولوجية حول دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي.

(٢)– النقص الكمي في الأدبيات العربية حول السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر والأزمات حيث تبقى هذه القضية مهمة لم تمسها الدراسات لا على المستوى النظري ولا على المستوى الميداني .

الأهمية التطبيقية :

(١)– محاولة إرساء الأسس التي تنهض عليها الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، وآليات تنفيذها باعتبارها الجهات الفاعلة في تحقيق الأمن الاجتماعي ومواجهة المخاطر .

(٢)– مساعدة واضعي السياسات وصانعي القرار في اتخاذ الخطوات الضرورية ومدهم بالمؤشرات التي تساعدهم في وضع سياسات داعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

(٣)– تأمل الدراسة الراهنة تقديم توصيات تطبيقية موجهة لصناع القرار بأن الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أصبحت حالة حتمية في الدول التى تهدف الى تحقيق معادلة تنموية متكاملة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. كما أن هناك احتياجا الى دور أوسع لمنظمات المجتمع المدني ، تتخفف فيه من القيود التى تواجهها، وتنطلق بمبادراتها على نطاق أوسع.

أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة من هدف رئيسي هو :

التعرف على دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي في ظل جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية.

وينبثق من هذا الهدف مجموعه من الأهداف الفرعية :

١- التعرف على طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا ومدى إنعكاســـها على أبعاد الأمن الاجتماعي في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية .

٢- تحليل دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والإقتصادية في مواجهة جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية.

٤- التعرف على السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء رؤية الخبراء والصحف اليومية .

٥- تحديد البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية .

٦- التعرف على دور المجتمع المدني في إدارة مخاطر جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية .

٧- رصد معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر الناجمة عن فيروس كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية.

٨- توصيف آليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية .

تساؤلات الدراسة :

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيسي هو :

ما دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي في ظل جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية؟.

وينبثق من هذا التساؤل مجموعه من التساؤلات الفرعية :

١-ما طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا ومدى إنعكاســها على أبعاد الأمن الاجتماعي في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية ؟

٢- ما دور الدولة من خلال سـياسـتها الاجتماعية والإقتصـادية في مواجهة جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية؟

٤- ما السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء رؤية الخبراء والصحف اليومية ؟

٥- ما البعد الاجتماعي للسـياسـات الداعمة للشـراكة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية ؟

٦- ما دور المجتمع المدني في إدارة مخاطر جائحة كورونا في ضــوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية ؟

٧- ما معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر الناجمة عن فيروس كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية؟

٨- ما آليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا في ضوء آراء عينة من الخبراء والصحف اليومية ؟

مفهوم الدولة .

تعرف الدولة بأنها" تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السـلطة عبر منظومة من المؤسـسـات الدائمة (١٨). كما ينظر البعض الى الدولة بإعتبارها ذاك الكيان أو البنيان المنبثق عن النظام الاجتماعي، والمقام بناء على ظروف وأحوال المجتمع، وكيفية تفاعل أفراده معها، بهدف خدمتهم، وتدبير شؤونهم، ومراعاة مصالحهم، وبذلك تكون الدولة بمنظور علماء الاجتماع وليدة المجتمع الذي أوجدها، ومنحها كيانها، وكينونتها(١٩).

ويؤسس البعض مفهوم الدولة بكونها مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها من خلال مجموعات من الموظفين وفقا لمبدأ السـيادة علي إقليم معين ، تحتكر في

داخلها الإستخدام الشرعي لوسائل القسر الفيزيقي الذي يمكنها من أن تكون سلطة ، فيما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها [٢٠].

المفهوم الاجرائى للدولة :

الدولة تتمثل في جهاز الحكومة كأفراد لهم السلطة ومؤسسات تدير سياستها المختلفة على المستويين الإقتصادي والإجتماعي , وبالتالي فإن الدولة في هذه الدراسة تمثل الحكومة أو القطاع العام والمؤسسات والأجهزة التنفيذية المسئولة عن أداء الدولة لوظائفها المختلفة بالنسبة للنشاط الإقتصادي والإجتماعي.

مفهوم الشراكة :

الشـــراكة قد عرفتها الأمم المتحدة بأنها التعاون والأنشـــطة المشـــتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشـــروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مســـتخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتســـام المســـؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشـــيدة ، لتحقيق التوازن الأمثل بين القطاعين.[٢١]

كما عرفها المنتدى الاقتصـــادي العالمي بأنها إتفاق طوعي بين فاعلين متعددين ومتساويين من قطاعات مختلفة مسبقا يتفقان على العمل سويا للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تتضمن المشاركة في المخاطر.[٢٢]

المفهوم الاجرائي للشراكة :

الشراكة هي علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية ، مما يؤدي إلى إحداث تأثير إيجابي يعمل على تحقيق النتائج المرجوة.

مفهوم المجتمع المدني :

يعرف المجتمع المدني بأنه مجتمع مستقل الى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالإستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية ، والعمل التطوعي ، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة ، والدفاع عن حقوق الفئات

الضعيفة ، ورغم من أنه يعلى من شأن الفرد الا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.(٢٣)

وهناك من ينظر الى المجتمع المدني باعتباره مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعه من المؤسسات التطوعيه التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة ، فالمجتمع المدني مجموعه من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف.(٢٤)

ويرى على جلبي أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة الفعالة للتنوع والاختلاف. (٢٥)

ويعرف علي ليلة المجتمع المدني بأنه ذلك الاطار الذي يشمل كل صور المؤسسات التي تشغل منطقة الوسط بين العائلة باعتبارها باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع الطبيعي بعلاقاته وثقافته وبين الدول بأجهزتها ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى. (٢٦)

المفهوم الاجرائي للمجتمع المدني :

المجتمع المدني هو تلك المؤسسات التي تعمل بشكل طوعي ومستقل عن الدولة، وتضم كثيراً من التنظيمات ، كالجمعيات الأهلية ، والمنظمات التنموية غير الحكومية، التي في غالبيتها لا تهدف إلى الربح وتضم في عضويتها المتطوعين للعمل الجماعي وخدمة المجتمع في الحياة العامة.

مفهوم الأمن الاجتماعي :

عند تحديد مفهوم الأمن ، فإنه يعني الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإمكانية إشباع الحاجات الأساسية لهم ، وإذ تمت إضافة كلمة " **إجتماعي** "للأمن فإن

المعنى يصبح هو التحرر من الخوف أو الخطر الذي يهدد الحياة الاجتماعية للإنسان ، والذي يأتي من خلال الجهود التي تبذلها أجهزة الدولة الرسمية ، وغير الرسمية لتوفير الإستقرار الاجتماعي والرفاهية لأفرادها بما يكفل لهم حياة مستقرة توفر لهم أقصى درجات من السعادة والإنسجام مع عناصر النظام الاجتماعي (٢٧).

كما ركز البعض في مفهوم الأمن على بعدين أساسيين ، البعد الأول هو البعد الداخلي ، والآخر هو البعد الخارجي . فالأمن الاجتماعي يشمل ما يسمى "بأمن الأرض" من العدوان أو التأثيرات الخارجية بشكل عام . والأمن الداخلي يرتبط بالأوضاع الاجتماعية الداخلية التي تحمي الإنسان من التهديدات التي تزعزع إستقراره وثباته ، وتحميه من الأمراض الاجتماعية ، ومن التهديدات المتصلة بالجهل ، والإستهلاك ، والفقر (٢٨) .

ويشير مفهوم الأمن الاجتماعي الى كل الاجراءات والبرامج والخطط (السياسية والاقتصادية والثقافية ..الخ) الهادفة الى توفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة ، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنميه لقدراته وقواه ، وأقصى قدر من الرفاهية (٢٩) . ويعرفه البعض بأنه " الحرص على استغلال كل الطرق والوسائل والسبل الممكنة للمجتمع من أجل تأمين الإستقرار في المجتمع وحماية مكتسباته المادية والمعنوية"(٣٠) .

المفهوم الإجرائي للأمن الاجتماعي.

الأمن الاجتماعي هو تحقيق الإســـتقرار والطمأنينة لجميع الأفراد داخل المجتمع، في مواجهـة الظروف المتغيرة والتهـديـدات المحتملـة ، وذلـك من خلال مجموعـة من الخطط والبرامج التي تشـــارك بها كل المؤســـســـات العاملة داخل الدولة ســـواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

الدراسات السابقة.

أولا: نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ودورها في مواجهة المخاطر:

١-دراســـة بعنوان: جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: اســـتعراض واقع واســـتشـــراف مســـتقبل (٢٠٢٢)[31] تتناول الدراســـة محددات العلاقة بين الدولة

والمجتمع المدني، وتناقش إشكالية اختلاف المجتمع الأهلي عن جمعيات المجتمع المدني ومكانتها ومدى قدرتها على لعب أدوار هامة في تقدم المجتمعات. وتوصلت الدراسة إلى أن الصلاحيات المطلقة التي تخول للدولة حل الجمعيات أو إدماجها، تؤدي إلي حالة انعدام ثقة متبادلة وإلي علاقات متوترة، تستطيع الحكومات من خلالها أن تستخدم تلك الصلاحيات الممنوحة لها بحكم القانون من السيطرة علي المنظمات الأهلية.

٢- دراسة بعنوان: Brandsen, T. &.Pape. "The Netherland: The Paradox of Government Nonprofit Partnerships.(2015) . هولندا، مفارقة الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الربحية. [٣٢] توضح هذه الدراسة تطور التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الربحية في هولندا، ويشرح الخطوات الحاسمة في ترتيب الشراكة بين الدولة والمؤسسات غير الربحية، وتشير نتائج الدراسة الى أن هولندا أنشأت آلية مفصلة للتعاون بين الحكومة والمنظمات غير الربحية حيث تفي المنظمات غير الربحية بوظائفها في تقديم الخدمات وتشكيل السياسات. وذلك لوجود قناعة بأن القطاع الثالث لا يستطيع العمل بمفرده.

٣-دراسة بعنوان: Ranci, C. The Long-Term Evolution of the Government–Third Sector Partnership in Italy (2015). التطور طويل الأمد للحكومة - القطاع الثالث والشراكة في إيطاليا. [٣٣]. تحدد هذه الدراسة السمات الرئيسية لنوع خاص من الشراكة بين الحكومة والقطاع الثالث وتعيد بناء تطورها في منظور طويل الأجل، وتشير نتائج الدراسة الى أن إيطاليا، قد تحولت تدريجياً نحو نموذج يجمع بين منطق السوق والتوجه التشاركي. كما تم تعزيز تنظيم الدولة من أجل السماح بمزيد من الشفافية وحرية الاختيار والتخطيط المشترك الفعال.

٤-دراســـــة بعنوان: Baqueiro, A. The Participation of Civil Society Organizations in Public Policies in Latin America (2016) مشـــاركة منظمات المجتمع المدني في الســـياســـات العامة في أمريكا اللاتينية.[٣٤] تنتقد هذه الدراســـة العلاقة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية. وتحاول استكشاف الاستراتيجيات المحتملة التي يمكن اعتمادها في حالة وجود تعاون بين هذين الكيانين. وتشير نتائج الدراسة الى ارتباط مستقبل الديمقراطية التشـاركية في أمريكا اللاتينية بالقدرة على تحقيق مشـاركة أكثر اكتمالاً لمنظمات المجتمع المدني في العملية الكاملة للسياسات العامة التشاركية.

٥-دراسة بعنوان : المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني (٢٠١٤).[٣٥] هدفت الدراسة إلى التعرف معالم الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في تحقيق الأمن الإنساني، عن طريق الدعم والمشاركة باعتبارها واحدة من الوظائف الهامة التي يؤديها المجتمع المدني، وتشير نتائج الدراسة الى أنه إذا كان الأمن الإنساني حق من حقوق الإنسان فإن المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في تحقيق هذه المهمة.

٦-دراسة بعنوان: قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: حالة المجتمعات العربية (٢٠١٣) [٣٦] . هدفت الدراسة إلى الكشف عن قدرات منظمات المجتمع المدني، في المنطقة العربية، وإمكانات تفعيل أدوار هذه المنظمات في مواجهة المخاطر الاجتماعية. وتشـــير نتائج الدراســـة الى أهمية العمل في إطار تشـــاركي بين الدولة والمنظمات الأهلية ، تتوزع فيه الأدوار والمســـئوليات بين الأطراف ، وإدراك الســـياســـات الاجتماعية للدولة أهمية توظيف المزايا النســـبية لمنظمات المجتمع المدني، وأبرزها تواجدها داخل المجتمع والقواعد الشـــعبية، ومرونتها العالية بالنسبة لأداء الحكومة، وقدراتها الإستجابية.

٧-دراسة بعنوان: مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة المخاطر (٢٠١٣) [٣٧]. هدفت الدراسة الى قياس مدى فاعلية السياسات الاجتماعية التي تؤسسها الدولة لمواجهة المخاطر الاجتماعية، وتشير نتائج الدراسة الى اتساع مساحة

المخاطر الاجتماعية، بحيث شكلت تهديدها للاستقرار الاجتماعي. الى جانب ظهور فواعل جديدة يمكن أن تساعد في تحديث المجتمع والنهوض به كالمجتمع المدني القومي والعالمي، الى جانب الحكومة كفاعل تقليدي ، حيث تشترك جميعها في تطوير السياسات الاجتماعية لمواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة في بداية ظهورها.

ثانيا : الدراسات التي تناولت تأثير جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي .

١- دراسة بعنوان : سياسات الدولة تجاه الأمن الصحي للمجتمع المصري: تقييم فاعلية الاستجابة الوقائية والتدابير العلاجية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ١٩) دراسة ميدانية من منظور بعض المسؤولين في وزارة الصحة والسكان والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مصر(٢٠٢٢) .[٣٨]

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات التي نفذتها الدولة المصرية عبر خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة الجائحة، ومحاولة تقييم فاعليتها على بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات المجتمعية . وكشفت نتائج الدراسة بأن كافة القطاعات في المجتمع المصري قد تأثرت بالتداعيات السلبية لوباء كوفيد ١٩، وأبرزها قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية والسياحية والاجتماعية، في ضوء خطة استجابة متوسطة قدمتها الدولة المصرية في مواجه الوباء.

٢-دراسة بعنوان : تداعيات فيروس كورونا (كوفيد -١٩) على الأمن الاجتماعي في الجزائر (٢٠٢١).[٣٩] هدفت الدراسة الى البحث في تداعيات تفشي جائحة كورونا على الأمن الاجتماعي في الجزائر من خلال تحليل مؤشراتها السلبية على أبعاد الأمن الاجتماعي المتمثلة في البعد الصحي ، والبعد الاقتصادي ، البعد البيئي . وتشير نتائج الدراسة الى تأثير جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي وخاصة البعد الخاص بالأمن الصحي ، وذلك نتيجة تردي مستوى الجاهزية التي تتمتع بها الدولة ، من حيث الإمكانيات المادية ومدى توافر المستلزمات الطبية ، بالإضافة الى ما تركه الفيروس من آثار سلبية على كل القطاعات الاقتصادية بسبب الإجراءات الوقائية للحجر الصحي وما ينتج عنه من أزمات ذات طابع اجتماعي واقتصادي .

٣-دراسة بعنوان : الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية(٢٠٢٠).[٤٠] هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الوعي البيئي الصحي في ممارسات أفراد المجتمع السعودي للتعامل مع جائحة كورونا ، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من المجتمع عينة الدراسة يتابعون المستجدات حول فيروس كورونا المستجد يومياً. وجاءت وزارة الصحة السعودية في المركز الأول بوصفها مصدراً للإرشادات التي يلجأ إليها المبحوثين. وجاءت مستويات الوعي بممارسة مجتمع الدراسة في المملكة العربية والسعودية لإجراءات الأمن البيئي الصحي المناسبة لفيروس كورونا المستجد عالية.

٤-دراسة بعنوان: التدابير الصحية في مواجهة جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية.(٢٠٢٠) [٤١]هدفت الدراسة الى التعرف على تجربة المملكة في تعاملها مع جائحة كورونا والتدابير الاحترازية الموجودة للتعامل مع الأمراض المعدية عامة قبل الجائحة والاستعدادات التي تقوم بها وزارة الصحة. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود عوامل مساعدة كثيرة لمواجهة الجائحة مثل، الدعم الحكومي اللامحدود للقطاع الصحي، والتعاون الوثيق بين أجهزة الدولة، وتفهم المواطنين للوضع الحرج الذي مرت به المملكة.

٥- دراسة بعنوان : الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي: قراءة في مسارات إدارة الأزمة(٢٠٢٠) .[٤٢] هدفت الدراسة الى التعرف على مسارات إدارة أزمة جائحة كوفيد ١٩، لا سيما في مجتمعاتنا العربية. وتطرح الدراسة إشكالية تتساءل عن المستويات الجديدة التي برزت في مفهوم الأمن الاجتماعي خلال يوميات الجائحة على مستوى الإدارة الرسمية من جهة، وعلى مستوى المكافحة المجتمعية غير الرسمية من جهة أخرى. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمية الدور الذي لعبته الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمعات العربية في إنجاح إدارة الأزمة

بإسهاماتها في المكافحة المجتمعية للفيروس، ودورها في معاضدة الجهود الرسمية في توفير الأمن الصحي والمجتمعي.

٦-دراسة بعنوان: مدى تأثير بعض جوانب الإجراءات الاحترازية لمواجهه أزمة كورونا على الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد من وجهة نظر الممارسين الصحيين بمدينة الملك بن عبد العزيز الصحية (٢٠٢٠).[٤٣] هدفت الدراسة إلي التعرف على تأثير بعض جوانب الإجراءات الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا علي الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد من وجهة نظر الممارسين الصحيين بمدينة الملك عبد العزيز الطبية . وقد أشارت نتائج الدراسة الى تعاون المدنيين في مساعدة الأسر والأفراد المعوزين في التقليل من مخاطر انتشار العدوى يليه التعاون في رفع مستوى الوعي الصحي ، وأيضا جهود المجتمع المدني في سد عجز احتياجات العاملين في القطاع الصحي .

٧-دراسة بعنوان : الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا نموذجا (٢٠٢٠).[٤٤] هدفت الدراسة على التعرف على الآثار السلبية من أمنية واجتماعية ونفسية لانتشار كورونا على المجتمعات وضغوطات ما بعد الحجر الصحي ، وقد توصلت نتائج الدراسة الى أن جائحة كورونا أدت الى تعديل في العديد من السلوكيات الاجتماعية. وانتهت الدراسة الى عدد من التوصيات تتناول الجوانب الصحية والأمنية والمجتمعية والنفسية والقانونية، وتشجيع المسؤولية المجتمعية في مواجهة تبعات هذه الجائحة، وتحديث التشريعات المتصلة بالأمن الصحي، وتعزيز التعاون الأمني العربي، وأهمية إيجاد وعي مجتمعي شامل في مواجهة الأزمات.

٨-دراسة بعنوان : مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩) وتأثيره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا : كيف تكون الاستجابة (٢٠٢٠).[٤٥] هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المحتملة الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد على الزراعة والأمن الغذائي. وتشير نتائج الدراسة الى أنه في ظل جائحة كورونا اتخذت كل دولة في المنطقة خطوات من أجل تخفيف وطأة الأثر الاقتصادي

للجائحة، منها توسيع حزم التحفيز الاقتصادية، وصناديق الطوارئ في بعض الحالات لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي في قطاعي السياحة والخدمات، وتدعيم برامج الحماية الاجتماعية الحالية. باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي ربما تضطر إلى إجراء مفاضلات بين البقاء على تدابير صحية صارمة لاحتواء انتشار الفيروس والحفاظ على الاقتصاد على قيد الحياة.

٩- دراسة بعنوان: أثر إدراك المخاطر المترتبة على جائحة فيروس كورونا على نية الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠)[٤٦] تعالج هذه الدراسة كيفية تشكيل الأفراد تصوراتهم للمخاطر، والتي بدورها تؤثر على نواياهم في الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية خلال تفشي فيروس كورونا في المملكة العربية السعودية ، وأظهرت النتائج أن إدراك المخاطر والوعي لدى المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية كان مرتفعا خلال فترة الدراسة.

ثالثا: السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مواجهة جائحة فيروس كورونا.

١-دراسة بعنوان: استراتيجية الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث " دراسة حالة مملكة البحرين(٢٠٢٠) "[٤٧] هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم الأدوار والآليات التي تستخدمها الدولة في مواجهة الأزمات أثناء جائحة كورونا (دراسة حالة مملكة البحرين) ، أما مشكلة البحث فتلخصت في ما هي الاستراتيجيات التي اتخذتها مملكة البحرين في احتواء ومواجهة الأزمة .ومن أهم نتائج الدراسة تمتلك البحرين بنية أساسية قوية في مواجهة الأزمات ، كما اتخذت مملكة البحرين تدابير احترازية وتدابير علمية حكيمة وقوية لإدارة الأزمة .

٢-دراسة بعنوان : الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد -١٩ (COVID-19) وتوصيات في السياسات(٢٠٢٠).[٤٨] هدفت الدراسة الى التعرف على الأثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد ١٩. وتشير نتائج الدراسة الى أن فيروس كورونا أثر بشدة على كافة الشرائح من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، كما أن القطاع

العام القوي والفعال هو خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تهدد نظما بأسرها لاحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشار الفيروس، وحماية الأكثر ضعفاً، والعمل على حمايتهم .

٣-دراسة بعنوان: كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية (٢٠٢٠).[٤٩] هدفت الدراسة الى التعرف على آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية ، والسياسات والإجراءات المتوقع أن تتبعها الدول العربية في فترة ما بعد كورونا في الأجلين المتوسط والطويل. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الدول العربية اتبعت سياسات وإجراءات سليمة حتى الآن، إلا أنه من المستحيل تقييم كفاءتها ومدى كفايتها لامتداد الأزمة وتعمقها. الى جانب أهمية أن تعطى الدول العربية أولوية أكبر للأمن الصحي نتيجة لعدم كفاءة الأنظمة المتبعة وضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات الجيوسياسية المتوقع حدوثها على مستوى العالم والاستعداد لها اقتصاديا وتجاريا .

٤-دراسة بعنوان : التخطيط للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا: قائمة مرجعية للاستدامة ليسترشد بها واضعو السياسات (٢٠٢٠) .[٥٠] هدفت الدراسة الى التعرف على الاحتياجات قصيرة الأجل لزيادة الوظائف ومستويات الدخل والطلب الاقتصادي ، والاحتياجات الأطول أجلا لتحقيق النمو المستدام . وتشير نتائج الدراسة الى أن هناك العديد من العوامل التي يجب على الحكومات أن تدرسها بعناية عند وضع حزمها التحفيزية منها ، الاحتياجات العاجلة، وقدرات المؤسسات المحلية، وظروف السوق، والحيز المتاح للاقتراض.

٥-دراسة بعنوان : حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (٢٠٢٠).[٥١] هدفت الدراسة الى استشراف آفاق السياسات المتاحة لدى صناع القرار في الدول العربية للتخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا . وتشير نتائج الدراسة الى اختلاف الحيز المتاح على صعيد السياسات ما بين كل دولة عربية وأخرى، وما بين كل مجال وآخر من مجالات السياسة الاقتصادية، وقد لعبت السياسة النقدية دوراً معزز للثقة

في الاقتصادات العربية من خلال ضمان توفر الائتمان والسيولة ومساعدة الشركات المتأثرة بالأزمة.

٦- دراسة بعنوان: دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها(٢٠٢٠).[٥٢] هدفت الدراسة الى تحليل دور حزمة السياسات المالية والنقدية التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية في مجابهة تفشي وباء كوفيد-١٩ والتخفيف من تداعيات الجائحة على النمو الاقتصادي والتشغيل. وأكدت نتائج الدراسة على أهمية دور الحزم التحفيزية التي اتخذتها الدول العربية في تعزيز النمو الاقتصادي وتسريع التعافي من تداعيات الجائحة اعتماداً على حجم تلك الحزم في كل دولة.

٧-دراسة بعنوان : حماية الإنسان والاقتصاد "استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا".(٢٠٢٠)[٥٣] هدفت الدراسة الى التعرف على الاستجابات المحتملة على صعيد السياسات، في مجال التصدي للتأثير الاقتصادي والاجتماعي للجائحة الحالية. وتشير نتائج الدراسة أن التغلب على الركود الاقتصادي يتطلب تصميم السياسات الرامية إلى حماية رأس المال البشري، والسياسات الرامية إلى إنعاش الاقتصاد. الى جانب ضرورة إشراك القادة المحليين، ومنشآت الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، لمواجهة المخاطر المتعددة للجائحة.

٨-دراسة بعنوان :Elkhashen, Emad Egyptian Budgetary Responses To Covid-19 And Their Social And Economic Consequence (2020). استجابات الميزانية المصرية للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا ".[٥٤] هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، ومدى استجابة الميزانية الحكومية للوباء ، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن استجابة الحكومة للوباء ستقلص استجابة دولة مصر للحيز المالي بشكل ملحوظ ، إذ أن زيادة الاقتراض والتزامات خدمة الدين لا يقابلها فرض ضريبة كورونا على الرواتب والأجور ، ومع ذلك فإن زيادة الضرائب ستؤثر سلبا على الفقراء.

٩-دراسة بعنوان: Nemec, Juraj; Drechsler, Wolfgang; Hajnal , Gyorgy.Network of Institutes and Schools of Public administration in Central and Eastern Europe(2020). **السياسة العامة خلال COVID-19 : تحديات الإدارة العامة وبحوث السياسات في وسط وشرق أوروبا.**(٥٥) هدفت الدراسة الى دراسة حالة أربعة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية (جمهورية التشيك واستونيا والمجر وجمهورية سلوفاكيا). من حيث القدرة على منع انتشار كوفيد-١٩ خلال الموجة الأولى من الوباء ، وتشير نتائج الدراسة الى أن جمهورية التشيك وسلوفاكيا، من أنجح الدول في الوقاية من كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠. في محاولة الحد من التأثير السلبي للوباء على الاقتصاد الوطني وعلى الرفاه الاجتماعي، نتيجة الدور الفعال للحكومة المركزية، المجتمع المدني أثناء الأزمات .

١٠-دراسة بعنوان: Ferri, Delia (2021) The Role Of Eu State Aid: Law As A "Risk Management Tool" In The Covid-19 Crisis(2020).دور قانون مساعدات الدولة في الاتحاد الأوروبي "كأداة لإدارة المخاطر" في أزمة كوفيد ١٩. (٥٦) هدفت الدراسة الى التعرف على مدى استخدام قانون مساعدات دولة الاتحاد الأوروبي لإدارة المخاطر الصحية والتخفيف منها . وتشير نتائج الدراسة الى أن قانون مساعدات الدولة قد استخدمت من قبل المفوضية الأوروبية باعتبارها أداة إدارة المخاطر في ضوء طبيعة التطور السريع لعدوى كورونا ، كما طورت المفوضية رؤيتها الخاصة للمساعدات الجيدة ، وهي مواءمة فعلياً لسياسات مساعدات الدولة الوطنية مع سياسات الاتحاد الأوروبي.

١١-دراسة بعنوان: Ghulam; Risk Management and Earl Measures Taken by Pakistan to Combat with Novel Corona Virus (COVID-2019) in the Light of Global Health Security Index (GHS)(2020) .إدارة المخاطر الإجراءات المبكرة التي اتخذتها باكستان لمكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في ضوء مؤشر الأمن الصحي العالمي (GHS). (٥٧). هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف

على التدابير التي اتخذتها حكومة باكستان تجاه فيروس كورونا المستجد. وتشير نتائج الدراسة الى أن الحكومة الباكستانية أعلنت حالة طوارئ طبية وأخطرت بعملية اختبار وعلاج كوفيد١٩. وخصصت الحكومة الباكستانية أيضًا أموالًا للإمدادات الطبية كما أغلقت الحكومة الباكستانية جميع المدن بإعلان حالة الطوارئ .

١٢-دراسة بعنوان: Clemens Breisinger, Mariam Raouf, COVID-19 and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households(2020) .المسارات البديلة لتعافي الاقتصاد المصري من أزمة كورونا والأثر على القطاعات والوظائف والأسر المعيشية .[٥٨] هدفت الدراسة الى تقدير أثر الإلغاء التدريجي للإجراءات الاحترازية والتدابير المتعلقة بفيروس كورونا على الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠.ووتشير نتائج الدراسة الى تأثير زيادة الاستثمارات العامة على مستوى معيشة المواطنين وأهميته في الحد من الآثار السلبية للأزمة بحيث تساهم في الحفاظ على مستوى التوظيف وكذا توفير فرص عمل جديدة في حال تعافي الاقتصاد بصورة سريعة.

١٣-دراسة بعنوان: Breznau, Nate: The welfare state and risk perceptions: the Novel Coronavirus Pandemic and public concern in 70 countries(2020).دولة الرفاهية وتصورات المخاطر: جائحة فيروس كورونا الجديد والقلق العام في سبعون دولة.[٥٩]هدفت الدراسة الى اختبار تأثير دولة الرفاهية على تصورات المخاطر باستخدام البيانات التي تقارن بين سبعون دولة في أبريل ٢٠٢٠، وتشير نتائج الدراسة الى تسبب وباء فيروس كورونا المستجد في تصورات متزايدة للمخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والوفيات والأمن الاقتصادي، في الأوقات العادية هذه المخاطر تغطيها دول الرعاية الاجتماعية عن طريق التأمين الاجتماعي وسياسات الحماية. كما أنه عندما تفشل الحكومات في اتخاذ تدابير سريعة، تلعب دولة الرفاه دوراً رئيسياً في التخفيف من تصورات المخاطر.

رابعا : السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مواجهة مخاطر جائحة كورونا:

١-دراسة بعنوان: Ujmnaa Melugbo, Doris: Demographic Variations In Public Views Of Response To And Management Of The Covid-19 Pandemic: Examining The Perceived Roles Of Public/Social Policies(2020). الاختلافات الديموغرافية في وجهات النظر العامة للاستجابة لوباء COVID-19 وإدارته: فحص الأدوار المتصورة للسياسات العامة / الاجتماعية وسلطات الطوارئ الحكومية ومشاركة المواطنين . (٦٠). هدفت الدراسة الى التعرف على الاختلافات الديموغرافية في وجهات النظر العامة للاستجابة لوباء كوفيد -١٩ وإدارته في نيجيريا. وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن العديد من المستجيبين أيدوا عمليات الإغلاق في مختلف ووقف النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، إلا أنهم غير راضين عن تنفيذ العديد من السياسات الاجتماعية التي صممتها الحكومة . فيما يتعلق بالاستجابة السياسية وإدارة عمليات الإغلاق والقيود بسبب الجائحة ، وأعرب العديد من الأشخاص عن وجهات نظر مفادها أن الحكومة ووكلاء إنفاذ القانون قد أساءوا استخدام سلطات الطوارئ الخاصة بهم.

٢-دراسة بعنوان: Wilson, Shaun ، Rising Pressures, New Scaffolding, Uncertain Futures: Australia's Social Policy Response To The Covid-19 Pandemic. (2020).ضغوط متزايدة ، أوضاع مؤقتة جديدة ، مستقبل غير مؤكد: استجابة السياسة الاجتماعية في أستراليا لجائحة كوفيد-١٩.(٦١) هدفت الدراسة الى التعرف على دور السياسة الاجتماعية في أستراليا لمواجهة جائحة كورونا ، الى جانب تحديد مستقبل نموذج الرفاهية في أستراليا بالنظر إلى الاضطراب الشديد لوباء كوفيد ١٩. وتشير نتائج الدراسة الى أن الأزمة أدت الى توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ، وتوفير الحكومة دعم التوظيف في القطاع الخاص من خلال دعم الأجور.

٣-دراسة بعنوان : Practice Lessons Balgar, Ana-Cristina: Good from Germany's Economic Polic Measures in Response to the Covid-19(2020). دروس عملية جيدة من إجراءات السياسة الاقتصادية في ألمانيا استجابة لـ Covid-19.[٦٢] هدفت هذه الدراسة إلى مراجعة الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا لمكافحة الوباء والحد من الآثار الاقتصادية للأزمة منذ بداية وباء الفيروس التاجي ، وتشير نتائج الدراسة الى أن السلطات الألمانية اعتمدت مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تهدف إلى حماية صحة السكان من خلال الحد بشكل كبير من الاتصال الاجتماعي ووقف النشاط الاقتصادي جزئيًا ، وإيلاء الاهتمام بنظام الرعاية الصحية. كما تم دمج هذه الإستراتيجية المستهدفة بشكل جيد مع حزمة الإغاثة الاقتصادية الأكبر في تاريخ البلاد ، مما جعل ألمانيا رائدة على مستوى العالم من حيث فعالية الإجراءات الحكومية المعتمدة لمكافحة آثار الأزمة الناتجة عن وباء كوفيد ١٩.

٤-دراسة بعنوان : Lu, Quan; Social Policy Responses to the Covid-19 Crisis in China in 2020 . (2020). السياسة الاجتماعية لأزمة Covid-19 في الصين في عام ٢٠٢٠[٦٣]. تركز الدراسة على كيفية استجابة السياسة الاجتماعية الصينية لأزمة **Covid-19.** وتكشف نتائج الدراسة الى أن دولة الرعاية الاجتماعية الصينية نسجت شبكة أمان اجتماعية شاملة لتخفيف المعاناة الاجتماعية للمجتمع الصيني في فترتي منتصف وبعد الأزمة. وجرى الجمع بين أنواع مختلفة من برامج السياسة الاجتماعية ، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وترتيبات الرعاية الاجتماعية. وفي مواجهة تحديات المخاطر الجديدة الناجمة عن الوباء، لعب تعاون الدولة الصينية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الوسيطة دوراً حاسماً في توفير كل من المزايا النقدية والخدمات الاجتماعية .

٥-دراسة بعنوان: **Beland, Daniel; Social policy responses to COVID-19 in Canada and the United States: Explaining policy variations between two liberal welfare state regime.(2020). استجابات السياسة الاجتماعية لـ COVID-19 في كندا والولايات المتحدة: شرح الاختلافات السياسية بين نظامين ليبراليين لدولة الرفاهية.**[٦٤] هدفت الدراسة الى المقارنة بين تدابير السياسة الاجتماعية التي اتخذتها الولايات المتحدة والحكومات الكندية استجابة لـ كوفيد١٩ بشكل عام ، وتظهر نتائج الدراسة أن الردود الكندية كانت أسرع وأشمل من تلك الخاصة بالولايات المتحدة. ويمكن تفسير هذا الاختلاف، من خلال تحليل المؤسسات السياسية المتباينة ، وموروثات السياسات الموجودة مسبقًا ، والتي شكلت جميعها عملية صنع القرار الوطني في وسط الأزمة. كما تكشف جائحة كوفيد ١٩ انخراط البلدان في مناهج شديدة التباين في صنع السياسات الاجتماعية خلال حالة طوارئ صحية عامة واسعة النطاق..

٦- دراسة بعنوان: **Moreira, Amílcar; Antonios In the eye of the storm…again! Social policy responses to COVID19 in Southern Europe. (2020) .بعين العاصفة. مرة أخرى! استجابات السياسة الاجتماعية لـ COVID19 في جنوب أوروبا.**[٦٥] هدفت الدراسة إلى وصف ومناقشة أهمية تدابير السياسة الاجتماعية المنفذة في دول جنوب أوروبا – اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا – استجابة للموجة الأولى من كوفيد ٢٠٢٠. وتشير نتائج الدراسة أنه على الرغم من الاختلافات في كيفية تصدي البلدان لانتشار كوفيد- ١٩، هناك قواسم مشتركة مهمة في الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة التأثير الاقتصادي للوباء. ووجهت الجهود في المقام الأول نحو مخططات إعانة الأجور لاحتواء التدمير الشامل للوظائف، واستحقاقات مؤقتة إضافية لتعويض العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من العمال المتأثرين بفقدان الدخل؛ وتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة ؛ وتعزيز المخططات الرامية إلى تحقيق وتقديم الدعم للأسر، ومع ذلك.

٧-دراسة بعنوان: Seddighi, Hamed; Public-Private-People Partnerships (4P) for Improving the Response to COVID-19 in Iran.(2020): الشراكات بين القطاعين العام والخاص (P٤) لتحسين الاستجابة لـ COVID-19 في إيران. [٦٦] هدفت الدراسة إلى جمع أدلة تتعلق باستجابة كوفيد- ١٩ في إيران من فبراير إلى أبريل ٢٠٢٠. ونمط الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشير نتائج الدراسة أن هناك المزيد من التعاون بين أفراد المجتمع والقطاع الخاص ، والقطاع العام مقارنة بالأوقات العادية ، وثمة شراكة من خلال المنظمات غير الحكومية لمواجهة الجائحة. حيث كانت الحكومة تسعى إلى الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الرعاية الصحية لزيادة القدرة على العلاج وإنتاج السلع الطبية ، وفي مجالات أخرى ، زادت قدرة القطاع الخاص لمساندة المجتمعات التي كانت تعاني من الوباء ، وعلى وجه الخصوص في مجال البنية التحتية الحيوية ومواد الإغاثة. وتعد شراكة الأشخاص من خلال المنظمات غير الحكومية تجاه الكوارث أمراً حيوياً.

خامسا: دور المجتمع المدني في مواجهة كورونا :

١-دراسة بعنوان: Bok Gyo Jeong Sung-Ju Kim: The Government and Civil Society Collaboration against COVID-19 in South Korea: A Single or Multiple Actor Play (2021). تعاون الحكومة والمجتمع المدني ضد COVID-19 في كوريا الجنوبية: مسرحية فردية أم متعددة؟[67] هدفت الدراسة الى تحليل الطبيعة الشاملة والموضوعية للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني . وتكشف نتائج الدراسة إن استجابة حكومة كوريا الجنوبية لجائحة كورونا لم تكن مجرد استجابة جهة (حكومية) واحدة. وبدلاً من ذلك ، لعبت الحكومة والجهات الفاعلة الخاصة والمجتمع المدني أدواراً مهمة كشركاء في مواجهة كورونا، وفتحت قنوات للمجتمع المدني للمساهمة بمواردها ومدخلاتها ، علاوة على ذلك ، ركزت غالبية التدخلات من قبل كل من الحكومات المركزية والمحلية على الحجر الصحي والوقاية. واستكملت مساهمات المجتمع المدني تدابير الحجر الصحي

من خلال دعم الفئات الضعيفة والتواصل مع السكان المحليين، وأصبحت أدوار المجتمع المدني ومساهماته أكثر مركزية خلال الجائحة.

٢- دراسة بعنوان : Cai, Qihai; Okada, Aya; Jeong, Bok Gyo Kim, Sung-Ju-: Civil Society Responses to the COVID-19 Pandemic: A Comparative Study of China, Japan, and South Korea(2021). ردود المجتمع المدني على جائحة COVID-19 مقارنة للصين واليابان وكوريا الجنوبية.[68] هدفت الدراسة الى التعرف على قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية في تعزيز المرونة الاجتماعية للتعامل مع الأزمات من خلال مقارنة استجابات المجتمع المدني لكوفيد ١٩ في الصين واليابان وكوريا الجنوبية. وتشير نتائج الدراسة أن قطاع المجتمع المدني في كل من هذه البلدان الثلاثة لعب أدواراً أساسية في مكافحة الوباء ، إما من خلال تعزيز الجهود التي تقودها الحكومة أو من خلال ملء الفراغات المؤسسية التي خلفتها الحكومة. كما ساهمت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في هذه البلدان في المرونة الاجتماعية من خلال التبرع بالمال والإمدادات الطبية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية ، ومساعدة للفئات المهمشة في المجتمع.

تعقيب على الدراسات السابقة .

١-تنوعت مجالات الدراسات العربية التي ألقت الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة ، كما اهتمت بالسياسات التي اتخذتها الدولة لدعم التعافي الاقتصادي من الجائحة الى جانب بعض الدراسات التي ركزت على تأثير الجائحة على أبعاد الأمن الاجتماعي .

٢-تطرقت الغالبية العظمى من الدراسات الأجنبية الى تناول دور الدولة في مواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا ، وفي هذا السياق تم التركيز على السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة في مواجهة جائحة كورونا ، كما ركزت بعض الدراسات الأجنبية على الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المجتمع المدني ونمط الشراكة بينه وبين الدولة في مواجهة مخاطر جائحة كورونا.

٣-اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لدور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية ، واليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ودورها في مواجهة جائحة كورونا ، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها الأبعاد الاجتماعية للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ودورها في مواجهة المخاطر المرتبطة بجائحة كورونا جائحة كورونا.

التوجه النظري للدراسة.

أولا : النظريات المفسرة للأمن الاجتماعي :

الدولة والمجتمع المدني في ضوء نظرية العقد الاجتماعي:

مفهوم المجتمع المدني في سياق نظرية العقد الاجتماعي لا يعني سوى المجتمع المقابل للحالة الطبيعية أو حالة الفطرة أو المجتمع الطبيعي، ويعد المجتمع المدني مرادفا للدولة في ضوء نظرية العقد الاجتماعي، حيث كانوا يقصدون به كل تجمع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية التي تتسم بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد بين أفراده، وفي هذا الإطار تصبح العلاقات بين الأفراد في المجتمع بمثابة علاقات بين أفراد يسعون للحفاظ على حقوقهم من خلال هذا التعاقد.

ويركز **هوبز** كل اهتمامه على تجاوز حالة الطبيعة خاصة وأن الشرور الناتجة عنها تهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. لذلك كان يعتبر أن تنازل الأفراد بإرادتهم الخاصة عن حقوقهم الطبيعية الى طرف ثالث يمثله شخص واحد أو جمع من الناس، كان باعثه المشترك الخوف من الجميع على وجودهم ومصالحهم الذاتية. وفي سياق هذه الرؤية ينتج العقد الاجتماعي سيادة تتمثل في وجود شخص معنوي واحد وهو الدولة وفيها تلتهم الدولة، المجتمع المدني بالكامل. والعقد الاجتماعي في نظر هوبز يهدف الى تأسيس الدولة التي وظيفتها إلغاء الفوضى والصراع وإبادة كل ما من شأنه تهديد الأمن والسلام الاجتماعي.

ويرى **جون لوك** أنه في إطار المجتمع المدني يسلم الأفراد الحكم الى مجموعة أخرى من الأفراد قادرين على ممارسة الحكم ، يقومون بإصدار التشريعات والقوانين

التي تكفل الحقوق الطبيعية للأفراد التي اكتسبوها في مجتمع الطبيعة ، كما أن المجموعة الحاكمة عليها أن تنفذ القوانين والتشريعات .فالمجتمع المدني وفقا له يتحدد بكونه مجالا مستقلا عن الدولة ، منحصرا في الجماعة الأهلية وروحها التضامنية من خلال العقد الاجتماعي (٦٩).

ويرى **روسو** أنه نتيجة انهيار المجتمع الطبيعي فإن الإنسان يدخل في حالة حرب مستمرة وعدم اطمئنان، وحتى يتفادى هذه الحالة فإنه يضطر إلى الدخول في المجتمع السياسي المنظم، وينشأ عقد اجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره بلا قيود فينشأ ما يسميه روسو **بالإرادة العامة**(٧٠).ويرفض روسو سلطة الحكام المطلقة بقوة معتبرا إياه عبودية ، على اعتبار أنها تسلب حياة الإنسان إنسانيتها ، فجوهر الإنسان هو الحرية ومن دونها تنتفي عن أفعال البشر طبيعتها الأخلاقية (٧١).

ثانيا : الاتجاهات النظرية المفسرة لإشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

اختلفت تنظيرات مفكري الاتجاه المادي التاريخي حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني، أعطى جورج فريدريك هيجل ، صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة ، فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق ، يفتقد أي إحساس بالوحدة ، ويفتقر الى أي غايه أخلاقية ، ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره إلا في وجود الدولة التي تخلع عليه طابعا أخلاقيا ، وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة (٧٢).

ويعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، التي لا تستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة . ووسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي بالعمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، من خلال الطبقات والمجتمعات المحلية (٧٣).

وقد جعل هيجل المجتمع المدني مرحلة ضرورية في بناء الدولة(٧٤) . وهذا يعني أنه ليس في تناقض مع الدولة ، ولكنه جزء منها ، ولا يمكن أن يوجد من دونها . ولذلك توصل هيجل الى أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل

إشكاليته الداخلية، وتأمين استمراره وتطوره بصوره نمطية [٧٥] . ومن ثم يرى (هيجل) يرى أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، ومن ثم فهو خاضع لها لأنها هي الحكم في حل نزاعاته .

أما **جرامشي** فقد طرح مفهوم المجتمع المدني من زاوية جديدة معتبرا أن المجتمع المدني لا علاقة له بالعامل الاقتصادي فقد أصبح العامل الأيديولوجي هو الأساس الذي يتم من خلاله تحديد مفهوم المجتمع المدني ، متمثلا في المؤسسات التطوعية المدنية ، ولذلك يرى أن المجتمع المدني يمثل جزءا من البنية الفوقية التي تضم كذلك الدولة ، وهو ما يعني أن البنية التحتية لدى ماركس هي المهيمنة بينما الغلبة عند جرامشي للبنية الفوقية [٧٦].

ومن هنا جاء تمييز جرامشي بين المجتمع المدني والدولة ، فبينما يشترك الأثنان في عملية السيطرة على المجتمع ، فإن المجتمع السياسي يعمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة ، أما المجتمع المدني وما يمثله من تنظيمات أهلية فيقوم بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيدلوجية الثقافية[٧٧] . إلا أن (جرامشي) اعتبر المجتمع المدني والسياسي البنية الفوقية للدولة، وعد المجتمع المدني ساحة للتنافس الأيديولوجي من خلال التفريق بين السلطة السياسية والتسلط الأيديولوجي.

ويرى **ماركس** أن المجتمع المدني يتضمن التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية ويحتضن كل الحياة الصناعية والتجارية في تلك المرحلة، فالمجتمع المدني بذلك أوسع من الدولة وله امتدادات خارجها ، وهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية ، وينتهي ماركس الى أن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه ، بل أن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها[٧٨].

واذا كان ماركس قد خرج من تحت عباءة هيجل ، فالمجتمع المدني في تصور ماركس ينطوي على كيان مزدوج ، مجتمع مدني إقتصادي يشتمل على جميع

علاقات الأفراد المادية ، وكيان مدني سياسي يشكل في جميع العصور أساس الدولة وهو القاعدة التي تحدد البنية الفوقية . وبذلك اعتبر (ماركس) المجتمع المدني غير منفصل عن الدولة ، ولكنه في الوقت نفسه يقف في مواجهتها للحد من سيطرتها.

البنائية الوظيفية :

يرى **تالكوت بارسونز** وهو أحد أهم رواد النظرية البنائية الوظيفية أن العلاقة بين البناء والوظيفة هي علاقة تفاعلية وتكاملية، إذ من غير الممكن الفصل بينهما، ومن غير الممكن تصور وجود بناء بدون وظائف اجتماعية، ولا وظائف من دون بناء اجتماعي .وعليه فالافتراض الأساسي الذي تقوم عليه هذه النظرية هو تكامل أجزاء البناء الاجتماعي الواحد وتبادل عناصره، حيث أن المجتمع كنسق يتكون من مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها وبين النسق الأكبر(المجتمع) بعلاقة تسهم من خلالها في استقرار المجتمع ؛ أي من خلال تلك العلاقات، وكذا من خلال تلك الوظائف التي يقوم بها كل جزء في دعم استقرار البناء الأكبر(المجتمع) والتأكيد على فكرة ارتباط الأجزاء مع بعضها البعض(٧٩).

ويرى بارسونز أن فاعلية النسق الاجتماعي الكلي في القيام بوظائفه تعززها عملية الاعتماد المتبادل في الأداء الوظيفي بين الأنساق الفرعية مع بعضها البعض غير أن ذلك الاعتماد المتبادل الذي هو خاصية تكاملية للنسق الاجتماعي لا يعني أن هناك حالة من الاختلاط بين الأدوار الوظيفية لتك الأنساق . حيث أن هناك استقلال لكل نسق فرعي على مستوى أدائه الداخلي وأن هذا الاستقلال ينبغي أن يذوب عند الاتصال بنسق فرعي آخر. ومن ثم يرى بارسونز أن الأزمات والكوارث التي تواجه أي مجتمع تحدث أما لعدم التنسيق المنظم بين الأنساق الفرعية أو لوجود انفصال في الأداء الوظيفي بين تلك الأنساق (٨٠) .

ويمكن النظر الى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها لها وجود مستقلا، ولها من الأنساق العضوية ، التي تتكامل فيما بينها ، ولها العديد من المستلزمات الوظيفية. وهذه الوحدات / الكيانات مؤهلة للدخول في شراكة عضوية للدفاع عن الوضع القائم وإدامته، باسم المصلحة العامة والمنفعة المشتركة.

مدخل الاعتماد المتبادل :

يرى هذا المدخل أن إخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج المنظمات الأهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقة أهم سماتها التعاون والشراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية. فالمنظمات الأهلية تمثل الإطار القاعدي والأفقي للمجتمع؛ نظراً لما تعبر عنه عملية تكوينها وأدوارها الرعائية والخيرية البسيطة، وبالتالي تبقى أدوار ومنظمات المجتمع المدني في طابعها ووظائفها وقيمها ممثلة للإطار الرأسي للمجتمع والمخترق لكل شرائحه وفئاته . بالقدر الذي يعظم من قدرات الدولة وقدرتها على تنفيذ خططها التنموية.

مدخل الأعمدة المتوازية :

يفسر مدخل الأعمدة المتوازية العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الحكومية ، على أساس قيام المؤسسة الحكومية والأهلية بتنفيذ الخدمات المختلفة في الميادين كافة .ولا يمكن قيام مجتمع يسعى الى الرفاهية الاجتماعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة الحكومية من جانب ، والهيئات الأهلية من جانب آخر فكلاهما متمم للآخر.[٨١]

ويظهر هنا دور مؤسسات المجتمع المدني التكميلي والتشاركي ، حيث أن الجهود والخدمات التي يقدمها الأفراد عن طريق الجمعيات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني من شأنها أن تساهم في سد تلك الثغرات، والفجوات الناجمة عن القصور في الخدمات الحكومية، الأمر الذي يوضح لنا أن مسؤولية توفير الخدمات لا يقع على عاتق الدولة وحدها، وإنما هي مسؤولية تتقاسمها أو بالأحرى تكملها الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني[٨٢] .

مدخل السلم التكاملي أو الامتدادي :

مدخل السلم التكاملي أو الامتدادي هو أحد المداخل التي تفسر العلاقة بين النشاط الحكومي والأهلي، والذي يرى أنه في حالة عدم قدرة المؤسسات الحكومية على توفير كل الاحتياجات فإن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكملة تلك

الخدمات وسد العجز الذي لا تستطيع الحكومة القيام بها. وقد لا تستطيع الجمعيات الأهلية تعميم خدماتها لكل فئات المجتمع بسبب ضعف مواردها ، وقصور إمكانياتها ، وبذلك تكون هناك شراكة في المسؤولية الاجتماعية بين ما هو حكومي وبين ما هو أهلي تطوعي من جانب آخر . وهذا يعني أنها منظومة متناغمة بين الطرفين.

ثالثا : الأطر النظرية المفسرة للمخاطر: مجتمع المخاطر العالمي

-نظرية المخاطر وعولمة الخوف (أولريش بيك وأنتوني جيدنز).

يحدد " **أولريش بيك** " مفهوم مجتمع المخاطر باعتباره يتشكل في أبعاده الاجتماعية من سلسلة من المتغيرات المترابطة والمتداخلة التي لها آثارها السلبية على حياتنا الاجتماعية المعاصرة(٨٣). وأن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر تحول بعض المجتمعات من حالة الخطر الى حالة الخطر الفائق ، ويتحول معها الشعور بالسلامة أو الأمن ، حيث يتحول الخوف المحايث للعولمة من مجرد مشاعر تدفع الى الحذر والحيطة والالتفاف حول الذات الى خوف متوطن أو خوف حقيقي يرتبط بصور من الأذى الجسدي والاجتماعي (٨٤).

كما أكد "**أنتوني جيدنز**" ، أن العولمة تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى وتترك آثارها على مناحي الحياة الاجتماعية جميعها تقريبًا، وتسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها، وتفرز أشكالًا جديدة من الخطر.

وارتباطا بذلك يرى "**أولريش بيك**" بأنه قد وصلت عمليات التحديث التقليدية إلى حدودها القصوى، وبدأت في الانقلاب على مجتمعاتها الصناعية مغيبة لشبكات **الأمان النسبي** ومنتجة لمساحات وأشكال غير مسبوقة من المخاطر المعولمة (٨٥).

وتتأس نظرية مجتمع المخاطر، كما فهمت من كتابات " **جيدنز وأولريش بيك** " على فرضية الترابط الوثيق بين نمو الرأسمالية (بما فيها من تقدم تكنولوجي ، وتحديث دائم لآليات الإنتاج يأخذ في اعتباره النتائج المقصودة فقط ويتغاضى عن النتائج غير المقصودة) ونمو المخاطر في مجالات الحياة المختلفة بدءا من المجال البيئي وانتهاء بالمجال الاجتماعي . ويصور الخطر في هذه النظرية كأنه محايث للمجتمع المعولم . ويظهر هنا وهناك على وجه غير متوقع (٨٦).

وتميل المخاطر في عالم اليوم الى أن تكون مخاطر معولمة ، لا يقتصر تفسيرها على مكان دون آخر ، مثل مخاطر المرض والجريمة المعولمة ، والإرهاب ، وما يترتب على ذلك من عولمة القلق والخوف واللايقين . وهي أمور يتوقع أن يختلف فيها الأفراد ، وفقا لدرجة إدراكهم للخطر ودرجة توقعه (٨٧).

ووفقا لذلك فإن رؤية "**جيدنز وأولريش بيك**" تنبئ بوجود شكل مختلف من المجتمعات يمكن أن نطلق عليها مجتمع الخطر الفائق ، تجتمع في هذا النوع من المجتمعات عوامل مختلفة تجعله أكثر هشاشة وأقل قدرة على أن يواجه حاجات سكانه ومشكلاتهم .وعندما تسود المخاطر وتهيمن على المجال والفضاء العام ، يصبح **الأمن العام** على المحك، ويفترض هنا أن الاقتصاد الكوني المعولم يمكن أن يخلق مسارات لتكريس مشاعر بعدم الأمن بمعناه الإنساني .

الحداثة السائلة "زيجمونت باومان" :

أكد "**زيجمونت باومان**" في كتابه الحداثة السائلة أن الأفراد في زمن الحداثة صاروا أقل أمناً ويعيشون في خوف دائم، بسبب التأخر الأخلاقي الناتج عن التقدم المادي. وقد تجسد ذلك في مقولة **زيجمونت** " سيولة الخوف تعني أنه لا يمكن الشعور بالأمان طوال الوقت حتى مع أقرب الناس إليك. (٨٨) ويرى **زيجمونت** أن البشرية تمتلك كافة الأسلحة اللازمة للانتحار الجمعي لتدمير نفسها وما تبقى من حياة على هذا الكوكب.(89) وتدل رؤية زيجومنت على استشراف تشاؤمي للمستقبل لا يخلو من الرهبة والخطر كونها تصب في باب الإنذار والتنبيه على سلبية القادم.

وهذا يعني أن فيروس كورونا بتمدده على كل العالم بسط رداء الخوف على كل البقاع وكل العالم وخوفه جزء من مخاوف الحداثة السائلة . حيث تسرب الخوف على كل ما يحيط بنا ماديا كان أو معنوياً، على علاقتنا بالأشياء والأسطح المحيطة، وجعلنا نتصرف معها بطريقة مغايرة بل ننظر إليها بطريقة مغايرة ليس كما أعتدنا على النظر إليها من قبل. إنهم خائفون لأنهم غير قادرين على حماية أنفسهم، ولا على إغلاق حدودهم، ولا على تأمين حياتهم. فلا سبيل لهم اليوم لتحقيق أمنهم الصحي(٩٠).

ومع تفشي الفيروس وتمدده في أنحاء بقاع العالم، وارتفاع حالات الإصابات والوفيات أصبح الخوف يتصدر المشهد الإنساني العالمي، فالخوف في زمن الكورونا هو الشعور المسيطر على كل فرد. حيث تفوق الخوف على علاقتنا بكل ما يحيط بنا، بالأشياء والأشخاص، فعلى حد تعبير **(باومان)**، "سيولة الخوف تعني أنه لا يمكن الشعور بالأمان طوال الوقت، حتى مع أقرب الناس إليك".

الإجراءات المنهجية :

نوع الدراسة : تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية ، التي تسعي إلي تجاوز وصف المحتوي الظاهر للمادة الإعلامية إلي الكشف عن المعاني الكامنة ، والاستدلال علي الأبعاد المختلفة للظاهرة الإعلامية للوصول إلي نتائج تحليلية دقيقة ومفيدة في مجال إثراء الدراسات البحثية الوصفية المقدمة ، التي تعتمد علي التحليل الكيفي في كشف أبعاد القضية محل الدراسة .

منهج الدراسة :

١- **منهج المسح** : تعتمد الدراسة على منهج المسح ، ويعتبر هذا المنهج أحد الأساليب الوصفية القادرة على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة المعالجة الصحفية لجائحة كورونا، بهدف الحصول على معلومات وافية عن موضوع الدراسة .

أسلوب الدراسة وأدوات جمع البيانات.

أولا : أسلوب الدراسة " تحليل المضمون":

اعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون بشقيه الوصفي والاستدلالي ، حيث لا تقف الدراسة عند حدود الوصف الظاهر للمحتوى ، وإنما تتجاوزه الى تحليل وتفسير هذا المحتوى للخروج بنتائج كيفية بما يساعد على تقديم رؤية أكثر تعمقاً ووضوحاً .

وتسعى الدراسة من خلال الاعتماد على تحليل المضمون الى:

١-رصد أساليب المعالجة الصحفية المستخدمة في تناول جائحة كورونا .

٢-التعرف على جوانب التركيز للصحف المصرية في تناولها لجائحة كورونا .

٣-التعرف على الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا .

٤-التعرف على نوعية المصادر الرئيسية التي اعتمدت عليها صحيفة الأهرام في تغطيتها لجائحة كورونا.

ثانيا : أدوات الدراسة :

١-**إستمارة تحليل المضمون** : من أجل الحصول على البيانات الكمية والكيفية الخاصة بتناول صحيفة الأهرام لجائحة كورونا .

٢-**أداة الاستبيان** ، حيث تم تصميم استمارة استبيان ، وقد تم تصميمها **إليكترونيا** من خلال النماذج الجاهزة التي تتيحها مؤسسة جوجل، وقد تضمنت الاستمارة عدد من المحاور الموضوعية ، وعدد من الأسئلة المرتبطة بسياق كل محور، وقد تم تطبيقها على عينة من الخبراء في مجالات عدة (سياسية – إعلامية – إجتماعية – إقتصادية – أكاديمية – تربوية).

- **ثبات الاستمارة** : وقد تم حساب ثبات استمارة الاستبيان من خلال إعادة التطبيق ؛ حيث تم تطبيق الاستمارة مرتين على مجموعة من الخبراء (٣٠) بفاصل زمني بين التطبيقين (١٥) يوما ، وقد بلغ معامل الثبات (٠.٨٥٦) وهي قيمة عالية ؛ مما يشير إلى ثبات الاستمارة.

- **صدق الاستمارة** : اعتمدت الباحثة في حساب صدق الاستمارة على صدق المحكمين ؛ حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع، وكانت نسبة الاتفاق على عبارات الاستبانة أعلى من ٧٥٪ ، وقد ابدى السادة المحكمون مجموعة من التعديلات ، قامت الباحثة بتعديلها وفقا لآرائهم.

مجتمع الدراسة :

تمثلت عينة الدراسة التحليلية في صحيفة الأهرام ، وتعد صحيفة الأهرام من الصحف القومية والتي آلت ملكيتها في مطلع الستينات إلى الاتحاد الاشتراكي بمقتضى قانون تنظيم الصحافة (٥٦) لسنة ١٩٦٠ ، وتحولت ملكيتها بمقتضى قانون سلطة

الصحافة (١٤٨) لسنة ١٩٨٠ إلى الملكية الخاصة للدولة. وقد تم اختيار صحيفة الأهرام كممثلة للصحف القومية لكونها تتميز بما يلي :

١- صحيفة الأهرام تستقطب عدد أكبر من رموز الفكر والثقافة في المجتمع المصري ، ممن يهتمون بالقضايا الحيوية المؤثرة في المجتمع ، الى جانب ما تتمتع به صحيفة الأهرام من مصداقية كبيرة لدي جمهورها من القراء .

٢- دورية صدور الصحيفة ، الى جانب تنوع اتجاهات الكتاب والصحفيين الذين يكتبون في صحيفة الأهرام وبالتالي اختلاف مضامين ما يكتبون من أفكار وآراء تجاه قضية الدراسة.

وحدة التحليل:

قام الباحث برصد وتتبع تناول صحيفة الأهرام لجائحة كورونا . وقد كشفت نتائج الدراسة الاستطلاعية عن المتابعة المستمرة للقضية موضوع الدراسة ، بما يسمح بالتحليل لكشف اتجاهات تغطية صحيفة الأهرام لهذه القضية .

ولتحقيق أغراض الدراسة تم التركيز على الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، والمتمثلة (**مقالات** ، **عمود** ، **رأي)** وفي هذا الاطار يهتم الباحث بالأساس بإفراز الأفكار الأساسية لوحدة التحليل مع بعض التفاصيل ذات الأهمية ، والتي تساعد علي إلقاء الضوء علي هذه الأفكار الأساسية .

فئات التحليل :

بعد القيام الباحث بالاطلاع على كل ما كتب في صحف الدراسة عن جائحة كورونا ، قام بتصنيفها بما يخدم أهداف الدراسة . وفيما يتعلق بتحديد الفئات التي سيتم علي ضوئها جمع المعلومات وتصنيفها فقد تم تقسيمها الي قسمين رئيسين هما (**فئات الشكل** – **فئات المضمون**) وقد تم تحديد الفئات الفرعية التي تندرج تحت كل بند من البنود بعد إجراء دراسة استطلاعية علي عينة من المواد الصحفية المنشورة عن جائحة كورونا .

وتنقسم فئات تحليل المضمون:

أولا : فئات الشكل : كيف قيل (المادة الصحفية- موضع التحليل):

اتجهت الدراسة في تحديد المادة الصحفية التي سوف تخضع للتحليل ، وقد تم تصنيف المادة الصحفية الي خضعت للتحليل في إطار الأنماط التالية : **(مقال تحليلي-مقال تفصيلي-مقال عمودي- مقال افتتاحي)**. وروعي فيها شروط تحقق الصدق المنهجي، وأهمها الشمولية بمعنى فئات شاملة تحتوي على المادة المرتبطة بموضوع الدراسة، والاستقلالية بمعنى فئات واضحة ومحددة لا مجال للتداخل بينها، والكفاءة؛ بمعنى أن يقوم المحتوي بالإجابة عن أسئلة الدراسة .

كما تشتمل فئات الشكل أيضا على عدد من الفئات الأساسية التالية :

١- **فئة وسائل الإقناع** : أي الأدوات التي يلجأ إليها الكاتب بهف إقناع الكاتب برسالته وإحداث التغيير المرغوب وصنفت الى :

-**الإستمالات المنطقية:** وانقسمت فئة الإستمالات المنطقية الى عدة فئات فرعية وهي (الاستشهاد بوقائع معينة سابقه ، تقديم أمثلة واقعية ، تقديم حقائق وأرقام ، الاستشهاد بتجارب دول أخرى).

٢- **وحدة التحليل والقياس** : تم الاعتماد في مادة الرأي الخاضعة للدراسة على المقال (تحليلي – نقدي – عمودي – رأي) كوحدة للتحليل ، وعلى الفكرة كوحدة للقياس.

ثانيا: فئات المضمون : " ماذا قيل " :

إستلزمت طبيعة البحث تحديد فئة التحليل من خلال التعامل مع المادة التي تحتويها هذه الرسالة والإجابة على السؤال **(ماذا قيل)**، حيث أن الاجابة على هذا السؤال تتناول مادة المحتوى والأفكار والمعاني التي يحتويها. وتشتمل فئات محتوى المضمون الى عدد من الفئات الفرعية :

أولا : فئة الموضوع : تم التركيز على وحدة الموضوع **(الفكرة)**، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وتم تحديد فئة

الموضوع كفئة للتحليل حيث يعتبر من أهم وحدات التحليل التي يرتكز عليها تحليل المضمون . حيث يستهدف الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى. كما يكشف عن مختلف الآراء والاتجاهات الأساسية في مادة الاتصال .

ثانيا : فئة الجمهور المستهدف :

أي الفئات التي يخاطبها الكاتب وتضم عددا من الفئات الفرعية (الحكومة – الدولة – المجتمع المدني – الفقراء والفئات المهمشة – العمالة في القطاع غير الرسمي– الجماهير – جميع قوى المجتمع).

ثالثا : فئة القوى الفاعلة :

أي الفاعلين المنوطين بإحداث التغيير وصنفت الى عدة فئات فرعية وهي (الدولة – الحكومة – مؤسسات المجتمع المدني – السياسة الاقتصادية – السياسة المالية – السياسة النقدية – السياسة الاجتماعية – الوزارات – القطاع الخاص – النخبة المثقفة – صانعي القرار.).

ثانيا : فئة القضايا المرتبطة بجائحة كورونا :

هي الفئات الخاصة بتصنيف القضايا التي تناولتها صحف الدراسة لجائحة كورونا من بداية شهر مارس عام ٢٠٢٠ الى يونيو٢٠٢١ ، بالتحليل وتندرج تحت هذه الفئة الفئات الفرعية الآتية : (السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة – دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا– تأثير جائحة كورونا على الأمن الاجتماعي – الأبعاد الاجتماعية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني –آليات تحقيق الأمن الاجتماعي في ظل جائحة كورونا).

العينة الزمنية :

المرحلة الأولى : تم استخدام أداة تحليل المضمون لعينة من مقالات الرأي بجريدة الأهرام باستخدام أسلوب الأسبوع الصناعي المنتظم لتغطي الفترة الزمنية ، ابتداء من مارس ٢٠٢٠/٣/١ الى ديسمبر ٣١/ ٢٠٢٠/١٢، بداية حدوث جائحة كورونا ، والحديث أسبابها وتأثيراتها ومدى تأثر الاقتصاد المصري بها، والإجراءات

الاحترازية التي اتبعتها الدولة، ومحاولة وضع الحكومة المصرية في ذلك الوقت مجموعة من السياسات لمواجهة التأثير الناجم عن جائحة كورونا.

المرحلة الثانية : حددت هذه الفترة ابتداء من شهر يناير ١/١/ ٢٠٢١ وحتى شهر يونيو٣٠/ ٦/ ٢٠٢١ ، للتعرف على مدي تناول صحيفة الأهرام لفاعلية الإجراءات التي تبنتها الحكومة في مواجهة الأزمة ، مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة في معالجة أوجه الخلل في أوضاع الاقتصاد المصري ، ومحددات البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في صحيفة الأهرام ، والسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا ، هل ما زالت الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا محل اهتمام صحيفة الأهرام.

إجراءات الصدق والثبات:

الصدق: اعتمدت الباحثة على الصدق الظاهري للاستمارة من خلال حساب نسبة اتفاق المحكمين على وحدات وفئات التحليل. وقد تم ذلك من خلال عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال علم الاجتماع والإعلام ، لإبداء الرأي حول مدى صلاحيتها في تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاتها من حيث الشكل والمضمون ، وتراوحت نسبة الاتفاق بين السادة المحكمين ما بين ٨٠٪ – ١٠٠٪ وهي نسب اتفاق عالية ؛ مما يشير إلى صدق الاستمارة.

الثبات: يعبر الثبات عن مدى استقلالية البيانات عن أدوات القياس ذاتها ، أي الحصول على نفس النتائج عند إجراء التحليل نفسه على فترات متباعدة ، وقد تم حساب ثبات استمارة التحليل باستخدام معادلة هولستي "**Holsti**"، حيث استعانت الباحثة بباحثة أخرى في نفس مجال التخصص ، وقامت بتحليل مجموعة من الصحف التي حللتها الباحثة (١٥) صحيفة ، وقد بلغت قيمة ثبات التحليل (٩٥.٥٪) وهي نسبة عالية ؛ مما يشير إلى ثبات التحليل.

عينة الدراسة التحليلية : تمثلت في عينة من مقالات الرأي في صحيفة الأهرام في الفترة من بداية ظهور جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠ – يونيو٢٠٢١ ، وتم التركيز في عينة الدراسة التحليلية على مواد الرأي ممثلة في جميع المقالات (**نقدي – افتتاحي**

– **عمودي – تحليلي)** والمادة التي أخضعت للتحليل ٢١٣ مقالا ، من إجمالي ٧١ عددا خضع للدراسة التحليلية.

نوع المقالات التي تناولت جائحة كورونا في جريدة الأهرام.

المضمون	ك	%
مقال افتتاحي .	٢٦	٪١٢,٢١
مقال عمودي .	٤٨	٪٢٢,٥٤
مقال نقدي .	٤١	٪١٩,٢٥
مقال تحليلي .	٩٨	٪٤٦,٠١
الاجمالي	٢١٣	٪١٠٠

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

أداة الدراسة : تم الاعتماد على استمارة الأستبيان بالتطبيق على عينة من الخبراء، تم التأكد من صدق الاستبانة الظاهري وصدق المحتوى من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصـــاص والخبرة في مجال الدراســـة؛ وقد طُلب من المحكمين إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول بنود الاستبانة وأسئلتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشـــارة بالحذف أو الإبقاء، أو التعديل وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض البنود والأسـئلة، وكذلك تم إضـافة وحذف بعض البنود والأسـئلة بحيث أصبحت الاستبانة صالحة لجمع البيانات من الخبراء.

عينة الدراسة الميدانية : في ضوء أهداف الدراسة الميدانية فإن مجتمع الدراسة يتمثل في الخبراء في المجالات ذات الصـلة بموضـوع الدراسـة (مجالات متنوعة: أكاديمية، اقتصادية، اجتماعية، تربوية، إعلامية، سياسية). وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عمدية من الخبراء في تلك المجالات بلغ عددهم (٨٠) خبيرا، ويمكن وصـــف عينة الخبراء بحســب الخصـــائص الأولية (النوع، المؤهل، المهنة، تصـــنيف الخبراء، عدد سنوات الخبرة) على النحو الموضح بالجدول (١).

جدول (١) وصف عينة الخبراء بحسب البيانات الأولية (ن=٨٠).

المتغير	العدد	النسبة المئوية
١-النوع		
ذكر	٦٣	٪٧٨,٧٥
أنثى	١٧	٪٢١,٢٥
٢-المؤهل		
مؤهل جامعي	١١	٪١٣,٧٥
دراسات عليا	٦	٪٧,٥٠
ماجستير	٨	٪١٠,٠٠
دكتوراه	٥٥	٪٦٨,٧٥
٣-المهنة		
أستاذ جامعي	٥٨	٪٧٢,٥٠
خبير سياسات	٥	٪٦,٢٥
صحفي	٨	٪١٠,٠٠
خبير في شؤون المجتمع المدني	٥	٪٦,٢٥
مسؤول في مراكز صنع القرار	٤	٪٥,٠٠
٤-تصنيف الخبراء		
أكاديمي	٣٠	٪٣٧,٥٠
اقتصادي	٩	٪١١,٢٥
اجتماعي	٦	٪٧,٥٠
تربوي	٢٧	٪٣٣,٧٥
إعلامي	٧	٪٨,٧٥
سياسي	١	٪١,٢٥
٥-عدد سنوات الخبرة		

المتغير	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠ سنوات	١٦	٢٠,٠٠٪
من ١٠ لأقل من ٢٠ سنة	٣٣	٤١,٢٥٪
من ٢٠ سنة فأكثر	٣١	٣٨,٧٥٪
إجمالي عينة الدراسة	٨٠	١٠٠,٠٠٪

يتضح من الجدول (١) ما يلي:

١- إن عينة الدراسة بحسب متغير النوع قد تضمنت (٦٣) من فئة ذكر بنسبة (٧٨.٧٥٪)، (١٧) من فئة أنثى بنسبة (٢١.٢٥٪).

٢- إن عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل قد تضمنت (١١) من فئة مؤهل جامعي بنسبة (١٣.٧٥٪)، (٦) من فئة دراسات عليا بنسبة (٧.٥٪)، (٨) من فئة ماجستير بنسبة (١٠٪)، (٥٥) من فئة دكتوراه بنسبة (٦٨.٧٥٪).

٣- إن عينة الدراسة بحسب متغير المهنة قد تضمنت (٥٨) من فئة أستاذ جامعي بنسبة (٧٢.٥٪)، (٥) من فئة خبير سياسات بنسبة (٦.٢٥٪)، (٨) من فئة صحفي بنسبة (١٠٪)، (٥) من فئة خبير في شؤون المجتمع المدني بنسبة (٦.٢٥٪)، (٤) من فئة مسؤول في مراكز صنع القرار بنسبة (٥٪)،

٤- إن عينة الدراسة بحسب متغير تصنيف الخبراء قد تضمنت (٣٠) من فئة أكاديمي بنسبة (٣٧.٥٪)، (٩) من فئة اقتصادي بنسبة (١١.٢٥٪)، (٦) من فئة اجتماعي بنسبة (٧.٥٪)، (٢٧) من فئة تربوي بنسبة (٣٣.٧٥٪)، (٧) من فئة إعلامي بنسبة (٨.٧٥٪)، (١) من فئة سياسي بنسبة (١.٢٥٪).

٥- إن عينة الدراسة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة قد تضمنت (١٦) من فئة أقل من ١٠ سنوات بنسبة (٢٠٪)، (٣٣) من فئة من ١٠ لأقل من ٢٠ سنة بنسبة (٤١.٢٥٪)، (٣١) من فئة من ٢٠ سنة فأكثر بنسبة (٣٨.٧٥٪).

ويوضح الشكل (١) وصف عينة الخبراء بحسب البيانات أو الخصائص الأولية.

شكل (١) وصف عينة الخبراء بحسب الخصائص الأولية.

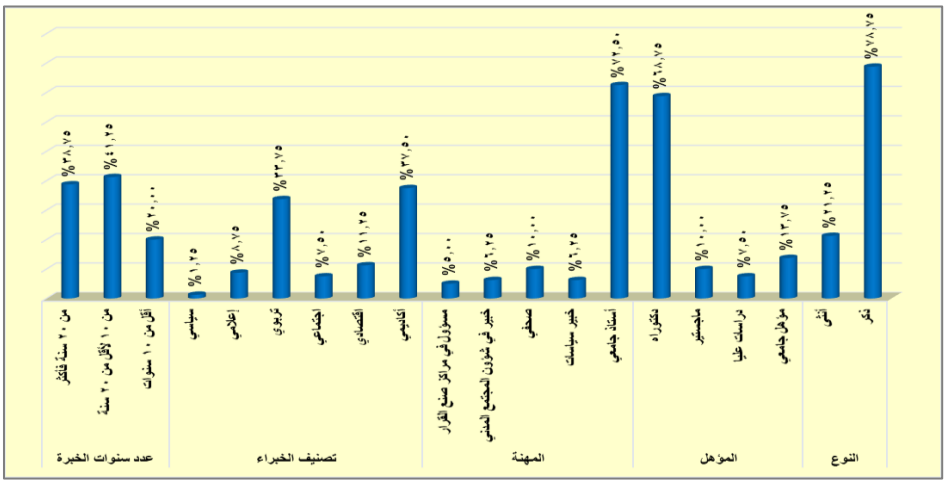

د-الأساليب والمعالجات الإحصائية

تم استخدم بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل استجابات عينة الدراسة، والتي تضمنت ما يلي:

١- **التكرارات Frequencies والنسب المئوية Percentages:** لوصف عينة الدراسة بحسب البيانات الأولية، والكشف عن توزيع استجابات عينة الدراسة على بنود الاستبانة وأسئلتها.

٢- **المتوسط الحسابي Mean:** للتعرف على متوسط استجابات أفراد العينة، ومن خلال قيمة المتوسط الحسابي لكل بند عبارة يمكن معرفة درجة الموافقة المناظرة، كما يوضح الجدول (٢).

جدول (٢) الحكم على درجة الموافقة في ضوء المتوسط الحسابي.

تدرج الاستجابة المستخدم	المـــدى	درجة الموافقة
رباعي (كبيرة/ متوسطة/ ضعيفة/ ضعيفة جدا)	من ١ وحتى ١.٧٥	ضعيفة جدا
	من ١.٧٦ وحتى ٢.٥٠	ضعيفة
	من ٢.٥١ وحتى ٣.٢٥	متوسطة
	من ٣.٢٦ وحتى ٤.٠٠	كبيرة

تدرج الاستجابة المستخدم	المـــدى	درجة الموافقة
ثلاثي (نعم/ إلى حد ما/ لا)	من ١ وحتى ١.٦٦	ضعيفة
	من ١.٦٧ وحتى ٢.٣٣	متوسطة
	من ٢.٣٤ وحتى ٣	كبيرة

كما تم ترتيب بنود محاور الاستبانة تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة، وذلك لمعرفة العبارات ذات الأولوية.

٣- **الانحراف المعياري Standard deviation:** لتحديد مدي تشتت استجابات أفراد العينة حول متوسطها الحسابي.

٤- **البرامج المستخدمة في المعالجات الإحصائية:** تم تحليل البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام الإصدار السابع والعشرون لعام ٢٠٢٠م من البرنامج الإحصائيIBM SPSS Statistics.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية.

يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال عرض وتحليل النتائج الخاصة بكل محور من محاور الدراسة كما يلي:

المحور الأول: طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا ومدى انعكاسها على أبعاد الأمن الاجتماعي.

(١) طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا.

جدول (٣) نتائج استجابات الخبراء حول طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا (ن=٨٠)

م	طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	مخاطر اقتصادية.	ك	٧٢	٨	٠	٠	٣,٩٠	٠,٣٠	٢
		%	٩٠,٠٠٪	١٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪			

م	طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
٢	مخاطر اجتماعية.	ك	٤٥	٢٩	٥	١	٣,٤٨	٠,٦٧	٣
		%	٥٦,٢٥٪	٣٦,٢٥٪	٦,٢٥٪	١,٢٥٪			
٣	مخاطر سياسية.	ك	٣٠	٢٨	١٥	٧	٣,٠١	٠,٩٦	٥
		%	٣٧,٥٠٪	٣٥,٠٠٪	١٨,٧٥٪	٨,٧٥٪			
٤	مخاطر صحية.	ك	٧٣	٧	٠	٠	٣,٩١	٠,٢٨	١
		%	٩١,٢٥٪	٨,٧٥٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪			
٥	مخاطر بيئية.	ك	٤٣	٢٢	١١	٤	٣,٣٠	٠,٨٩	٤
		%	٥٣,٧٥٪	٢٧,٥٠٪	١٣,٧٥٪	٥,٠٠٪			

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول طبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا قد تراوحت من (٣.٠١) إلى (٣.٩١)، أي أن جميع البنود جاءت درجة الموافقة عليها كبيرة أو متوسطة، وبترتيب البنود تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي: مخاطر صحية، بمتوسط حسابي (٣.٩١). مخاطر اقتصادية، بمتوسط حسابي (٣.٩٠). مخاطر اجتماعية، بمتوسط حسابي (٣.٤٨). مخاطر بيئية، بمتوسط حسابي (٣.٣٠). مخاطر سياسية، بمتوسط حسابي (٣.٠١). وتتفق هذه النتائج مع دراسة " تداعيات فيروس كورونا على الأمن الاجتماعي في الجزائر " والتي توصلت إلى تعدد المخاطر المرتبطة بجائحة كورونا ، وهو ما يمكن تفسيره بأن الأزمة التي يشهدها العالم أزمة غير مسبوقة لا من حيث طبيعتها أو حجم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها وما تزال تحدثها.

(٢) مدى تأثر الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية بالمخاطر الناجمة عن جائحة كورونا.

جدول (٤) نتائج استجابات الخبراء حول مدى تأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمخاطر الناجمة عن جائحة كورونا (ن=٨٠)

م	تأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمخاطر الناجمة عن جائحة كورونا		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	تأثير الجائحة على الاقتصاد غير الرسمي.	ك	٥٦	٢٢	٢	٠	٣,٦٨	٠,٥٢	٣
		%	٧٠,٠٠ %	٢٧,٥٠ %	٢,٥٠ %	٠,٠٠ %			
٢	تأثر الانفاق العام الاجتماعي (التعليم -الصحة).	ك	٥٢	٢٧	١	٠	٣,٦٤	٠,٥١	٦
		%	٦٥,٠٠ %	٣٣,٧٥ %	١,٢٥ %	٠,٠٠ %			
٣	تأثير الجائحة على الفئات الفقيرة والمهمشة.	ك	٦٧	١١	٢	٠	٣,٨١	٠,٤٥	١
		%	٨٣,٧٥ %	١٣,٧٥ %	٢,٥٠ %	٠,٠٠ %			
٤	التأثير على الموازنة العامة للدولة.	ك	٥٨	١٨	٣	١	٣,٦٦	٠,٦٢	٤
		%	٧٢,٥٠ %	٢٢,٥٠ %	٣,٧٥ %	١,٢٥ %			
٥	تأثر شبكات الأمان الاجتماعي.	ك	٤٥	٣٠	٣	٢	٣,٤٨	٠,٦٩	٧
		%	٥٦,٢٥ %	٣٧,٥٠ %	٣,٧٥ %	٢,٥٠ %			
٦	انخفاض معدل التشغيل بالوحدات الإنتاجية.	ك	٥٧	١٨	٥	٠	٣,٦٥	٠,٦٠	٥
		%	٧١,٢٥ %	٢٢,٥٠ %	٦,٢٥ %	٠,٠٠ %			
٧	تأثر القطاعات الانتاجية والخدمية بالجائحة.	ك	٦٠	١٨	٢	٠	٣,٧٣	٠,٥٠	٢
		%	٧٥,٠٠ %	٢٢,٥٠ %	٢,٥٠ %	٠,٠٠ %			

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى تأثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمخاطر الناجمة عن جائحة كورونا قد تراوحت من (٣.٤٨) إلى (٣.٨١)، أي أن جميع البنود جاءت درجة الموافقة عليها كبيرة، وبترتيب البنود تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي:

تأثير الجائحة على الفئات الفقيرة والمهمشـــة، بمتوســـط حســـابي (٣.٨١). وتأثر القطاعات الانتاجية والخدمية بالجائحة، بمتوسط حسابي (٣.٧٣).وتأثير الجائحة على الاقتصـــاد غير الرســـمي، بمتوســـط حســـابي (٣.٦٨).الى جانب التأثير على الموازنة العامة للدولة، بمتوسط حسابي (٣.٦٦).وإنخفاض معدل التشغيل بالوحدات الإنتاجية، بمتوسط حسابي (٣.٦٥). وتأثر الانفاق العام الاجتماعي (التعليم –الصحة)، بمتوسط حسابي (٣.٦٤).الى جانب تأثر شبكات الأمان الاجتماعي، بمتوسط حسابي (٣.٤٨). وتشـير هذه النتائج إلى أن المخاطر الصـحية لجائحة كورونا وجهت الي فرض حجر صـحي شـامل لانقاذ حياة الأفراد، أو اتباع إجراءات صـحية أكثر صـرامة ، ومواصـلة النشاط الإقتصادي. ويتفق ذلك مع دراسة" الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث جائحة كورونا نموذجا"، والتي توصـــلت الى خطورة تهديد جائحة كورونا للأمن العام بمختلف أبعاده .

(٣) مدى انعكاس مخاطر جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي.

جدول (٥) نتائج استجابات الخبراء حول مدى انعكاس مخاطر جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي (ن=٨٠)

م	مدى انعكاس مخاطر جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	البعد الاقتصادي.	ك	٦٧	١٢	١	٠	٣,٨٣	٠,٤١	٢
		%	٨٣,٧٥٪	١٥,٠٠٪	١,٢٥٪	٠,٠٠٪			
٢	البعد الاجتماعي.	ك	٤٢	٣٣	٥	٠	٣,٤٦	٠,٦٢	٤
		%	٥٢,٥٠٪	٤١,٢٥٪	٦,٢٥٪	٠,٠٠٪			
٣	البعد الصحي.	ك	٧٠	١٠	٠	٠	٣,٨٨	٠,٣٣	١
		%	٨٧,٥٠٪	١٢,٥٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪			
٤	البعد الغذائي.	ك	٥٥	٢٤	١	٠	٣,٦٨	٠,٥٠	٣
		%	٦٨,٧٥٪	٣٠,٠٠٪	١,٢٥٪	٠,٠٠٪			
٥	البعد السياسي.	ك	٢٩	٣٥	١٢	٤	٣,١١	٠,٨٤	٦

م	مدى انعكاس مخاطر جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
		%	٣٦,٢٥٪	٤٣,٧٥٪	١٥,٠٠٪	٥,٠٠٪			
٦	البعد البيئي.	ك	٤٢	٢٦	٩	٣	٣,٣٤	٠,٨٣	٥
		%	٥٢,٥٠٪	٣٢,٥٠٪	١١,٢٥٪	٣,٧٥٪			

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى انعكاس مخاطر جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي قد تراوحت من (٣.١١) إلى (٣.٨٨)، أي أن جميع البنود جاءت درجة الموافقة عليها كبيرة أو متوسطة، وبترتيب البنود تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي: البعد الصحي، بمتوسط حسابي (٣.٨٨).البعد الاقتصادي، بمتوسط حسابي (٣.٨٣).البعد الغذائي، بمتوسط حسابي (٣.٦٨).البعد الاجتماعي، بمتوسط حسابي (٣.٤٦).البعد البيئي، بمتوسط حسابي (٣.٣٤).البعد السياسي، بمتوسط حسابي (٣.١١) .

وتشير هذه النتائج الى إنعكاس جائحة كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي ، وجاء البعد الصحي في المقدمة ، حيث شهد المجتمع المصري ، تحولا هاما في تاريخ الصحة العامة والرعاية الصحية وحماية المجتمعات من الأوبئة، التي شكلت فيها أزمة إنتشار فيروس كورونا تحديا كبيراً. ويتفق ذلك مع دراسة "سياسة الدولة تجاه الأمن الصحي للمجتمع المصري ". والتي توصلت الى تأثر قطاعي الصحة والتعليم بجائحة كورونا ، في ضوء خطة استجابة متوسطة قدمتها الدولة المصرية في مواجهة الوباء.

المحور الثاني: مدى فاعلية السياسات التي اتبعتها الدولة لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا على الأمن الاجتماعي للمجتمع المصري.

(١) السياسات المرتبطة بدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا .

جدول (٦) نتائج استجابات الخبراء حول السياسات المرتبطة بدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا (ن=٨٠)

م	السياسات المرتبطة بدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	السياسة الاقتصادية بما تشمله من سياسات مالية ونقدية.	١٣	٪١٦,٢٥	٢
٢	السياسة الاجتماعية الهادفة الى الاستثمار في الموارد المادية والبشرية.	١٠	٪١٢,٥٠	٣
٣	التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم التعافي الاقتصادي.	٥٧	٪٧١,٢٥	١
	الإجمالي	٨٠	٪١٠٠,٠٠	ــ

يتضح من الجدول السابق أن استجابات الخبراء حول السياسات المرتبطة بدعم التعافي من جائحة فيروس كورونا قد جاءت بالترتيب التالي: التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم التعافي الاقتصادي، بنسبة (٧١.٢٥٪).السياسة الاقتصادية بما تشمله من سياسات مالية ونقدية، بنسبة (١٦.٢٥٪).السياسة الاجتماعية الهادفة الى الاستثمار في الموارد المادية والبشرية، بنسبة (١٢.٥٠٪). وتشير هذه النتائج إلى أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم التعافي الاقتصادي وهو ما يمكن تفسيره بأن تقوم الدولة بمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، بوضع سياسات موجهة .ويتفق ذلك مع دراسة " دور السياسة المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل "، ودراسة "Balgar. Ana-Cristina دروس عملية جيدة من اجراءات السياسة الاقتصادية في ألمانيا استجابة لـ Covid-19. والتي توصلت الى أن الإصلاحات الهيكلية لها دور كبير في رفع كفاءة السياسات التي تستهدف جانب الطلب مثل السياسات النقدية والمالية عن طريق إزالة التشوهات والإختناقات الهيكلية.

(٢) تقييم استجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمخاطر جائحة فيروس كورونا

جدول (٧) نتائج استجابات الخبراء حول تقييم استجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمخاطر جائحة فيروس كورونا (ن=٨٠)

م	تقييم استجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمخاطر جائحة فيروس كورونا		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	السياسة الاقتصادية.	ك	٤٢	٣٠	٥	٣	٣,٣٩	٠,٧٧	١
		%	٥٢,٥٠٪	٣٧,٥٠٪	٦,٢٥٪	٣,٧٥٪			
٢	السياسة الاجتماعية.	ك	٣٠	٣٧	١١	٢	٣,١٩	٠,٧٦	٢
		%	٣٧,٥٠٪	٤٦,٢٥٪	١٣,٧٥٪	٢,٥٠٪			

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول تقييم استجابة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمخاطر جائحة فيروس كورونا بلغ (٣.٣٩) للسياسة الاقتصادية أي بدرجة كبيرة، و(٣.١٩) للسياسة الاجتماعية أي بدرجة متوسطة، وتشير هذه النتائج إلى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة بما تشمله من سياسات نقدية ومالية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا، وتليها السياسة الاجتماعية، وما تتضمنه من شبكات أمان إجتماعي ، وحماية اجتماعية . وهو ما يمكن تفسيره بأنه عندما تحدث الأزمات التي تؤثر على أوضاع الاقتصاد المصري، تتبنى الدولة العديد من السياسات لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات على النمو الاقتصادي . ويتفق ذلك مع دراسة " حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا في الدول العربية ". والتي توصلت الى مدى وجود حيز سياسات للاستمرار في تبني التدابير الموجهة لتجاوز الآثار السلبية لانتشار جائحة فيروس كورونا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ودعم التعافي الاقتصادي .

(٣) مدى التغير في أداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال أزمة جائحة كورونا.

جدول (٨) نتائج استجابات الخبراء حول مدى التغير في أداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال أزمة جائحة كورونا (ن=٨٠)

السؤال		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا		
مدى التغير في أداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال أزمة جائحة كورونا	ك	٣٣	٣٩	٦	٢	٣,٢٩	٠,٧٢
	%	٤١,٢٥٪	٤٨,٧٥٪	٧,٥٠٪	٢,٥٠٪		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى التغير في أداء السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال أزمة جائحة كورونا قد بلغ (٣.٢٩)، أي أن الدرجة كبيرة. وهو ما يمكن تفسيره بمدى التغير في آداء السياسات أثناء جائحة كورونا ، والتي إرتبطت بدفع مصادر النمو الاقتصادي ومساندة قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة أثناء وبعد الأزمة. ويتفق ذلك مع دراسة Wilson, Shaun " ضغوط متزايدة ، أوضاع مؤقتة جديدة ، مستقبل غير مؤكد: إستجابة السياسة الاجتماعية في إستراليا لجائحة كوفيد-١٩". والتي توصلت الى النهوض بقدرات الفئات المعرضة للمخاطر، وتوطيد إصلاحات الحماية الجتماعية من أجل تحقيق مزيد من العدالة والشمول.

(٤) أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في ضوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر جائحة كورونا .

جدول (٩) نتائج استجابات الخبراء حول أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في ضوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر جائحة كورونا (ن=٨٠) .

م	أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في ضوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	البعد الاقتصادي.	٧٣	٩١,٢٥٪	٢

م	أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في ضوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
٢	البعد الاجتماعي.	٦٦	٨٢,٥٠٪	٤
٣	البعد الصحي.	٧٤	٩٢,٥٠٪	١
٤	البعد الغذائي.	٦٨	٨٥,٠٠٪	٣
٥	البعد السياسي.	٦٠	٧٥,٠٠٪	٥
٦	البعد البيئي.	٥٧	٧١,٢٥٪	٦
الإجمالي		٨٠	١٠٠,٠٠٪	—

يتضح من الجدول السابق أن استجابات الخبراء حول أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في ضوء سياستها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مخاطر جائحة كورونا قد جاءت بالترتيب التالي: الأمن الصحي، بنسبة (٩٢.٥٠٪).الأمن الاقتصادي، بنسبة (٩١.٢٥٪).الأمن الغذائي، بنسبة (٨٥.٠٠٪).الأمن الاجتماعي، بنسبة (٨٢.٥٠٪).الأمن السياسي، بنسبة (٧٥.٠٠٪).الأمن البيئي، بنسبة (٧١.٢٥٪). وتتفق هذه النتائج مع دراسة "الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد – ١٩وتوصيات في السياسات "والتي توصلت الى أنه في ظل الضائقة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة والمخاوف من انهيار النظم الصحية، ينبغي للحكومات العربية اتخاذ استجابات عاجلة على مستوى السياسات ترمي إلى التخفيف من تداعيات وباء كورونا وتقوم على نهج شامل لا يستثنى أحداً .

(٥) مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي .

جدول (١٠) نتائج استجابات الخبراء حول مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي (ن=٨٠)

م	مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١		ك	٣٣	٣٤	١٠	٣	٣,٢١	٠,٨١	١

م	مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
	بذل الدولة العديد من الجهود في مجال	%	٤١,٢٥٪	٤٢,٥٠٪	١٢,٥٠٪	٣,٧٥٪			
٢	توفير مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية.	ك	٣٠	٣٥	١٢	٣	٣,١٥	٠,٨١	٢
		%	٣٧,٥٠٪	٤٣,٧٥٪	١٥,٠٠٪	٣,٧٥٪			
٣	تقديم الدعم المالي لمساعدة الشركات على تغطية نفقاتها التشغيلية.	ك	٢١	٣٨	١٣	٨	٢,٩٠	٠,٩١	٧
		%	٢٦,٢٥٪	٤٧,٥٠٪	١٦,٢٥٪	١٠,٠٠٪			
٤	زيادة في مخصصات الإنفاق العام الاجتماعي على (التعليم والصحة).	ك	٢٦	٣٣	١٥	٦	٢,٩٩	٠,٩١	٤
		%	٣٢,٥٠٪	٤١,٢٥٪	١٨,٧٥٪	٧,٥٠٪			
٥	توسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين في القطاع	ك	٢٥	٣٣	١٨	٤	٢,٩٩	٠,٨٦	٣
		%	٣١,٢٥٪	٤١,٢٥٪	٢٢,٥٠٪	٥,٠٠٪			
٦	توفير الموارد اللازمة للمتضررين من الأزمة.	ك	٢٣	٣٠	١٨	٩	٢,٨٤	٠,٩٧	٨
		%	٢٨,٧٥٪	٣٧,٥٠٪	٢٢,٥٠٪	١١,٢٥٪			
٧	مساندة قطاعات الاقتصاد المصري الإنتاجية والخدمية	ك	٢٣	٣٦	١٦	٥	٢,٩٦	٠,٨٦	٦
		%	٢٨,٧٥٪	٤٥,٠٠٪	٢٠,٠٠٪	٦,٢٥٪			
٨	دعم المرأة من خلال برامج الصحة والتعليم والأمن النفسي.	ك	٢٧	٣٢	١٤	٧	٢,٩٩	٠,٩٣	٥
		%	٣٣,٧٥٪	٤٠,٠٠٪	١٧,٥٠٪	٨,٧٥٪			

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي قد تراوحت من (٢.٨٤) إلى (٣.٢١)، أي أن جميع البنود جاءت درجة الموافقة عليها متوسطة، وبترتيب البنود تنازليا بحسب المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة يلاحظ أنها جاءت بالترتيب التالي: بذل الدولة العديد من الجهود في مجال تطبيق الشمول المالي، بمتوسط حسابي (٣.٢١). توفير مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية

الاجتماعية، بمتوسط حسابي (٣.١٥). توسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين في القطاع غير الرسمي، بمتوسط حسابي (٢.٩٩).

كما أشارت النتائج الى أهمية زيادة في مخصصات الإنفاق العام الاجتماعي على (التعليم والصحة)، بمتوسط حسابي (٢.٩٩). ودعم المرأة من خلال برامج الصحة والتعليم والأمن النفسي، بمتوسط حسابي (٢.٩٩)، مساندة قطاعات الاقتصاد المصري الإنتاجية والخدمية، بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، تقديم الدعم المالي لمساعدة الشركات على تغطية نفقاتها التشغيلية، بمتوسط حسابي (٢.٩٠). وتوفير الموارد اللازمة للمتضررين من الأزمة، بمتوسط حسابي (٢.٨٤) .

وتتفق هذه النتائج مع دراسة " الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي: قراءة في مسارات إدارة الأزمة " والتي توصلت الى أن الدولة اتخذت خطوات من أجل تخفيف وطأة الأثر الإقتصادي والإجتماعي للجائحة ، وتنفيذ تدابير صارمة لحماية المجتمعات المعرضة للخطر .

المحور الثالث: دور المجتمع المدني في إدارة مخاطر جائحة فيروس كورونا.

(١) نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قبل جائحة كورونا .

جدول (١٢) نتائج استجابات الخبراء حول نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قبل جائحة كورونا (ن=٨٠)

م	نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قبل جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكاملية.	٦٤	٨٠,٠٠٪	٢
٢	ما زالت للدولة اليد العليا في تحديد هامش الجمعيات الأهلية.	٦٥	٨١,٢٥٪	١
٣	تداخل وتنازع الاختصاصات بين الدولة والمجتمع المدني.	٤٣	٥٣,٧٥٪	٤
٤	دولة ديمقراطية تنفي الحاجة الى مجتمع مدني لأنها تمثله.	٢٨	٣٥,٠٠٪	٥
٥	يعد المجتمع المدني قطاع ثالث يربط بين المجتمع والدولة.	٦٠	٧٥,٠٠٪	٣
	الإجمالي	٨٠	١٠٠,٠٠٪	—

يتضح من الجدول السابق أن استجابات الخبراء حول نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قبل جائحة كورونا قد جاءت بالترتيب التالي: ما زالت للدولة اليد العليا في تحديد هامش الجمعيات الأهلية، بنسبة (٨١.٢٥٪).العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكاملية، بنسبة (٨٠.٠٠٪).يعد المجتمع المدني قطاع ثالث يربط بين المجتمع والدولة، بنسبة (٧٥.٠٠٪).تداخل وتنازع الاختصاصات بين الدولة والمجتمع المدني، بنسبة (٥٣.٧٥٪). دولة ديمقراطية تنفي الحاجة الى مجتمع مدني لأنها تمثله، بنسبة (٣٥.٠٠٪) . وتشير هذه النتائج إلى أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني لا تقوم الا من خلال صيغة جديدة تقوم على الحرية والمسئولية من جانب منظمات المجتمع المدنى، والشراكة والثقة من جانب مؤسسات الدولة من جانب آخر.

(٢) تقييم دور المجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا .

جدول (١٣) نتائج استجابات الخبراء حول تقييم دور المجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا (ن=٨٠)

السؤال		الاستجابات				المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا		
ما تقييمك لدور المجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا؟	ك	٣٧	٣١	٨	٤	٣,٢٦	٠,٨٤
	%	٤٦,٢٥٪	٣٨,٧٥٪	١٠,٠٠٪	٥,٠٠٪		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول تقييم دور المجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا قد بلغ (٣.٢٦)، أي بدرجة كبيرة، وتشير هذه النتيجة إلى أنه مع انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم وعجز الدولة بمفردها عن احتوائه ، الى جانب وانهيار المنظومة الصحية والاقتصادية، ظهرت الحاجة إلى مؤسسات المجتمع المدني لتقليل من تداعيات جائحة كورونا . وهو ما يمكن تفسيره ، بأن المجتمع المدني له دور لا غنى عنه في تسهيل استجابتنا لمواجهة الجائحة . ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة" Cai, Qihai; Okada, Aya" ردود المجتمع المدني على جائحة COVID-19: دراسة مقارنة للصين واليابان وكوريا الجنوبية". والتي توصلت الى كيفية تعبئة الموارد من قبل المجتمع المدني للاستجابة لجائحة كورونا.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء رؤية مدخل السلم التكاملي أو الامتدادي الذي يرى أنه في حالة عدم قدرة المؤسسات الحكومية على توفير كل الاحتياجات فإن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكملة تلك الخدمات وسد العجز الذي لا تستطيع الحكومة القيام بها.

(٣) مدى تحقق نوع من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أثناء جائحة كورونا.

جدول (١٤) نتائج استجابات الخبراء حول مدى تحقق الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أثناء جائحة كورونا (ن=٨٠)

السؤال		الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم	إلى حد ما	لا		
هل تحققت نوع من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أثناء جائحة كورونا؟	ك	٢٦	٤٢	١٢	٢,١٨	٠,٦٧
	%	٣٢,٥٠٪	٥٢,٥٠٪	١٥,٠٠٪		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى تحقق الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني أثناء جائحة كورونا قد بلغ (٢.١٨)، أي بدرجة متوسطة، وتشير هذه النتيجة الى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر والأزمات ، وهو ما يمكن تفسيره في حرص الدولة المصرية على بذل جهود موسعة وإحداث نقلة نوعية متكاملة في مجال المجتمع المدني ونشاط المؤسسات الأهلية وإشراكها في مشروعات التنمية.

ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة " Bok Gyo Jeong and Sung-Ju Kim" تعاون الحكومة مع المجتمع المدني ضد كوفيد ١٩ في كوريا الجنوبية "، والتي أوضحت أهمية دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر. حيث لعبت الحكومة والمجتمع المدني كشركاء أدوارا أكثر مركزية خلال جائحة كورونا. ويمكن تفسير ذلك في اطار رؤية هيجل عن أن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية ، التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات الأساسية التي تضعها الدولة .

(٤) علاقة المجتمع المدني بالدولة وانعكاسها على إدارة أزمة كورونا.

جدول (١٥) نتائج استجابات الخبراء حول مدى انعكاس علاقة المجتمع المدني بالدولة على إدارة أزمة كورونا (ن=٦٨)

السؤال		الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		نعم	إلى حد ما	لا		
هل علاقة المجتمع المدني بالدولة كان لها انعكاس على إدارة أزمة كورونا؟	ك	٣٠	٣٥	٣	٢,٤٠	٠,٥٨
	%	٤٤,١٢	٥١,٤٧	٤,٤١		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط استجابات الخبراء حول مدى انعكاس علاقة المجتمع المدني بالدولة على إدارة أزمة كورونا قد بلغ (٢.٤٠)، أي بدرجة كبيرة، وتشير هذه النتيجة إلى إنعكاس علاقة المجتمع المدني بالدولة في مواجهة مخاطر جائحة كورونا ، وهو ما يمكن تفسيره بأن منظمات المجتمع المدني ، بما تملكه من قدرة على تعبئة جهود الأفراد، وتحقيق معدلات مشاركة مجتمعية مرتفعة، وتقديم خدماتها ، بما فى ذلك أكثر المناطق هامشية وتهميشًا. ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة" Baqueiro, A . " مشاركة منظمات المجتمع المدني في السياسات العامة في أمريكا اللاتينية". والتي أوضحت أن مستقبل الديمقراطية التشاركية في أمريكا اللاتينية له القدرة على تحقيق مشاركة أكثر اكتمالا لمنظمات المجتمع المدني في العملية الكاملة للسياسات العامة في الدولة.

المحور الرابع: البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

(١) السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر.

جدول (١٦) نتائج استجابات الخبراء حول السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر (ن=٨٠)

م	السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	سياسات داعمة لشراكة حقيقية ومؤسسية مع مؤسسات الدولة، تقوم على المشاركة في صنع السياسات العامة.	٦٣	٧٨,٧٥٪	١
٢	سياسات تتوجه الى بناء مجتمع مدني قوي داعم للدولة في مواجهة المخاطر.	٦١	٧٦,٢٥٪	٢
٣	سياسات داعمة للتوافق على منهجية مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الأهلي.	٦٠	٧٥,٠٠٪	٣
٤	سياسات داعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تمس أبعاد الأمن الاجتماعي.	٦٠	٧٥,٠٠٪	٣
	الإجمالي	٨٠	١٠٠,٠٠ %	—

يتضح من الجدول السابق أن استجابات الخبراء حول السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة المخاطر قد جاءت بالترتيب التالي:سياسات داعمة لشراكة حقيقية ومؤسسية مع مؤسسات الدولة، تقوم على المشاركة في صنع السياسات العامة، بنسبة (٧٨.٧٥٪).سياسات تتوجه الى بناء مجتمع مدني قوي داعم للدولة في مواجهة المخاطر، بنسبة (٧٦.٢٥٪).سياسات داعمة للتوافق على منهجية مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الأهلي، وسياسات داعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تمس أبعاد الأمن الاجتماعي، بنسبة (٧٥.٠٠٪).وتشير هذه النتائج إلى أهمية السياسات الداعمة بين الدولة والمجتمع المدني ، ويمكن تفسير ذلك بأن الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والدولة تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الأمن الاجتماعي ، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**" ، والتي أوضحت، أن ثمة شراكة من خلال بعض الجمعيات أو الجماعات ، وكذلك من خلال المنظمات غير الحكومية لمواجهة الجائحة.

(٢) تصـور الخبراء حول البعد الاجتماعي للسـياسـات الداعمة للشـراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٧) نتائج استجابات الخبراء حول البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني (ن=٨٠) .

م	البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	إدارة فعالة للمخاطر التي تمس أبعاد الأمن الاجتماعي.	٧٠	٨٧,٥٠٪	٢
٢	سد الفجوات في مجال الخدمات الاجتماعية للفقراء والمهمشين.	٧٠	٨٧,٥٠٪	٢
٣	بناء رأس مال اجتماعي لمجتمع مدني قوي يتجاوز حالة الهشاشة والضعف.	٦٦	٨٢,٥٠٪	٣
٤	ترسيخ أدوار للمجتمع المدني بما يتوافق مع أولويات واحتياجات المجتمع.	٧٢	٩٠,٠٠٪	١
	الإجمالي	٨٠	١٠٠,٠٠٪	—

يتضـح من الجدول السـابق أن اسـتجابات الخبراء حول البعد الاجتماعي للسـياسـات الداعمة للشـراكة بين الدولة والمجتمع المدني قد جاءت بالترتيب التالي: ترسـيخ أدوار للمجتمع المدني بما يتوافق مع أولويات واحتياجات المجتمع، بنسـبة (٩٠.٠٠٪).أدارة فعالة للمخاطر التي تمس أبعاد الأمن الاجتماعي، وسـد الفجوات في مجال الخدمات الاجتماعية للفقراء والمهمشـين، بنسـبة (٨٧.٥٠٪).بناء رأس مال اجتماعي لمجتمع مدني قوي يتجاوز حالة الهشاشة والضعف، بنسبة (٨٢.٥٠٪).وتشير هذه النتائج إلى البعد الاجتماعي للسـياسـات الداعمة للشـراكة ، وتوجه المجتمع المدني الى أن يعيد تنظيم صـفوفه وبناء قدراته ، لطرح نفسـه كشـريك تنموي فاعل ومنظم ومؤثر. وهو ما يمكن تفسيره ، بأنه تبدو الفرصة سانحة أمام المجتمع المدني في مصر لتحديد أولوياته التنموية، وتعزيز بنائه المؤسسـي لتعظيم الاستفادة من المقاربة التشـاركية التي تطرحها الدولة للعمل سـويا. في إطار مواجهة الأزمات التي تعوق جهود التنمية ، ويتفق ذلك مع ما توصـلت له دراسـة "قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية : حالة المجتمعات العربية " ، والتي أوضحت أن المجتمع المدني يسعى للشراكة ويرغب

فيها وبما يحقق أهدافه، كما أنه معنى بشكل أساسى بالبشر وينحاز إلى الفئات المهمشة يقدم خدمات ويدافع عن الحقوق، ومن ثم فهو طرف فى إدارة المخاطر.

المحور الخامس: معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٨) نتائج استجابات الخبراء حول معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني (ن=٨٠) .

م	معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	سيطرة العمل الأهلي على المجتمع المدني واختزاله في هذا المفهوم.	٥٦	٧٠,٠٠٪	٣
٢	استمرار الرؤية الأمنية إلى المنظمات الحقوقية والتنموية.	٦٢	٧٧,٥٠٪	٢
٣	تنامي عملية التوظيف السياسي والديني لمنظمات المجتمع المدني.	٥٢	٦٥,٠٠٪	٤
٤	أنشطة منظمات المجتمع المدني خاضعة لتوجيهات الدولة.	٦٦	٨٢,٥٠٪	١
الإجمالي		٨٠	١٠٠,٠٠٪	—

يتضح من الجدول السابق أن استجابات الخبراء حول معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني قد جاءت بالترتيب التالي:أنشطة منظمات المجتمع المدني خاضعة لتوجيهات الدولة، بنسبة (٨٢.٥٠٪).استمرار الرؤية الأمنية إلى المنظمات الحقوقية والتنموية، بنسبة (٧٧.٥٠٪).سيطرة العمل الأهلي على المجتمع المدني واختزاله في هذا المفهوم، بنسبة (٧٠.٠٠٪).تنامي عملية التوظيف السياسي والديني لمنظمات المجتمع المدني، بنسبة (٦٥.٠٠٪). وتشير هذه النتائج إلى أن هناك عدة معوقات مرتبطة بنمط الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، وهو ما يمكن تفسيره ، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة : جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع وإستشراف مستقبل والتي أوضحت أن هناك عدة معوقات للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ومنها أن الصلاحيات التي تخول للدولة حل الجمعيات أو إدماجها تؤدي إلي حالة إنعدام ثقة والى علاقة متوترة، الى جانب إختراق الدولة لمنظمات المجتمع المدني

من خلال ســـعي الحكومة الى الحاق المجتمع المدني بها دون الســـماح لها بالوجود المستقل .

المحور السادس: آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٩) نتائج استجابات الخبراء حول آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني (ن= ٨٠).

م	آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	إدماج المجتمع المدني بشكل كبير في سياسات مواجهة الأزمات.	٧٢	٩٠,٠٠٪	٤
٢	علاج أزمة الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة.	٧٣	٩١,٢٥٪	٣
٣	تحديد المساحات المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني.	٧٥	٩٣,٧٥٪	١
٤	القدرة على تعزيز نمط التنمية بالمشاركة بين القطاع (الحكومي والأهلي والخاص).	٧٥	٩٣,٧٥٪	١
٥	التمتع بالحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعزيز قدراتها التنظيمية والمالية.	٧٤	٩٢,٥٠٪	٢
الإجمالي		٨٠	١٠٠,٠٠٪	—

يتضح من الجدول (١٩) أن استجابات الخبراء حول آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني قد جاءت بالترتيب التالي: تحديد المســـاحات المشـــتركة بين الدولة والمجتمع المدني، والقدرة على تعزيز نمط التنمية بالمشـــاركة بين القطاع (الحكومي والأهلي والخاص)، بنسبة (٩٣.٧٥٪).التمتع بالحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعزيز قدراتها التنظيمية والمالية، بنسبة (٩٢.٥٠٪).علاج أزمة الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، بنســـبة (٩١.٢٥٪).إدماج المجتمع المدني بشـــكل كبير في سياسات مواجهة الأزمات، بنسبة (٩٠.٠٠٪).

وتشير هذه النتائج إلى أن النقطة الجوهرية في قيـــام مجتمـــع مدنـــي هـــو الإعتراف المتبـادل بيـن الدولـة مـن جهـة والمجتمـع المدني مـن جهـة أخـرى، ومشـروعية حقـه فـي العمـل ومزاولـة أنشـطته كافـة دون معوقـات، وهو ما يمكن تفسيره بأهمية تعزيـز

المشـــاركة المدنيـــة وبنـــاء مجتمـــع مدنـــي منظـــم ونشـــط ، وقـــادر علـــى التأثيـــر فـــي سياسات وبرامج الحكومة . ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية البنائية الوظيفية التي تعتمد في تحليلها للمؤسسات على أساس الوظيفة التي تؤديها هذه المؤسسات في المجتمع ككل ، على اعتبار أن أي مؤسسة اجتماعية أو تحمل بداخلها جوانب وظيفية تمثل ضرورة المحافظة على البناء الاجتماعي واستمراره .

المحور الســـابع: مدى امكانية اســـتدامة الشـــراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة الأزمات:

جاءت اســـتجابات الخبراء حول مدى امكانية اســـتدامة الشـــراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة الأزمات على النحو الآتي:

- اتاحة حرية التنظيم والحركة للمجتمع المدني، واســـتمرار دعم الدولة للمجتمع المدني في كل الأزمات.
- أن يكون هناك مؤســـســـات مجتمع مدني معروفة النشـــاط في ادارة الأزمات يســـمح لها بالإدارة الكاملة للازمة وان كانت تخضـــع لإشـــراف الدولة في عملية التمويل، والا يرتبط العمل التطوعي بالعمل الســـيـاســـي، والا يكون هناك محاذير على الانشـــطة الخيرية المساعدة للفقراء.
- أن يتم وضـــع وتفعيل اســـتراتيجيات فعالة لاســـتدامة الشـــراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة الأزمات، وأن تتســـم هذه الاســـتراتيجيات برؤية شـــاملة لمختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن المهم رفع الوعي بدور المجتمع المدني وفعاليته خاصة خلال الأزمات.
- تحقيق التواصـل المسـتمر بين الدولة ومؤسـسـات المجتمع المدني لمناقشـة آليات الخروج من الأزمات، ومدى قابلية الإجراءات المرســـومة في مواجهة الأزمات للتنفيذ، وتحديد أوجه القصور في مواجهة الأزمات.
- تعزيز الثقة بين الطرفين، وتوحيد الســـيـاســـات العامة، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وشن القوانين التي تدعم هذا الدور تحت إشراف الدولة.

- فتح المجال العام وبناء سياسات تعزيز من استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع وبخاصة مكافحة الفساد وبناء نظام تعليمي وصحي قوي يضمن تعظيم قيمة المورد البشري وتمكين الانسان من إنسانيته.
- يجب أن تدوم الشراكة بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني باعتباره أحد أهم روافد التغذية العكسية بين الحكومة والمجتمع، كما أن السنوات القادمة يجب أن تشهد دور أكثر فاعليه وانتشار أوسع للمجتمع المدني.

وتشير هذه النتائج الى أن غياب علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني ، إنما يعكس في جانب مهم منه مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة .فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ليست علاقة نفي وإثبات وإنما هي علاقة يتحول فيها كل طرفيها الى مركب مكون للطرف الآخر .

ثانيا : نتائج تحليل المضمون (فئات الشكل: كيف قيل) .

(١) نوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا.

يوضح الجدول (١) التكرارات والنسب المئوية لنوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا بعينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام.

جدول (١) نوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	نوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	مقال افتتاحي	٢٦	١٢,٢١٪	٤
٢	مقال عمودي	٤٨	٢٢,٥٤٪	٢
٣	مقال نقدي	٤١	١٩,٢٥٪	٣
٤	مقال تحليلي	٩٨	٤٦,٠١٪	١

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب نوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا قد تضمنت (٢٦) من فئة مقال افتتاحي بنسبة (١٢.٢١٪)، (٤٨) من فئة مقال عمودي بنسبة (٢٢.٥٤٪)، (٤١) من فئة مقال نقدي بنسبة (١٩.٢٥٪)، (٩٨) من فئة مقال تحليلي

بنسبة (٤٦.٠١٪)، وتعطي هذه النتائج دلالة على حجم اهتمام الصحيفة بطرح القضية الخاصة بجائحة كورونا في المقال التحليلي.

(٢) موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة.

جدول (٢) موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة (ن=٢١٣).

م	موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	اعلى يمين	٣٦	٪١٦,٩٠	٢
٢	اعلي يسار	٣٢	٪١٥,٠٢	٤
٣	أسفل يمين	٣٠	٪١٤,٠٨	٥
٤	أسفل يسار	٣٤	٪١٥,٩٦	٣
٥	وسط الصفحة	٨١	٪٣٨,٠٣	١

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة قد تضمنت (٣٦) من فئة اعلى يمين بنسبة (١٦.٩٪)، (٣٢) من فئة اعلي يسار بنسبة (١٥.٠٢٪)، (٣٠) من فئة أسفل يمين بنسبة (١٤.٠٨٪)، (٣٤) من فئة أسفل يسار بنسبة (١٥.٩٦٪)، (٨١) من فئة وسط الصفحة بنسبة (٣٨.٠٣٪)، وتشير هذه النتائج إلى موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة ، ويعكس هذا مدى إهتمام صحيفة الأهرام بأزمة كورونا .

(٣) الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا.

جدول (٣) الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	عرض موجز	٣٩	٪١٨,٣١	٤
٢	عرض تحليلي	٦٥	٪٣٠,٥٢	١
٣	عرض تفصيلي	٥٨	٪٢٧,٢٣	٢
٤	طرح آراء وأفكار	٥١	٪٢٣,٩٤	٣

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا قد تضمنت (٣٩) من فئة عرض موجز بنسبة (١٨.٣١٪)، (٦٥) من فئة عرض تحليلي بنسبة (٣٠.٥٢٪)، (٥٨) من فئة عرض تفصيلي بنسبة (٢٧.٢٣٪)، (٥١) من فئة طرح آراء وأفكار بنسبة (٢٣.٩٤٪)، وتشير هذه النتائج إلى مدى إهتمام صحيفة الأهرام بالعرض التحليلي لجائحة كورونا .

(٤) فئة جوانب التركيز في تناول جائحة كورونا.

جدول (٤) فئة جوانب التركيز في تناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	فئة جوانب التركيز في تناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	أسباب جائحة كورونا	٣٦	١٦,٩٠٪	١
٢	خطة التحفيز الاقتصادية التي أتبعتها الدول	٢٣	١٠,٨٠٪	٦
٣	البرامج الاجتماعية التي اعتمدتها بعض الدول	٢٤	١١,٢٧٪	٥
٤	الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا	٣٣	١٥,٤٩٪	٢
٥	تقييم وتحليل القضية	٢٩	١٣,٦٢٪	٤
٦	الأدلة والبراهين	٣٢	١٥,٠٢٪	٣
٧	الحلول المقترحة	٣٦	١٦,٩٠٪	١

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب فئة جوانب التركيز في تناول جائحة كورونا قد تضمنت (٣٦) من فئة أسباب جائحة كورونا بنسبة (١٦.٩٪)، (٢٣) من فئة خطة التحفيز الاقتصادية التي أتبعتها الدول بنسبة (١٠.٨٪)، (٢٤) من فئة البرامج الاجتماعية التي اعتمدتها بعض الدول بنسبة (١١.٢٧٪)، (٣٣) من فئة الاثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا بنسبة (١٥.٤٩٪)، (٢٩) من فئة تقييم وتحليل القضية بنسبة (١٣.٦٢٪)، (٣٢) من فئة الأدلة والبراهين بنسبة (١٥.٠٢٪)، (٣٦) من فئة الحلول المقترحة بنسبة (١٦.٩٪)، وتشير هذه النتائج إلى تركيز صحيفة الأهرام على أسباب جائحة كورونا ،

والحلول المقترحة لمواجهتها ، والآثار الاقتصـــادية والإجتماعية لجائحة كورونا ، والإهتمام بتقييم وتحليل القضية .

(٥) موقع المادة الصحفية الخاصة بتناول جائحة كورونا.

جدول (٥) موقع المادة الصحفية الخاصة بتناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	موقع المادة الصحفية الخاصة بتناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	صفحة أولى	٤٥	٪٢١,١٣	٢
٢	صفحات متخصصة	١٠٨	٪٥٠,٧٠	١
٣	صفحات أخيرة	١٩	٪٨,٩٢	٤
٤	صفحات داخلية	٤١	٪١٩,٢٥	٣

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب موقع المادة الصحفية الخاصة بتناول جائحة كورونا قد تضمنت (٤٥) من فئة صفحة أولى بنسبة (٢١.١٣٪)، (١٠٨) من فئة صفحات متخصصة بنسبة (٥٠.٧٪)، (١٩) من فئة صفحات أخيرة بنسبة (٨.٩٢٪)، (٤١) من فئة صفحات داخلية بنسبة (١٩.٢٥٪)، وتشير هذه النتائج إلى أن تناول جائحة كورونا بالتحليل جاء من خلال الصفحات المتخصصة لصحيفة الأهرام ، وذلك من خلال صفحة قضايا وآراء ، وصفحات الرأي ، وصفحة إقتصاد .

(٦) العنوان المستخدم في تناول جائحة كورونا.

جدول (٦) العنوان المستخدم في تناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	العنوان المستخدم في تناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	مانشيت	٨٥	٪٣٩,٩١	١
٢	رئيسي	٤١	٪١٩,٢٥	٣
٣	ممتد	٢٩	٪١٣,٦٢	٤
٤	عادي	٥٨	٪٢٧,٢٣	٢

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب العنوان المستخدم في تناول جائحة كورونا قد تضمنت (٨٥) من فئة مانشيت بنسبة (٣٩.٩١٪)، (٤١) من فئة رئيسي بنسبة (١٩.٢٥٪)، (٢٩) من فئة ممتد بنسبة (١٣.٦٢٪)، (٥٨) من فئة عادي بنسبة (٢٧.٢٣٪)، وتشير هذه النتائج إلى إبراز صحيفة الأهرام لنمط مانشيت رئيسي في العنوان المستخدم في التناول الإعلامي لجائحة كورونا .

(٧) حجم المساحة المخصصة لتناول جائحة كورونا.

جدول (٧) حجم المساحة المخصصة لتناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	حجم المساحة المخصصة لتناول جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	صفحة	٢٦	٪١٢,٢١	٤
٢	نصف صفحة	٦٨	٪٣١,٩٢	١
٣	ثلاثة أرباع صفحة	٥٧	٪٢٦,٧٦	٢
٤	ثلث صفحة	١١	٪٥,١٦	٦
٥	ربع صفحة	٢٤	٪١١,٢٧	٥
٦	أقل من ربع صفحة	٢٧	٪١٢,٦٨	٣

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب حجم المساحة المخصصة لتناول جائحة كورونا قد تضمنت (٢٦) من فئة صفحة بنسبة (١٢.٢١٪)، و (٦٨) من فئة نصف صفحة بنسبة (٣١.٩٢٪)، و (٥٧) من فئة ثلاثة أرباع صفحة بنسبة (٢٦.٧٦٪)، و (١١) من فئة ثلث صفحة بنسبة (٥.١٦٪)، و (٢٤) من فئة ربع صفحة بنسبة (١١.٢٧٪)، و (٢٧) من فئة أقل من ربع صفحة بنسبة (١٢.٦٨٪)، وتشير هذه النتائج إلى إهتمام صحيفة الأهرام بحجم المساحة المخصصة التي تتناول بها القضية موضع التحليل .

(٨) فئة الاستمالات المنطقية المستخدمة في تناول جائحة كورونا.

جدول (٨) فئة الاستمالات المنطقية المستخدمة في تناول جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	فئة الاستمالات المنطقية	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	صور موضوعات	٨٩	٪٤١,٧٨	١
٢	الاستشهاد بوقائع معينة	٨٥	٪٣٩,٩١	٢
٣	تقديم أمثلة واقعية	٤١	٪١٩,٢٥	٤
٤	تقديم حقائق وأرقام	٢٩	٪١٣,٦٢	٥
٥	الاستشهاد بتجارب دول أخرى.	٥٨	٪٢٧,٢٣	٣

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون بحسب الاستمالات المنطقية المستخدمة في تناول جائحة كورونا قد تضمنت (٨٩) من فئة صور موضوعات بنسبة (٤١.٧٨٪)، (٨٥) من فئة الاستشهاد بوقائع معينة بنسبة (٣٩.٩١٪)، (٤١) من فئة تقديم أمثلة واقعية بنسبة (١٩.٢٥٪)، (٢٩) من فئة تقديم حقائق وأرقام بنسبة (١٣.٦٢٪)، (٥٨) من فئة الاستشهاد بتجارب دول أخرى. بنسبة (٢٧.٢٣٪)، وتشير هذه النتائج إلى إهتمام صحيفة الأهرام بإبراز صور موضوعات ، والإستشهاد بوقائع معينة ، الى جانب الأستشهاد بتجارب دول أخرى ، وتقديم أمثلة واقعية ، عند تناولها لجائحة كورونا بالتفسير والتحليل .

- **فئات تحليل المضمون (ماذا قيل) :**

(١) المخاطر الاقتصادية لجائحة كورونا كما تعكسها صحيفة الأهرام.

جدول (٩) المخاطر الاقتصادية لجائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	مخاطر تمس الأمن الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(أ) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري في المدى القصير				
١	آثار هيكلية على الإنفاق الحكومي.	٢٩	٪١٣,٦٢	١

م	مخاطر تمس الأمن الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
٢	تراجع ايرادات قناة السويس -والسياحة	١٧	٧,٩٨٪	٢
٣	انخفاض تحويلات العاملين في الخارج	١٠	٤,٦٩٪	٣
(ب) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري في المدى المتوسط				
٤	تراجع الانفاق الاستثماري الخاص.	٩	٤,٢٣٪	٣
٥	تراجع جانب العرض والطلب في سوق العمل	١٥	٧,٠٤٪	١
٦	التأثير على الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهلكين.	١٤	٦,٥٧٪	٢
(ج) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري في المدى الطويل				
٧	تراجع كبير في الصادرات واضطراب الانتاج	٢٠	٩,٣٩٪	٣
٨	ارتفاع معدلات البطالة والتضخم	٢٥	١١,٧٤٪	٢
٩	انخفاض معدلات التشغيل بالوحدات الإنتاجية.	٢٩	١٣,٦٢٪	١
١٠	ضغط على الموازنة العامة (ارتفاع مخصصات الانفاق على الصحة والتعليم).	٢٥	١١,٧٤٪	٢
١١	ارتفاع تكاليف مواجهة الجائحة مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.	٢٠	٩,٣٩٪	٣

تبين نتائج الجدول السابق أن أهم المخاطر الاقتصادية لجائحة كورونا في ضوء رؤية صحيفة الأهرام جاءت بالترتيب التالي:

(أ) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري في المدى القصير:

تمثلت مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري على المدى القصير في : آثار هيكلية على الإنفاق الحكومي، بنسبة (١٣.٦٢٪) .يليها تراجع ايرادات قناة السويس – والسياحة، بنسبة (٧.٩٨٪).وكذلك انخفاض تحويلات العاملين في الخارج، بنسبة (٤.٦٩٪).وتشير هذه النتائج الى أن رؤية صحيفة الأهرام إتجهت حول تفاقم تداعيات إنتشار جائحة كورونا مع شدة الإعتماد على قطاعات النفط والسياحة والتحويلات المالية .

(ب) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصـــاد المصـــري في المدى المتوســـط: تمثلت مخاطر جائحة كورونا على الاقتصـاد المصـري على المدى المتوسـط في تراجع جانب العرض والطلب في سوق العمل، بنسبة (٧.٠٤٪).والتأثير على الرقم القياسـي لأسـعار المنتجين والمسـتهلكين، بنسـبة (٦.٥٧٪).وتراجع الانفاق الاسـتثماري الخاص، بنسـبة (٤.٢٣٪).

(ج) مخاطر جائحة كورونا على الاقتصـاد المصـري في المدى الطويل: تمثلت مخاطر جائحة كورونا على الاقتصاد المصري على المدى الطويل في انخفاض معدلات التشغيل بالوحدات الإنتاجية، بنسبة (١٣.٦٢٪).وارتفاع معدلات البطالة والتضـخم، وضـغط على الموازنـة العامـة (ارتفاع مخصـــصـــات الانفاق على الصـــحـة والتعليم)، بنســـبة (١١.٧٤٪).وارتفاع تكاليف مواجهة الجائحة مما يؤثر ســـلبا على النمو الاقتصـــادي، وتراجع كبير في الصـادرات واضـطراب الانتاج، بنسبة (٩.٣٩٪).وتشـير هذه النتائج إلى مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصـاد المصـري في المدى الطويل . ويرجح ذلك الى أن تكون تبعات الوباء بالغة وطويلة الأمد . ويتفق ذلك مع دراســـة " المســـارات البديلة لتعافي الاقتصـــاد المصـــري من أزمة كورونا والأثر على القطاعات والوظائف والأســـر المعيشـــية". والتي توصـــلت الى أن زيادة الاســـتثمارات العامة لتحفيز النمو الاقتصـــادي خلال هذه الأزمة من أهم عوامل تحقيق نمو اقتصـــادي إيجابي في المدى القصـــير.حيث تســـاهم في الحفاظ على مســـتوى التوظيف وكذا توفير فرص عمل جديدة في حال تعافي الاقتصـاد . ويمكن تفسـير هذه النتائج في ضـوء نظرية مجتمع المخاطر عند أولريش بيك والـذي يرى أن المجتمعـات تتعرض للعديـد من المخـاطر نتيجـة التغييرات النـاجمـة عن العولمة التي تطرح لنا أشكالا جديدة من الخطر .

(٢) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن الغذائي كما تعكسها صحيفة الأهرام.

جدول (١٠) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن الغذائي كما تعكسها صحيفة الأهرام(ن=٢١٣).

م	مخاطر تمس الأمن الغذائي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	اضطرابات سلاسل الأمداد الغذائي	٢١	٩,٨٦٪	٣

م	مخاطر تمس الأمن الغذائي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
٢	سياسة الحظر والتباعد الاجتماعي وتقييد الوصول الى الغذاء.	٢٦	١٢,٢١٪	٢
٣	ارتفاع أسعار الغذاء العالمية نتيجة الاضطرابات في العرض العالمي للغذاء.	٣٥	١٦,٤٣٪	١

تبين نتائج الجدول السابق مخاطر جائحة كورونا على الأمن الغذائي في ضوء رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي:ارتفاع أسعار الغذاء العالمية نتيجة الاضطرابات في العرض العالمي للغذاء، بنسبة (١٦.٤٣٪). سياسة الحظر والتباعد الاجتماعي وتقييد الوصول الى الغذاء، بنسبة (١٢.٢١٪).اضطرابات سلاسل الأمداد الغذائي، بنسبة (٩.٨٦٪).وتشير هذه النتائج إلى أن المخاوف من إنعدام الأمن الغذائي تتزايد مع خضوع معظم سكان العالم لحالة من عزل أو قيود على الحركة . ويتفق ذلك مع دراسة " مرض فيروس كورونا (كوفيد ١٩) وتأثيره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا : كيف تكون الاستجابه" . والتي توصلت الى أنه قد تنجم عن جائحة كورونا آثار كبيرة على إنتاج الأغذية وتوافرها والحصول عليها من جراء تفاقم الركود الاقتصادي العالمي وامتداد فترة الاضطرابات التي تضرب سلاسل الإمداد العالمية والمحلية.

(٣) المخاطر الاجتماعية لجائحة كورونا كما صحيفة الأهرام.

جدول (١١) المخاطر الاجتماعية لجائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	مخاطر تمس الأمن الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(أ) تأثير جائحة كورونا على الانفاق العام الاجتماعي (التعليم – الصحة)				
١	عدم توافر معروض كافي لتغطية الطلب من الاجهزة والمستلزمات الطبية.	٢٧	١٢,٦٨٪	٤
٢	ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.	٢٤	١١,٢٧٪	٥
٣	ضعف القدرات الاستيعابية في المستشفيات.	٣٨	١٧,٨٤٪	١
٤	تأخر الصناعة الدوائية العالمية في تقديم الدعم العلاجي الدوائي.	٢٣	١٠,٨٠٪	٦
٥	تزايد الضغوط على فرق العمل في القطاع الصحي وظهور سلالات جديدة من فيروس كورونا.	٢٩	١٣,٦٢٪	٣

م	مخاطر تمس الأمن الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
٦	تأثر الشرائح الفقيرة بالأوبئة نتيجة ضعف الخدمات الصحية.	٢٢	١٠,٣٣٪	٧
٧	الارتفاع المتزايد في أعداد الاصابات والوفيات.	٣١	١٤,٥٥٪	٢
(ب) تأثير الجائحة على منظومة التعليم				
٨	تأثير الجائحة على مؤشر رأس المال البشري.	٤٤	٢٠,٦٦٪	٣
٩	فقدان البعض لفرص التعليم لعدم توافر التكنولوجية الرقمية.	٥١	٢٣,٩٤٪	١
١٠	تأثير الجائحة على جودة التعليم.	٥٠	٢٣,٤٧٪	٢
(ج) مخاطر جائحة كورونا على أوضاع الفقراء والمهمشين				
١١	زيادة الضغط على الفقراء ومحدودي الدخل.	٣٢	١٥,٠٢٪	٣
١٢	ضعف السياسة الحمائية وشبكات الأمان الاجتماعي.	٧٠	٣٢,٨٦٪	٢
١٣	تأثر العمالة في القطاع غير الرسمي بجائحة كورونا.	٧٥	٣٥,٢١٪	١

تبين نتائج الجدول السابق المخاطر الاجتماعية لجائحة كورونا في ضوء رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي:

(أ) تأثير جائحة كورونا على الانفاق العام الاجتماعي (التعليم – الصحة) والتي تمثلت في : ضعف القدرات الاستيعابية في المستشفيات، بنسبة (١٧.٨٤٪).والارتفاع المتزايد في أعداد الاصابات والوفيات، بنسبة (١٤.٥٥٪).وتزايد الضغوط على فرق العمل في القطاع الصحي وظهور سلالات جديدة من فيروس كورونا، بنسبة (١٣.٦٢٪).وعدم توافر معروض كافي لتغطية الطلب من الاجهزة والمستلزمات الطبية، بنسبة (١٢.٦٨٪). الى جانب إرتفاع تكلفة الرعاية الصحية، بنسبة (١١.٢٧٪) ، وتأخر الصناعة الدوائية العالمية في تقديم الدعم العلاجي الدوائي، بنسبة (١٠.٨٠٪). وتأثر الشرائح الفقيرة بالأوبئة نتيجة ضعف الخدمات الصحية، بنسبة (١٠.٣٣٪) .

(ب) تأثير الجائحة على منظومة التعليم : والتي تمثلت في فقدان البعض لفرص التعليم لعدم توافر التكنولوجية الرقمية، بنسبة (٢٣.٩٤٪). وتأثير الجائحة على جودة

التعليم، بنسبة (٢٣.٤٧٪). الى جانب تأثير الجائحة على مؤشر رأس المال البشري، بنسبة (٢٠.٦٦٪).

(ج) مخاطر جائحة كورونا على أوضاع الفقراء والمهمشين: والتي تمثلت في تأثر العمالة في القطاع غير الرسمي بجائحة كورونا، بنسبة (٣٥.٢١٪).وضعف السياسة الحمائية وشبكات الأمان الاجتماعي، بنسبة (٣٢.٨٦٪).وزيادة الضغط على الفقراء ومحدودي الدخل، بنسبة (١٥.٠٢٪).وتشير هذه النتائج إلى أن جائحة كورونا أدت إلى خسائر مدمرة في الوظائف والدخل في جميع أنحاء العالم .ويتفق ذلك مع دراسة "**الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد -١٩ (COVID-19) وتوصيات في السياسات**".والتي توصلت الى أن جائحة كورونا، أثرت بشدة على حياة الأفراد، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سبل عيشهم.

(٤) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن النفسي كما تعكسها صحيفة الأهرام.

جدول (١٢) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن النفسي (ن=٢١٣).

م	مخاطر تمس الأمن النفسي .	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	ارتفاع مستوى الضغوط النفسية والعنف	٤٤	٢٠,٦٦٪	١
٢	الشائعات وغياب الحقائق العلمية.	٤٠	١٨,٧٨٪	٢
٣	الوصم الاجتماعي	٣٥	١٦,٤٣٪	٣

تبين نتائج الجدول السابق مخاطر جائحة كورونا على الأمن النفسي في رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي:ارتفاع مستوى الضغوط النفسية والعنف، بنسبة (٢٠.٦٦٪).والشائعات وغياب الحقائق العلمية، بنسبة (١٨.٧٨٪).والوصم الاجتماعي، بنسبة (١٦.٤٣٪). ويتفق ذك مع دراسة " مدى تأثير بعض جوانب الإجراءات الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا على الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد من وجهة نظر الممارسين الصحيين بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية".والتي توصلت الى أن إدارة الأزمات لها دور في الحد من تأثير أزمة جائحة فيروس كورونا COVID 19 على الأمن النفسي والاجتماعي الموجه للأفراد .ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية

الحداثة السائلة لزيجمونت حيث يرى أن الدائرة الكبرى التي احكم الخوف قبضته عليه هي دائرة الأمان والثقة بالنفس والطمأنينة .

(٥) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن السياسي كما تعكسها صحيفة الأهرام .

جدول (١٣) مخاطر جائحة كورونا التي تمس الأمن السياسي كما تعكسها صحيفة الأهرام(ن=٢١٣).

م	مخاطر تمس الأمن السياسي	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	عواقب تباطؤ الاقتصاد على الاستقرار السياسي.	٤١	١٩,٢٥٪	٢
٢	تأثيرها على الانظمة السياسية للدولة.	٢٨	١٣,١٥٪	٣
٣	انتعاش نظرية المؤامرة.	٦٣	٢٩,٥٨٪	١

تبين نتائج الجدول السابق مخاطر جائحة كورونا على الأمن السياسي في ضوء رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي: انتعاش نظرية المؤامرة، بنسبة (٢٩.٥٨٪).عواقب تباطؤ الاقتصاد على الاستقرار السياسي، بنسبة (١٩.٢٥٪).وتأثيرها على الانظمة السياسية للدولة، بنسبة (١٣.١٥٪).وتشير هذه النتائج إلى أن جائحة كورونا تشكل تهديد للأمن السياسي . ويفسر ذلك الإستحضار القوي للبعد الأمني في التعاطي مع قضايا غير أمنية، وتصويرها كتهديد وجودي شامل للدولة . وهي العملية التي تعيد فيها الجهات الفاعلة السياسية تصنيف موضوع ما كمسألة أمنية.

(٦) دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا.

جدول (١٤) دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(أ) السياسات الداعمة لتحفيز الانفاق العام الاجتماعي				

م	دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	توفير تمويل مستدام لتعزيز البحوث الدولية في مجال مواجهة الأوبئة.	٥٨	٢٧,٢٣٪	٣
٢	حوكمة نظم الرعاية الصحية.	٦٥	٣٠,٥٢٪	٢
٣	توجيه مخصصات الانفاق العام الاجتماعي الى قطاعي الصحة والتعليم.	٧٥	٣٥,٢١٪	١
(ب) السياسات المرتبطة بدعم القطاعات الانتاجية والخدمية.				
٤	مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية.	٧٤	٣٤,٧٤٪	١
٥	تقديم دعم وتيسيرات تمويلية للمنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر.	٤٧	٢٢,٠٧٪	٢
٦	تنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله للقطاع المنظم.	٤٣	٢٠,١٩٪	٣
(ج) السياسات الداعمة للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لسوق العمل.				
٧	اعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف.	٥٩	٢٧,٧٠٪	٢
٨	تنشيط سوق العمل الداخلي.	٥٢	٢٤,٤١٪	٣
٩	دعم سياسات النمو الاحتوائي لخلق فرص عمل.	٦١	٢٨,٦٤٪	١
(د) السياسات الداعمة لتمويل التنمية لدعم التحول الرقمي.				
١٠	التركيز على البعد الاجتماعي لتوسيع نطاق الشمول المالي.	٣٦	١٦,٩٠٪	٤
١١	توفير البنية التحتية التكنولوجية لدعم الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية.	٣١	١٤,٥٥٪	٥
١٢	بناء ثقافة مجتمعية تعزز الشمول المالي.	٣٧	١٧,٣٧٪	٣
١٣	الحد من المعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الالكترونية.	٤٣	٢٠,١٩٪	٢
١٤	الانفاق على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدعم التعليم والعمل عن بعد.	٤٦	٢١,٦٠٪	١
(هـ) السياسة الاجتماعية ودورها في مواجهة الجائحة.				
١٥	وضع خطط وآليات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي	٣٦	١٦,٩٠٪	٣
١٦	توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي المناطق الأشد فقرا.	٥٥	٢٥,٨٢٪	١
١٧	توسيع نطاق التحويلات النقدية الى الأسر الفقيرة والعمالة في القطاع غير الرسمي	٣٥	١٦,٤٣٪	٤
١٨	اليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.	٥٢	٢٤,٤١٪	٢
١٩	التوسع في جودة الخدمات الصحية ونطاق تغطيتها في المجتمعات المهمشة.	٣٠	١٤,٠٨٪	٥

م	دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(و) السياسات الداعمة للاستثمار في رأس المال البشري لبناء نموذج اقتصادي مستدام.				
٢٠	ابجاد حيز مالي للأنفاق على رأس المال البشري.	٥٠	٪٢٣,٤٧	١
٢١	معالجة أوجه النقص والقصور في الاستثمار في رأس المال البشري.	٣٧	٪١٧,٣٧	٣
٢٢	العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم والصحة.	٤٥	٪٢١,١٣	٢

تبين نتائج الجدول السابق أن دور الدولة من خلال سياستها الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة مخاطر جائحة كورونا في عينة الدراسة من أعداد جريدة الأهرام التي شملها تحليل المضمون قد جاءت بالترتيب التالي:

(أ) السياسات الداعمة لتحفيز الانفاق العام الاجتماعي:والتي تمثلت في توجيه مخصصات الانفاق العام الاجتماعي الى قطاعي الصحة والتعليم، بنسبة (٣٥.٢١٪). حوكمة نظم الرعاية الصحية، بنسبة (٣٠.٥٢٪).توفير تمويل مستدام لتعزيز البحوث الدولية في مجال مواجهة الأوبئة، بنسبة (٢٧.٢٣٪). وهو ما يمكن تفسيره بمدى تأثير الجائحة على خدمات التعليم والصحة ، حيث أدى تفشي فيروس كورونا بالفعل إلى إرتفاع في عدد الوفيات ، كما سيعاني بعض الأشخاص الذين يتعافون من الإصابة من أضرار طويلة الأجل على الصحة . الى جانب تأثير الجائحة أيضا على منظومة التعليم . وتشير هذه النتائج إلى أهمية توجيه مخصصات الإنفاق العام الاجتماعي الى قطاعي التعليم والصحة. حيث أن الجائحة قد حدثت في وقت تعاني فيه النظم الصحية من نقص في خدمات الرعاية الأولية ، وتفاوت شديد في امكانات النظم الصحية .

(ب) السياسات المرتبطة بدعم القطاعات الانتاجية والخدمية: والتي تمثلت في مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية، بنسبة (٣٤.٧٤٪). وتقديم دعم وتيسيرات تمويلية للمنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر، بنسبة (٢٢.٠٧٪). وتنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله للقطاع المنظم، بنسبة (٢٠.١٩٪). وتشير هذه النتائج إلى تأثير جائحة كورونا على قطاع الخدمات الذي يتوفر فيه النصيب الأكبر من فرص العمل . ودعم القطاعات الإنتاجية وتقليل تكلفتها واعادة تحفيز الاستثمار من أهم الأولويات التي

يجب أن تبدأ بها الدولة بالسرعة الممكنة من أجل تحقيق خططتها للتعافي الاقتصادي الذي فرضته جائحة كورونا.

(ج) السياسات الداعمة للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لسوق العمل: والتي تمثلت في دعم سياسات النمو الاحتوائي لخلق فرص عمل، بنسبة (٢٨.٦٤٪). اعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف، بنسبة (٢٧.٧٠٪). وتنشيط سوق العمل الداخلي، بنسبة (٢٤.٤١٪). وتشير هذه النتائج إلى أهمية دعم السياسات الداعمة للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لسوق العمل ، وهو ما يمكن تفسيره ، بتركيز السياسات على دعم التعافى من جائحة كورونا بالتوازى مع تعميق الإصلاحات الهيكلية.

(د) السياسات الداعمة لتمويل التنمية لدعم التحول الرقمي : والتي تمثلت في الانفاق على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدعم التعليم والعمل عن بعد، بنسبة (٢١.٦٠٪).والحد من المعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الالكترونية، بنسبة (٢٠.١٩٪).الى جانب بناء ثقافة مجتمعية تعزز الشمول المالي، بنسبة (١٧.٣٧٪).وأهمية التركيز على البعد الاجتماعي لتوسيع نطاق الشمول المالي، بنسبة (١٦.٩٠٪).وتوفير البنية التحتية التكنولوجية لدعم الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية، بنسبة (١٤.٥٥٪) .وتشير هذه النتائج إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في ظل الأزمات ، وهو ما يمكن تفسيره بضرورة وجيه استثمارات أكبر إلى مشروعات البنية التحتية لدعم التحول الرقمي.

(هـ) السياسة الاجتماعية ودورها في مواجهة الجائحة: والتي تمثلت في توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي المناطق الأشد فقرا، بنسبة (٢٥.٨٢٪).واليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، بنسبة (٢٤.٤١٪).ووضع خطط وآليات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، بنسبة (١٦.٩٠٪). الى جانب توسيع نطاق التحويلات النقدية الى الأسر الفقيرة والعمالة في القطاع غير الرسمي، بنسبة (١٦.٤٣٪).والتوسع في جودة الخدمات الصحية ونطاق تغطيتها في المجتمعات المهمشة، بنسبة (١٤.٠٨٪). وتشير هذه

النتائج إلى دور السياسة الاجتماعية في توفير حزم للإغاثة الطارئة لمواجهة جائحة كورونا ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة" Lu, Quan " استجابة السياسة الاجتماعية لأزمة كوفيد ١٩ في الصين في ٢٠٢٠ . والتي أوضحت أن دولة الرعاية الاجتماعية في الصين نسجت شبكة أمان اجتماعي شاملة ، وجرى الجمع بين أنواع مختلفة من برامج السياسة الاجتماعية بما في ذلك الضمان الاجتماعي وترتيبات الرعاية الاجتماعية .

(و) السياسات الداعمة للاستثمار في رأس المال البشري لبناء نموذج اقتصادي مستدام: والتي تمثلت في إيجاد حيز مالي للأنفاق على رأس المال البشري، بنسبة (٢٣.٤٧٪).جاء العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم والصحة، بنسبة (٢١.١٣٪).ومعالجة أوجه النقص والقصور في الاستثمار في رأس المال البشري، بنسبة (١٧.٣٧٪).وتشير هذه النتائج إلى أهمية الإستثمار في رأس المال البشري ، وهو ما يمكن تفسيره بأن جائحة كورونا تؤكد على الضرورة الملحة لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وهو أمر حيوي للتنمية الاقتصادية ويتفق ذلك مع دراسة" **التخطيط للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا: قائمة مرجعية للاستدامة ليسترشد بها واضعو السياسات**" .والتي توصلت الى أنه لا يمكن لخطط التعافي الاقتصادي أن تسبق العمل على التصدي للأزمة الصحية الحالية. لكن مع تحول تركيز الحكومات إلى تحقيق التعافي، ستحدد الخيارات التي تتخذها البلدان شكل المستقبل ومدى قدرتنا على إدارة الأزمات العالمية المستقبلية بصورة أفضل. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية هوبز الذي يرى أن العقد الاجتماعي يهدف الى تأسيس الدولة التي وظيفتها الغاء الفوضى والصراع وابادة كل ما من شأنه تهديد الأمن والسلام الاجتماعي.

(٧) السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٥) السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني .

(ن =٢١٣).

السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

١	سياسات داعمة للشراكة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.	٣٥	٪١٦,٤٣	٣
٢	سياسات مرتبطة بحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.	٣٤	٪١٥,٩٦	٤
٣	سياسات داعمة للمجتمع المدني مع الدولة في تفعيل البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية	٦٠	٪٢٨,١٧	١
٤	سيا سات داعمة لدور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في دعم وتنفيذ برامج التنمية طبقاً للسياسيات الاجتماعية للدولة.	٤٤	٪٢٠,٦٦	٢

تشير نتائج الجدول السابق الى السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والتي تمثلت في : سياسات داعمة للمجتمع المدني مع الدولة في تفعيل البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، بنسبة (٢٨.١٧٪). وسياسات داعمة لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في دعم وتنفيذ برامج التنمية طبقاً للسياسات الاجتماعية للدولة، بنسبة (٢٠.٦٦٪).والتوجه الى سياسات داعمة للشراكة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، بنسبة (١٦.٤٣٪).وجاءت السياسات المرتبطة بحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بنسبة (١٥.٩٦٪) .وتشير هذه النتائج بأن للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني لها دور حيوي في مواجهة الأزمات وتحقيق الأمن الاجتماعي .وتتفق هذه النتائج مع دراسة "Ranci, C:" التطور طويل الأمد للحكومة – القطاع الثالث والشراكة في إيطاليا.والتي توصلت الى أن تعزيز تنظيم الدولة لشراكة مع المجتمع المدني يسمح بمزيد من الشفافية . ويمكن تفسير هذا النتائج في ضوء مدخل الاعتماد المتبادل الذي يرى أن مواجهة المخاطر لا يكون الا بوجود سياسات دعم ومساندة بين الدولة والمجتمع المدني .

(٨) البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٦) البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني . (ن=٢١٣).

البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني			
تعظيم الدور التنموي للمجتمع المدني وزيادة فاعليته.	٦٣	٪٢٩,٥٨	٣
تكامل الأدوار الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني.	٧٧	٪٣٦,١٥	١
احداث نقلة نوعية في مجال المجتمع المدني ونشاط المؤسسات الأهلية.	٦٦	٪٣٠,٩٩	٢

تشير نتائج الجدول السابق الى البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدول والمجتمع المدني والتي جاءت كالتالي : تكامل الأدوار الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني، بنسبة (٣٦.١٥٪).وإحداث نقلة نوعية في مجال المجتمع المدني ونشاط المؤسسات الأهلية، بنسبة (٣٠.٩٩٪).الى جانب تعظيم الدور التنموي للمجتمع المدني وزيادة فاعليته، بنسبة (٢٩.٥٨٪).وتشير هذه النتائج إلى أن البعد الاجتماعي الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، يتمثل في تكامل الأدوار الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء مدخل الأعمدة المتبادلة والذي يرى أن إحتياج المنظمات الاهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقة أهم سماتها التعاون والشراكة بين الطرفين.

(٩) دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا.

جدول (١٧) دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا (ن=٢١٣).

م	دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا.	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(أ) استراتيجية وقائية				
١	دعم وتعزيز قدرات المنظومة الصحية.	٤٤	٢٠,٦٦٪	١
٢	الدور التثقيفي والتوعية الصحية بأعراض المرض وطرق الوقاية منه.	٣٢	١٥,٠٢٪	٣
٣	القيام بمهام داعمة لمؤسسات الرعاية الصحية مثل الأجهزة والامدادات الطبية الوقائية.	٣١	١٤,٥٥٪	٤
٤	توفير المتطوعين للمساعدة في أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي.	٢١	٩,٨٦٪	٥
٥	تنفيذ التدخلات الإغاثية العاجلة في حالات الطوارئ.	٣١	١٤,٥٥٪	٤
٦	توفير التمويل الذاتي لتنفيذ مبادرات المجتمع المدني في المرحلة الوقائية.	٤٠	١٨,٧٨٪	٢
(ب) استراتيجية حمائية				
٧	تقديم المساعدات العينية للمواطنين وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجا.	٢٦	١٢,٢١٪	٥
٨	التخفيف من الأعباء المعيشية جراء تضرر شرائح واسعة من المجتمع.	٢٢	١٠,٣٣٪	٦
٩	الشراكة مع الدولة في دعم شبكات الأمان الاجتماعي.	٢٧	١٢,٦٨٪	٤

م	دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا.	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١٠	الاهتمام ببؤر العدوى المحتملة في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق العشوائية.	٣٦	١٦,٩٠٪	٢
١١	الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة.	٣١	١٤,٥٥٪	٣
١٢	التشبيك والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الجغرافية المختلفة	٢٢	١٠,٣٣٪	٦
١٣	تعزيز النهج التشاركي بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتعبئة الموارد المالية والبشرية أثناء الأزمة.	٤٠	١٨,٧٨٪	١

تبين نتائج الجدول السابق أن دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا في ضوء رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي:

(أ) الاستراتيجية الوقائية: والتي تمثلت في دعم وتعزيز قدرات المنظومة الصحية، بنسبة (٢٠.٦٦٪).وتوفير التمويل الذاتي لتنفيذ مبادرات المجتمع المدني في المرحلة الوقائية، بنسبة (١٨.٧٨٪). والاهتمام بالدور التثقيفي والتوعية الصحية بأعراض المرض وطرق الوقاية منه، بنسبة (١٥.٠٢٪). الى جانب القيام بمهام داعمة لمؤسسات الرعاية الصحية مثل الأجهزة والامدادات الطبية الوقائية، وتنفيذ التدخلات الإغاثية العاجلة في حالات الطوارئ، بنسبة (١٤.٥٥٪).وتوفير المتطوعين للمساعدة في أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي، بنسبة (٩.٨٦٪). وتشير هذه النتائج الى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرة استجابية عالية ويتسم بالمرونة، وهو متحرر نسبيا عن أي تعقيدات تخل بوظائفه الأساسية .

(ب) الاستراتيجية الحمائية: والتي تمثلت في تعزيز النهج التشاركي بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتعبئة الموارد المالية والبشرية أثناء الأزمة، بنسبة (١٨.٧٨٪). والاهتمام ببؤر العدوى المحتملة في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق العشوائية، بنسبة (١٦.٩٠٪). والدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني للأسر الفقيرة والعمالة غير المنتظمة، بنسبة (١٤.٥٥٪). والاتجاه الى الشراكة مع الدولة في دعم شبكات الأمان الاجتماعي، بنسبة (١٢.٦٨٪).تقديم المساعدات العينية للمواطنين وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجا، بنسبة (١٢.٢١٪).

- التخفيف من الأعباء المعيشية جراء تضرر شرائح واسعة من المجتمع، بنسبة (١٠.٣٣٪).والتشبيك والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني في المناطق الجغرافية

المختلفة، بنسبة (١٠.٣٣٪). وتشير هذه النتائج إلى أهمية دعم مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات والخطط التنموية، وإشراكه بفعالية في بناء وتصميم المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة. ويتفق ذلك مع دراسة " **المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني**" والتي توصلت الى أن المجتمع المدنى يتمتع بمزايا نسبية رئيسية فى سياق التعامل مع المخاطر، حيث أنه يمتد فى نسيج المجتمع ويرتبط به، وقادر على استشعار احتياجاته.

(١٠) آليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٨) آليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني (ن=٢١٣).

م	اليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	ضرورة أن تعطى الدولة مزيدًا من الحرية، ومساحة حركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني	٤٨	٢٢,٥٤٪	٣
٢	تفعيل الأدوار التنموية والاجتماعية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني.	٢٧	١٢,٦٨٪	٤
٣	توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني كل وفقا لقدراته ولطبيعة دوره.	١٤	٦,٥٧٪	٥
٤	التزام الدولة بدعم القطاع الاهلي عبر توفير ضمانات الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعزيز قدراتها التنظيمية والمالية	٥٤	٢٥,٣٥٪	١
٥	تخلص منظمات المجتمع المدني من ضعف هياكلها الداخلية، وانخفاض معدلات الشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرار داخلها،	٥٠	٢٣,٤٧٪	٢

تبين نتائج الجدول السابق أن اليات تفعيل الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني قد جاءت بالترتيب التالي: التزام الدولة بدعم القطاع الاهلي عبر توفير ضمانات الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتعزيز قدراتها التنظيمية والمالية، بنسبة (٢٥.٣٥٪). وتخلص منظمات المجتمع المدني من ضعف هياكلها الداخلية، وانخفاض معدلات الشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرار داخلها، بنسبة (٢٣.٤٧٪).

- ضرورة أن تعطى الدولة مزيدًا من الحرية، ومساحة حركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني، بنسبة (٢٢.٥٤٪).وتفعيل الأدوار التنموية والاجتماعية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني، بنسبة (١٢.٦٨٪).

–توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني كل وفقا لقدراته ولطبيعة دوره، بنسبة (٦.٥٧٪). وتشير هذه النتائج الى آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني؛ إذ يقع على عاتق الدولة والمجتمع المدني دور أساسى يتمثل فى الإسهام الفعال فى التنمية، وتحقيق التقدم من خلال استخدام قدرات وإمكانات الطرفين لخدمة المجتمع بشكل عام. وتتمثل أهمية الشراكة لمؤسسات المجتمع المدني مع الدولة باعتبارها قطاع هام وحيوى داخل المجتمع حيث أنه يشغل الفضاء والمساحة المفتوحة من القطاع الحكومي والخاص.

(١١) معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

جدول (١٩) معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني (ن=٢١٣).

م	معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
(أ) المعوقات المتعلقة بسياسات الدولة				
١	المجتمع المدني أداة في يد الدولة تخضع لرقابتها الادارية والسياسية والأمنية.	٦٨	٣١,٩٢٪	١
٢	قدرة الدولة على حل منظمات المجتمع المدني.	٥٤	٢٥,٣٥٪	٣
٣	عدم تبني الدولة سياسات تساعد المجتمع المدني في الحصول على تبرعات وتمويل مناسب.	٥٩	٢٧,٧٠٪	٢
(ب)المعوقات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني				
٤	المجتمع المدني ممكن أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها.	٣١	١٤,٥٥٪	٤
٥	عدم تجاوز المجتمع المدني المسئولية التقليدية التي ترتبط بتقديم المساعدات الخيرية والاجتماعية.	٣٣	١٥,٤٩٪	٣
٦	غياب قاعدة بيانات تحدد حجم الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني	٤٣	٢٠,١٩٪	٢
٧	هنالك علاقة طردية بين اتساع المجتمع المدني واستقرار الدولة.	٤٧	٢٢,٠٧٪	١
٨	غياب مأسسة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني في البرامج الحكومية.	٢٦	١٢,٢١٪	٦
٩	محدودية القدرات التنظيمية والمؤسسية لبعض مؤسسات المجتمع المدني.	٢٨	١٣,١٥٪	٥

تبين نتائج الجدول السابق ان معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء رؤية صحيفة الأهرام قد جاءت بالترتيب التالي:

(أ) المعوقات المتعلقة بسياسات الدولة:والتي تمثلت في المجتمع المدني أداة في يد الدولة تخضع لرقابتها الادارية والسياسية والأمنية، بنسبة (٣١.٩٢٪). وعدم تبني الدولة سياسات تساعد المجتمع المدني في الحصول على تبرعات وتمويل مناسب، بنسبة (٢٧.٧٠٪) ، وقدرة الدولة على حل منظمات المجتمع المدني، بنسبة (٢٥.٣٥٪). وتشير هذه النتائج إلى وجود معوقات للشراكة بين الدولة والمجتمع. ومن أهمها خضوع المجتمع المدني للرقابة الادارية والسياسية والأمنية وهو ما يمكن تفسيره بسعي الحكومة إلي إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقل .

(ب) المعوقات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني: والتي تمثلت في أن هنالك علاقة طردية بين اتساع المجتمع المدني واستقرار الدولة، بنسبة (٢٢.٠٧٪).غياب قاعدة بيانات تحدد حجم الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني، بنسبة (٢٠.١٩٪).وعدم تجاوز المجتمع المدني المسئولية التقليدية التي ترتبط بتقديم المساعدات الخيرية والاجتماعية، بنسبة (١٥.٤٩٪). والمجتمع المدني ممكن أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها، بنسبة (١٤.٥٥٪).الى جانب محدودية القدرات التنظيمية والمؤسسية لبعض مؤسسات المجتمع المدني، بنسبة (١٣.١٥٪).وغياب مأسسة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني في البرامج الحكومية، بنسبة (١٢.٢١٪). وتشير هذه النتائج إلى أن هناك معوقات متصلة بالمجتمع المدني وتحد من قدراته ، بحيث يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون .

نتائج الدراسة :

أولا : النتائج المتعلقة برؤية الخبراء:

(١)-أظهرت نتائج الدراسة أن رؤية الخبراء لطبيعة المخاطر الناجمة عن جائحة كورونا ، تركزت في المخاطر الصحية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتي جاءت في المقام الأول ، وحول مدى تأثر الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية ، أنصبت الرؤية حول مدى تأثير الجائحة على الفئات الفقيرة والمهمشة ، وتأثر القطاعات الانتاجية والخدمية ، الى جانب تأثير الجائحة على العمالة في الاقتصاد غير الرسمي

، وإنخفاض معدل التشـغيل في الوحدات الانتاجية ، وعلى التوالي اتجهت الرؤية حول تأثير الجائحة على الإنفاق العام الاجتماعي (التعليم – الصـحة) ، الى جانب تأثر شـبكات الأمن الاجتماعي بالجائحة ، حيث كشـفت جائحة كورونا عن نقص في حجم الاستثمار في قطاعي الصحة والحماية الإجتماعية.

(٢)–أوضـحت نتائج الدراسـة مدى تأثير الجائحة على أبعاد الأمن الاجتماعي ، وفي مقدمتها البعد الصـحي ، والبعد الاقتصـادي ، والبعد الاجتماعي ، وحول رؤية الخبراء للسياسات الداعمة للتعافي من جائحة كورونا ، كان من أهمها ، التكامل بين السياسات الاقتصـادية والاجتماعية ، يليها ، التركيز على السـياسـات الاقتصـادية بما تشـمله من سـياسـات مالية ونقدية ، والسـياسـة الاجتماعية التي تهدف الى الإسـتمارة في الموارد البشرية .

(٣)–أكدت نتائج الدراسـة في إطار تقييم الخبراء لمدى إسـتجابة السـياسـة الاقتصـادية والاجتماعية لجائحة كورونا ، على أن إستجابة السياسة الاقتصادية جاءت بدرجة كبيرة .والسياسـة الاجتماعية جاءت بدرجة متوسـطة . وأتفقت عينة الدراسـة من الخبراء على أن هناك تغير بدرجة كبيرة في آداء السـياسـة الاقتصـادية والاجتماعية أثناء جائحة كورونا .وحول أبعاد الأمن الاجتماعي التي تركز عليها الدولة في سـياق سـياسـاسـتها الاقتصادية والاجتماعية ، جاء الأمن الصحي ، والأمن الاقتصادي ، والأمن الغذائي ، والأمن الاجتماعي .

(٤)–أوضـحت نتائج الدراسـة تبلور الرؤية حول مدى فاعلية السـياسـات الاقتصـادية والاجتماعية التي إتخذتها الدولة في مواجهة جائحة كورونا ، وقد تركزت رؤية الخبراء حول بـذل الـدولـة العـديـد من الجهود في مجـال تطبيق الشـمول المـالي ، وتوفير مخصـصـات كافية لبنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية ، وبرامج التحويلات النقدية للفئات الفقيرة والعاملين في القطاع غير الرسـمي ، الى جانب زيادة في مخصـصـات الإنفاق العام الاجتماعي .

(٥) –تشـير نتائج الدراسـة الى أن المجتمع المدني كان له دور كبير في مواجهة مخاطر جائحة كورونا ، وتباينت رؤية الخبراء على حول مدى وجود شـراكة بين الدولة

والمجتمع المدني في إدارة أزمة كورونا . وتتعلق الاشكالية بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وما شهدته هذه العلاقة من تطور وما أضفته هذه العلاقة المتداخلة من ضعف وهشاشة المجتمع المدني .

(٦)-في إطار الرؤية حول السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في مواجهة مخاطر جائحة كورونا ، كان من أهمها سياسات داعمة لشراكة حقيقية ومؤسسية مع مؤسسات الدولة تقوم على المشاركة في صنع السياسات العامة ، وسياسات تتوجه الى بناء مجتمع مدني قوي داعم للدولة في مواجهة المخاطر ، الى جانب سياسات داعمة للتوافق حول منهجية مشتركة بين مؤسسات الدولة والقطاع الأهلي . والدولة بهذا المعني هي مجموعة من المؤسسات التي تقف علي رأس مجتمع مدني ولكنها لا تنفصل عنه ، وهي القوة الضابطة لهذا المجتمع والمسيرة لحركته ، ولكنها هي نفسها نتاج له ، ولبيئته التي يعمل فيها ، ويتعامل معها

(٧)-تركزت رؤية الخبراء حول البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، والتي كان من أهمها ، ترسيخ أدوار للمجتمع المدني بما يتوافق مع أولويات واحتياجات المجتمع ، وإدارة فعالة للمخاطر التي تمس أبعاد الأمن الاجتماعي ، وسد فجوات في مجال الخدمات الاجتماعية للفقراء والمهمشين ، الى جانب بناء رأس مال إجتماعي لمجتمع مدني قادر على مواجهة حالة الهشاشة والضعف .

(٨)-أظهرت نتائج الدراسة أن معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، تتحد في ، أن أنشطة ومنظمات المجتمع المدني خاضعة لتوجيهات الدولة ، وإستمرار الرؤية الأمنية الى المنظمات الحقوقية والتنموية ، الى جانب سيطرة العمل الأهلي على المجتمع المدني وأختزاله في هذا المفهوم . كما كان محور رؤية الخبراء حول آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، والتي تمثلت ، تحديد المساحة المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني ، وتعزيز نمط التنمية بالمشاركة بين القطاع (الحكومي والخاص) ، والتمتع بالحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وتعزيز قدراتها التنظيمة والمالية ، الى جانب علاج أزمة الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

(٩)–تباينت رؤية الخبراء حول مدى إمكانية استدامة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني ، وكان من أهمها اتاحة حرية التنظيم والحركة للمجتمع المدني، واستمرار دعم الدولة للمجتمع المدني في كل الأزمات. وإستقلالية المجتمع المدني عن الدولة حتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بدوره. وأن يكون هناك مؤسسات مجتمع مدني معروفة النشاط في ادارة الأزمات يسمح لها بالإدارة الكاملة ، وان كانت تخضع لإشراف الدولة في عملية التمويل، وعدم إرتباط العمل التطوعي بالعمل السياسي.

ثانيا: النتائج المتعلقة بتحليل المضمون (صحيفة الأهرام) :

إعتمدت الدراسة على آداة تحليل المضمون في الفترة من شهر ١/ ٣/ ٢٠٢٠ ، الى ٦/٣٠/ ٢٠٢١ ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها :

أولا : فئات الشكل (كيف قيل):

(١)–أظهر التحليل اهتمام صحيفة الأهرام ، بنوعية مواد الرأي المستخدمة في تناول جائحة كورونا ، وجاء المقال التحليلي في المقدمة وذلك بنسبة ٤٦.٠١٪ ، وهو ما يعكس مدى توجه الصحيفة نحو تناول جائحة كورونا بالتحليل والتفسير .

(٢)– حول موقع جائحة كورونا من خلال الصفحة ، جاءت نسبة ٣٨.٠٣ % من فئة وسط الصفحة ، وعند النظر الى الأساليب المتبعة في تناول جائحة كورونا ، في صحيفة الأهرام ، جاء العرض التحليلي في المرتبة الأولي بنسبة ٣٠.٥٢٪ .

(٣)– بالنسبة لفئة جوانب التركيز في تناول جائحة كورونا في صحيفة الأهرام ، أشارت النتائج الى أهتمام صحيفة الأهرام بتناول أسباب الجائحة والحلول المقترحة في مواجهتها بنسبة ١٦.٩٠٪. وهو ما يشير الى أهمية التدابير والاجراءات التي على الدولة إتخاذها في مواجهة الجائحة ، تليها تناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على أوضاع المجتمعات بنسبة ١٥.٤٩ %.

(٤)– جاءت الصفحات المتخصصة بنسبة ٥٠.٧٠ % ، في المرتبة الأولى من المواد الصحفية المنشورة خلال الفترة محل الدراسة ، وبالنسبة للعنوان المستخدم وإستخدمت صحيفة الأهرام المانشيت بنسبة ٣٩.٩١٪ في عرض القضايا المتعلقة

بجائحة كورونا . كما أفردت الصحيفة نصف صفحة من حجم المساحة المخصصة لتناول جائحة كورونا وذلك بنسبة ٣١.٩٢٪ .

(٥)-أشارت نتائج تحليل المضمون الى فئة الإستمالات المنطقية المستخدمة في تناول جائحة كورونا ، وجاءت صور الموضوعات في نطاق إهتمام الصحيفة بنسبة ٤١.٧٨٪ ، وتليها الإستشهاد بوقائع معينة بنسبة ٣٩.٩١٪ ، والإستشهاد بتجارب دول أخرى بنسبة ٢٧.٢٣٪.

ثانيا : فئات المضمون (ماذا قيل):

(١)-أشارت صحيفة الأهرام الى نمط المخاطر المرتبطة بجائحة كورونا ، وقد حظيت المخاطر الاجتماعية بنسبة كبيرة من التناول في الصحيفة، والتي تمثلت في تأثير جائحة كورونا على الإنفاق العام الاجتماعي ، وذلك من خلال تأثر المنظومة الصحية ، والتي ترتب عليها ، ضعف القدرات الاستيعابية في المستشفيات ، وعدم توافر معروض كافي لتغطية الطلب من الأجهزة والمستلزمات الطبية ، وإرتفاع تكلفة الرعاية الصحية . كما أشارت الصحيفة الى مخاطر جائحة كورونا على أوضاع الفقراء والمهمشين ، مثل تأثر العمالة في القطاع غير الرسمي ، وضعف السياسات الجمائية وشبكات الأمان الاجتماعي ، وزيادة الضغط على الفقراء ومحدودي الدخل.

(٢)-كما أشارت صحيفة الأهرام الى تأثير جائحة كورونا على التعليم ، والتي تتمثل في تأثير جائحة كورونا على جودة التعليم ، وفقدان البعض لفرص التعليم لعدم توافر التكنولوجيا الرقمية ، وتأثير جائحة كورونا على رأس المال البشري.

(٣)-أسفرت نتائج تحليل المضمون لصحيفة الأهرام عن ابرازها للمخاطر الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا ، والتي تركزت على مخاطر الجائحة على المدى الطويل ، مثل انخفاض معدلات التشغيل في الوحدات الانتاجية ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم ، وزيادة الضغط على الموازنة وارتفاع مخصصات الانفاق على التعليم والصحة ، وإرتفاع تكاليف مواجهة الجائحة مما يؤثر على النمو الاقتصادي ، الى جانب إرتفاع كبير في الصادرات وإضطراب الانتاج .وقد أشارت الصحيفة الى مخاطر جائحة كورونا على المدى القصير ، مثل ، تأثير الجائحة على الانفاق الحكومي ، الى جانب تراجع إيرادت

السياحة وقناة السويس ، وإنخفاض تحويلات العاملية في الخارج . وقد تمثلت المخاطر على المدى المتوسط ، في تراجع جانب العرض والطلب في سوق العمل ،والتأثير على الرقم القياسي لأسعار المنتجين والمستهليكن .

(٤)- عكست رؤية صحيفة الأهرام مخاطر جائحة كورونا على الأمن السياسي: مثل انتعاش نظرية المؤامرة، عواقب تباطؤ الاقتصاد على الاستقرار السياسي، وتأثيرها على الأنظمة السياسية للدولة. تليها مخاطر جائحة كورونا على الأمن النفسي مثل:ارتفاع مستوى الضغوط النفسية والعنف، والشائعات وغياب الحقائق العلمية، والوصم الاجتماعي، كما أبرزت الصحيفة مخاطر جائحة كورونا على الأمن الغذائي مثل:ارتفاع أسعار الغذاء العالمية نتيجة الاضطرابات في العرض العالمي للغذاء، سياسة الحظر والتباعد الاجتماعي وتقييد الوصول الى الغذاء، واضطرابات سلاسل الأمداد الغذائي.

(٥) -أوضحت نتائج الدراسة دور الدولة من خلال سياستها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها السياسة الاجتماعية ودورها في مواجهة الجائحة ، مثل توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي التي تغطي المناطق الأشد فقرا، واليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية ببرامج الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، ووضع خطط وآليات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، تليها السياسات الداعمة لتحفيز الانفاق العام الاجتماعي مثل ، توجيه مخصصات الانفاق العام الاجتماعي الى قطاعي الصحة والتعليم، وحوكمة نظم الرعاية الصحية، وتوفير تمويل مستدام لتعزيز البحوث الدولية في مجال مواجهة الأوبئة.

(٦) -توجهت صحيفة الأهرام الى السياسات الداعمة لتمويل التنمية لدعم التحول الرقمي مثل:الانفاق على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدعم التعليم والعمل عن بعد، الحد من المعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الالكترونية، بناء ثقافة مجتمعية تعزز الشمول المالي، التركيز على البعد الاجتماعي لتوسيع نطاق الشمول المالي، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية لدعم الانتقال الى الخدمات المالية الرقمية.

(٧)-أظهرت نتائج الدراسة تعدد السياسات الداعمة للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لسوق العمل ، من خلال دعم سياسات النمو الاحتوائي لخلق فرص عمل اعتماد

سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف ، وتنشيط سوق العمل الداخلي. تليها السياسات المرتبطة بدعم القطاعات الانتاجية والخدمية ، والتي تتمثل في مساعدة مؤسسات الأعمال والعاملين في القطاعات الأشد تضررا مثل السياحة والصناعة التحويلية، تقديم دعم وتيسيرات تمويلية للمنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر، وتنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله للقطاع المنظم.

(٨)-أشارت نتائج الدراسة الى السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والتي تمثلت في، سياسات داعمة للمجتمع المدني مع الدولة في تفعيل البعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، والتي جاءت في المرتبة الأولى ، تليها سياسات داعمة لدور الجمعيات والمؤسسات الاهلية في دعم وتنفيذ برامج التنمية طبقاً للسياسات الاجتماعية للدولة، وسياسات داعمة للشراكة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، الى جانب سياسات مرتبطة بحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

(٩)- أظهرت نتائج الدراسة أن البعد الاجتماعي للسياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني يكمن في تكامل الأدوار الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني، واحداث نقلة نوعية في مجال المجتمع المدني ونشاط المؤسسات الأهلية، الى جانب تعظيم الدور التنموي للمجتمع المدني وزيادة فاعليته.

(١٠)- كشفت نتائج الدراسة عن تعدد أدوار المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا في ضوء رؤية صحيفة الأهرام والتي تمحورت حول **الاستراتيجية الوقائية:** دعم وتعزيز قدرات المنظومة الصحية، توفير التمويل الذاتي لتنفيذ مبادرات المجتمع المدني في المرحلة الوقائية، الدور التثقيفي والتوعية الصحية بأعراض المرض وطرق الوقاية منه، القيام بمهام داعمة لمؤسسات الرعاية الصحية مثل الأجهزة والامدادات الطبية الوقائية، وتنفيذ التدخلات الإغاثية العاجلة في حالات الطوارئ ، و**الاستراتيجية الحمائية :** تعزيز النهج التشاركي بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص لتعبئة الموارد المالية والبشرية أثناء الأزمة. الاهتمام ببؤر العدوى المحتملة في المناطق المكتظة بالسكان والمناطق العشوائية.

(١١) –أشارت صحيفة الأهرام الى معوقات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وقد توجهت الرؤية حول المعوقات المتعلقة بسياسات الدولة، ومن أهمها أن المجتمع المدني أداة في يد الدولة تخضع لرقابتها الادارية والسياسية والأمنية، وعدم تبني الدولة سياسات تساعد المجتمع المدني في الحصول على تبرعات وتمويل مناسب، الى جانب قدرة الدولة على حل منظمات المجتمع المدني. كما أشارت الصحيفة الى بعض المعوقات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني ، والتي تمثلت في أن هناك علاقة طردية بين اتساع المجتمع المدني واستقرار الدولة ، بالاضافة الى غياب قاعدة بيانات تحدد حجم الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المدني ، وعدم تجاوز المجتمع المدني المسئولية التقليدية التي ترتبط بتقديم المساعدات الخيرية والاجتماعية، كما أن المجتمع المدني ممكن أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها.

توصيات الدراسة .

في ضوء نتائج الدراسة يمكننا استخلاص بعض التوصيات وذلك على النحو التالي:

(١) – ضرورة التوصل الى عقد إجتماعي جديد بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار شراكة تهدف الى تعبئة أفضل لقدرات المجتمع ، في ظل الإعتماد على منظمات قوية تشارك بفاعلية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في التأثير في السياسات العامة .

(٢)– إعادة تنظيم وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ضوء متطلبات النهوض التي تمر بها الدولة المصرية، وهو ما يتطلب تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من جانب، وتقوية المجتمع المدني من جانب ثان، وتحديد المساحات المشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني من جانب ثالث.

(٣) –الاستمرار في إدراج المجتمع المدني وأدواره المختلفة ضمن خطط الحكومة والإستراتيجيات المختلفة للدولة. الى جانب تفعيل الأدوار التنموية والإجتماعية والثقافية لمنظات المجتمع المدني. ومعالجة ضعف البناءين المؤسسي والتنظيمي لبعض منظمات المجتمع المدني.

(٤)–وضع سياسات داعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني تقوم بدور مؤثر في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. من خلال الحد من تداخل وتنازع الاختصاصات بين الدولة والمجتمع المدني ، ووضع إطار قانوني ومؤسسي يحدد أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني .

(٥) –تحديد موقع المجتمع المدني على خريطة إدارة المخاطر ، والنظر الى المساهمة التي قد تقدمها الدولة والمجتمع المدني كشريك في مواجهة الأزمات ومدى إمكانية استدامة هذه الشراكة في المستقبل.

(٦) –إتاحة الدولة لفرص التمويل المحلي الى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بهدف العمل على أهداف مشتركة .

(٧)–وضع الدولة لوائح تنفيذية تفصيلية ، بهدف توضيح ما تحتاج اليه الحكومة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مختلف المجالات .

(٨) –وضع خطة شاملة تشترك فيها كل من مؤسسات المجتمع المدني والدولة لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي .

المـــــــراجع.

(١) محرم صالح الحداد ، طريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة ٢٧ ، العدد ٨٢ – نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٠

(٢) جهاد أزعور ، جائحة كوفيد-١٩ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة ، صندوق النقد الدولي ، ٢٤ مارس ، ٢٠٢٠.
https://www.imf.org/ar/News/Articles

(٣) أبوبكر الدسوقي : العالم في ظل وباء كورونا الفرص والتحديات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠ ، المجلد ٥٥ ، ص ٦٠.

(٤) محمود محي الدين ، أزمات متزامنة ... الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا ، الأبعاد الاقتصادية لأزمة كورونا ، المخاطر وآليات الحل ، الملف المصري ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٧٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٥.

(٥) وحيد عبد المجيد ، تأملات اجتماعية واقتصادية في عالم ما بعد كورونا ،(ahram.org.eg).

(٦) زينب مصطفى رويحه ، تحديات متصاعدة: آثار انتشار فيروس كورونا على الأمن الاجتماعي في إفريقيا-http://www.qiraatafrican.com/home/new

(٧) سامح رشدي ، إنكشاف العولمة ، عالم ما بعد كورونا ، شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ١٨٢ ، ٢٠٢٠ ، ص ٩

(٨) المرجع السابق ، ص ٩-١٠

(٩) التصدي لجائحة فيروس كورونا ، البنك الدولي ، التقرير السنوي ، ٢٠٢٠ _ (albankaldawli.org).

(١٠) سامح فوزي ، الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية " دروس في مواجهة فيروس " كوفيد ١٩ " مجلة الديمقراطية ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٧٨ أبريل ٢٠٢٠، ص ١١

(١١) نبيل عبد الفتاح ، المجتمع المدني في عالم مضطرب ، مجلة الديمقراطية ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثالثة ،ابريل ٢٠٠٢.

(١٢) سالي محمد عاشور ، دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات ، بدائل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٤٠ ، السنة الحادية عشر ، يونيو ، ص ٧ ، ٢٠٢٠

(١٣) إدارة مسارات التعافي المتباعدة ، آفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي،الاصدار الثالث عشر ، إبريل ٢٠٢١ https://www.imf.orgl

(١٤) تقرير أفاق الاقتصاد العربي ، صندوق النقد الدولي ، الاصدار الثالث عشر ، ابريل ٢٠٢٠ ، ص ١٤ .

(١٥) احمد فاروق غنيم ، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المصتجد على اقتصاديات الدول العربية ، المجلة العربية للعلوم الأمنية ، جامعة نايف ، ٢٠٢٠ ص ، ٢٢٤

(١٦) سالي محمد عاشور ، دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات، مرجع سابق ، ص ٧

(١٧ سالي محمد عاشور ، دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمات ، مرجع سابق ، ص ٧-٨

(١٨) https://ar.wikipedia.org

(١٩) منال كواش ، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر"، تحولات، العدد الثاني، ٢٠١٨-، ص ١٦٩.

(٢٠) احمد زايد ، الدولة ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠-٢١

(٢١)United Nation Public-Private Partnership: A new Concept for Infrastructure Development", Economic Commission for Europe, New York, (1998). p.3

(٢٢)World Economic Forum Financing For Development Initiative Building On The Monterrey Consensus: The Growing Role Of Public-Private Partnerships In Mobilizing Resources For Development, United Nations High-Level Plenary Meeting on Financing For Development, Geneva, September 2005.p8

(٢٣) الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون.١٩٩٩، ص٣٦

(٢٤) سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين ، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، إصدارات مركز بن خلدون ، دار الأمين للنشر ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٦٧.

(٢٥) علي عبد الرازق جلبي ، هاني خميس أحمد عبده ، علم اجتماع التنمية ، دمنهور ، مطبعة البحيرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦

(٢٦) علي ليلة ، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر ، الشبكة الأهلية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٢٣.

(٢٧) محمد الحداد ، الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، حولية رقم ٢١ ، الرسالة ١٦٦ ، ٢٠٠١، ص15

(٢٨) يعقوب يوسف الكندري ، محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي : رؤية سوسيو ثقافية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ١٢٠ ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ٧٨

(٢٩) على زيد الزعبي ، محددات الأمن الاجتماعي ومخاطره ، دراسة استشرافية على عينة من طلبة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ١٦٩ ، يونيو ٢٠١٨ ، ص ٣٠

(٣٠) رشاد صالح ، الكيلاني : الأمن الإجتماعي، مفهومه، تأصيله الشرعي، وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي للأمن الإجتماعي في التصور الإسلامي ، جامعة آل البيت، الأردن ،٢٠١٢ ، ص٢

(٣١) وحيد مأمون عطية ، جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، جدلية الواقع واستشراف مستقبل ، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية ، كلية الأداب ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد ٢٧ ، العدد ، ٢٠٢٢ .

(٣٢) Brandsen, T. & Pape, U .The Netherlands: The Paradox of Government– Nonprofit Partnerships. International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations... (2015).

(٣٣) Ranci, C. The Long-Term Evolution of the Government–Third Sector Partnership in Italy: Old Wine in a New Bottle? International Society for Third-Sector .the Government–Third Sector (2015)..

(٣٤)Baqueiro, A .The Participation of Civil Society Organizations in Public Policiesin Latin America. International Society for Third-Sector Research-. (2016).

(٣٥) أحمد زايد ، المجتمع المدني وتحقيق الأمن الاجتماعي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، العدد ١٤ ،يوليو ٢٠١٤ .

(٣٦) أماني قنديل ، قدرات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية ، الملخص التنفيذي للتقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية (المنظمات الأهلية ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

(٣٧) علي ليلة : مؤشرات قياس فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة المخاطر ، ورقة بحثية مقدمة لندوة إدارة المخاطر الاجتماعية في السياسات بدول مجلس التعاون الخليجي ، أبو ظبي٢٠١٣.

(٣٨) محمد خضر ، سياسات الدولة تجاه الأمن الصحي للمجتمع المصري: تقييم فاعلية الاستجابة الوقائية والتدابير العلاجية لمواجهة فيروس كورونا المستجد(COVID-١٩) ، دراسة ميدانية من منظور بعض المسؤولين في وزارة الصحة والسكان والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مص، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، المقالة ٢، المجلد ١٥، العدد ٢٩، الشتاء – الربيع ٢٠٢٢.

(٣٩) بوزبرة ضوء المكان . ساحلي مبروك .تداعيات فيروس كورونا على أبعاد الأمن الاجتماعي ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، جويلية ٢٠٢١

(٤٠) عبد الرحمن بن عبد الله الشقير ، الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مجلد ٣٦ ، عدد ٢ ، ٢٠٢٠

(٤١) أحمد بن محمد وآخرون ، التدابير الصحية في مواجهة جائحة كورونا في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مجلد٣٦, ع٢. ٢٠٢٠

(٤٢) عائشة بشير ، الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي: قراءة في مسارات إدارة الأزمة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مجلد٣٦, ع٢. يوليو ، ٢٠٢٠

(٤٣) خالد بن سعيد آل سعد ، مدى تأثير بعض جوانب الإجراءات الاحترازية لمواجهة أزمة كورونا على الأمن النفسي والاجتماعي للأفراد من وجهة نظر الممارسين الصحيين بمدينة الملك عبدالعزيز الصحية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٨٧، مج ٤ ، ٢٠٢٠

(٤٤) اكرم عبد الرازق المشهداني ، الأمن الشامل في مواجهة الأزمات والكوارث " جائحة كورونا نموذجا " ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مجلد ٣٦ ، عدد ٢ ، يوليو ٢٠٢٠ .

(٤٥) مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كيف تكون الاستجابة – منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة. ٢٠٢٠ . https://doi.org;dt

(٤٦) ماجد قبيل السلمي ، عساف عارف أحمد ، أثر ادراك المخاطر المترتبة على جائحة فيروس كورونا على نية الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد ٢ المجلد ٩ ، ديسمبر، ٢٠٢٠.

(٤٧) بليغ على حسن بشر ، استراتيجيات الدول في مواجهة الأزمات والكوارث " دراسة حالة مملكة البحرين " ، مجلة إدارة المخاطر والأزمات ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، سبتمبر ٢٠٢٠.

(٤٨) الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩ (COVID-19) وتوصيات في السياسات ، الأسكوا ، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩ (COVID-19) وتوصيات في السياسات(unescwa.org)

(٤٩) أحمد فاروق غنيم ، كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للعلوم الأمنية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠٢٠ .

(٥٠) التخطيط للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا: قائمة مرجعية للاستدامة ليسترشد بها واضعو السياسات (worldbank.org).

(٥١) هبه عبد المنعم ، حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، موجز سياسات ، العدد السادس عشر ، ٢٠٢٠.

(٥٢) علم الدين بائقا ، دور السياسات المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل في الدول العربية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، لمجلد الثاني والعشرون – المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد الثالث ٢٠٢٠ .

(٥٣) حماية الإنسان والاقتصاد ، استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا ، البنك الدولي ، ٢٠٢٠.https://olc.worldbank.org/system /

(٥٤) Elkhashen, Emad Egyptian budgetary responses to COVID-19 and their social and economic consequences, Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management- (2020).

(٥٥) Nemec, Juraj; Drechsler, Wolfgang; Hajnal, Gyorgy.Network of Institutes and Schools of Public Administration in Central and Eastern Europe. The NISPAcee Journal of Public Administration and Policy; Bratislava Vol. 13, Iss. 2, (2020).

(٥٦)- Ferri, Delia (2021) The Role of EU State Aid Law as a "Risk Management Tool" in the COVID-19 Crisis. European Journal of Risk Regulatio; Cambridge, (Jul 27, 2020).

(٥٧)- Wajahat Ali Ghulam;Risk Management and Early Measures Taken by Pakistan to Combat with Novel Corona Virus (COVID-2019) in the Light of Global Health Security Index (GHS) Wei. Preprints; **Basel**, Aug 31, 2020. Working Papers.

(٥٨) -Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly And Moucheracovid-19 And The Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households. Ministry of planning and economic development. Regional Program Policy Note 10november 2020

(٥٩) Breznau, Nate: The welfare state and risk perceptions: the Novel Coronavirus Pandemic and public concern in 70 countries. European Societies; Abington (Aug 1, 2020).-

(٦٠) Ujamaa Melugbo, Doris : Demographic Variations In Public Views Of Response To And Management Of The Covid- ١٩Pandemic;

Examining The Perceived Roles Of Public/Social Policies, Government Emergency Powers And Citizen Participation; Amara Onwuka, ifunanya. Balkan social science review. ٢٠٢٠, vol.١٦

(٦١) Wilson, Shaun - Rising Pressures, New Scaffolding, Uncertain Futures: Australia's Social Policy Response To The Covid-19 Pandemic Journal Of Australian Political Economy. Winter.2020

(٦٢) Bâlgar, Ana-Cristina: Good Practice Lessons from Germany's Economic Policy Measures in Response to the Covid-19. Global Economic Observer; Bucharest Vol. 8, Iss. 1, (2020)

(٦٣) Lu, Quan; Cai, Zehao; Chen, Bin; Liu, Tao: Social Policy Responses to the Covid-19 Crisis in China in 2020 Liu, Tao.International Journal of Environmental Research and Public Health : Basel Vol. 17, Iss. 16, (2020)

(٦٤) Béland, Daniel; Dinan, Shannon; Rocco, Philip Social policy responses to COVID-19 in Canada and the United States: Explaining policy variations between two liberal welfare state regimes. Social Policy & Administration; Hoboken (Nov 1, 2020).

(٦٥) Moreira, Amílcar; Léon, Margarita; Flavia Coda Moscarola; Roumpakis, Antonios In the eye of the storm…again! Social policy responses to COVID19 in Southern Europe Social Policy & Administration; Hoboken (Dec 29, 2020).

(٦٦)Seddighi, Hamed; Seddighi, Sadegh; Salmani, Ibrahim; Mehrab Sharifi Sedeh Public-Private-People Partnerships (4P) for Improving the Response to COVID-19 in Iran; Disaster Medicine and Public Health Preparedness; Cambridge, (Jun 24, 2020).

(٦٧)Bok Gyo Jeong and Sung-Ju Kim: The Government and Civil Society Collaboration against COVID-19 in South Korea: A Single or Multiple Actor Play? Nonprofit Policy Forum (2021).

(٦٨)Cai, Qihai; Okada, Aya; Jeong, Bok Gyo; Kim, Sung-Ju-: Civil Society Responses to the COVID-19 Pandemic: A Comparative Study of China, Japan, and South Korea. China; Hong Kong Vol. 21, Iss. 1 (Feb 2021).

(٦٩) خلدون حسـن النقيب ، آراء في فقه التخلف ، العرب والغرب في عصـر العولمة ، دار الساقي بيروت ، ٢٠٠٢، ص ١٨.

(٧٠) علي عبد الصـادق ، مفهوم المجتمع المدني ، قراءة أولية ، مركز المحروسـة للنشـر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢

(٧١) عزمي بشـارة ، المجتمع المدني ، دراسـة نقدية مع إشـارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٨

(٧٢) مصطفى كامل السيد ،مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسـات الوحدة العربية ،١٩٩٢، بيروت ، ص ٦٤٤

(٧٣) المرجع السابق ، ص ٦٤٤.

(٧٤) نيرا تشاندهوك ، أوهام المجتمع المدني ، ترجمة عبد الحميد عبد العاطي ، المحروسة للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ١٨

(٧٥) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني ، المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٣

(٧٦) علي ليلة ، المجتمع المدني العربي ، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ص ٤٩

(٧٧) علي عبد الصادق ، مفهوم المجتمع المدني ، قراءات أولية ، مركز المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٢٩-٣٠

(٧٨) كمال عبد المطلب ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٣

(٧٩) جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي ، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة محمد الجوهري ، احمد زايد ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ص ١٠٤-١١١

(٨٠) المرجع السابق ، ص ص ١١٨-١١٩

(٨١) عبد الله الرشود ، آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني دراسة ميدانية مطبقة على مديري جمعيات ومنظمات العمل الخيري بمنطقة الرياض، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٣٣.

(٨٢) -B. Kirkman gray : philanthropy and the state or social politics - London ,https://archive.org/details/philanthropystat.grayrich/pag

(٨٣) على ليلة ، المخاطر الاجتماعية مصادرها وأنماطها ، قواعد المواجهة ،مجتمع المخاطر سياسات المجابهة وتمكين المجتمع أحوال مصرية ، العدد ٥٦ ، السنة الثالثة عشر – ربيع ٢٠١٥ ، ص٣٧

(٨٤) أحمد زايد ، نحو نظرية للخطر الفائق : مجتمع المخاطر .. من عولمة الخوف الى توطينه ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٨٣ ، السنة الحادية والعشرون ، أبريل ٢٠٢١ ، ص٣٨

(٨٥) فيصل المندور ، عمر ملاعب ، مداخلة علمية ، مجتمع وتحولات القيم العالمية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول ٢٠٢٠ ، ص ١١٢

(٨٦) أحمد زايد ، نحو نظرية للخطر الفائق : مجتمع المخاطر .. من عولمة الخوف الى توطينه ،مرجع سابق ، ص ٤٠

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٣٩

(٨٨) زيجوند باومان، الخوف السائل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2017 ص: ١٣٧

(٨٩) زيغمونت باومان، كتاب الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر ، تقديم هبه رؤوف عزت ، الشبكة العربية للأبحاث ، بيروت ،٢٠١٧، ص ١٠٧

(٩٠) محمد همام ، الحداثة والخوف وكورونا ، مركز نهوض للدراسات والبحوث ، https://nohoudh-center.com/sites/default